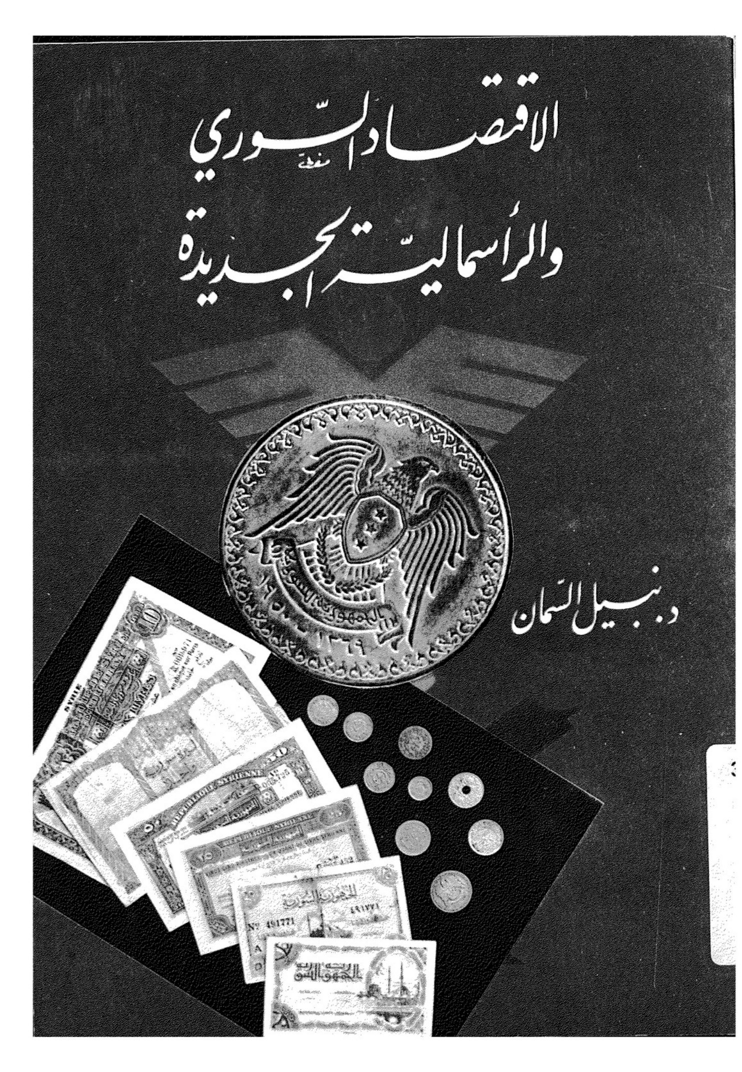

الاقتصاد السّوري
والرأسماليّة الجديدة
د. نبيل السمان

اهداءات ٢٠٠٣

أسرة أ.د/رمزي زكي

القاهرة

د . نبيل السمّان

الإقتصاد السوري

والرأسمالية الجديدة

ص.ب : ٣٣١٨٧ - دمشق

مقدمـــة

إن أية محاولة جدية لتطوير الإقتصاد السوري ودفعه نحو عصر التكنولوجيا تتطلب تغييراً منهجياً في إدارته للتغلب على العقبات التي تقف حائلاً أمام نموه ، وليكون الإقتصاد الشرق آسيوي نموذجاً يحتذى لتطوير الإقتصاد السوري .

لقد استطاعت كوريا والتي كانت لعقود قليلة من الزمن متخلفة في جميع المجالات الحيوية « الإقتصادية - التكنولوجية » ، استطاعت أن تتخطى العقبات وتسير أشواطاً بعيدة في ميدان الصناعة والإقتصاد ، كما نمت بلدان شرق آسيوية أخرى كأندونيسيا وماليزيا ، والتي كانت تعتبر دولاً متخلفة بالنسبة لسورية وأصبحت مصدرة للتقنيات الحديثة إلى سورية .

وكما أثبت انهيار الاتحاد السوفييتي أن لا إشتراكية بلا اشتراكيين ، وأن كثيراً من رأسماليي اليوم كانوا لعقود ماضية اشتراكيي الأمس ، يمسكون زمام التحول نحو اللعبة الرأسمالية ، يطبقون مفاهيم سوقها في ظل الشعارات الاشتراكية . وعلى ما يبدو فإن العالم العربي قد جرى خلال العقدين الماضيين حول الحلبة لاهثاً عائداً إلى نقطة إنطلاقه ، وكأنه بذلك يُكفّر عن أخطاء الماضي ، حيث كان العالم العربي حقل تجارب لأفكار سياسية متضاربة تتراوح بين الإشتراكية الماركسية والرأسمالية الإحتكارية .

فاقتصاد السوق الذي اعتبر في الخمسينات من المفاهيم الإقتصادية السائدة حطمها العنف الثوري في الستينات وعفا عليها الزمن في السبعينيات ، ورأت النور في الثمانينيات لتعود في التسعينيات وتصبح هدفاً اقتصادياً تحاول الدول العربية تحقيقه في ظل ما يسمى بالإصلاح الإقتصادي تارة وإعادة الهيكلية الإقتصادية تارة أخرى ، حيث اعتبر القضاء على تمركز رؤوس الأموال ومنع الاستثمارات الأجنبية هدفاً وطنياً نبيلاً في الستينات من هذا القرن .. بل وأصبحت مبادئ

التوزيع العادل للدخول والعدالة الإجتماعية ولا نقول الاشتراكية من منسيات الماضي . أما مشاركة رؤوس الأموال الأجنبية في الصناعة فهي حلم يصبو إليه الشعب العربي .

وعندما تم تأميم بعض المصانع في العالم العربي في الخمسينات والستينات والتي لايمكن اعتبارها رأسمالية بالمستوى العربي أو العالمي إذ لم يزد رأسمالها عن عشرات الملايين من الليرات السورية ، هلل لها البعض على أنها إنجازات إجتماعية كبرى ولكن الأيام أثبتت عدم جدوى تأميم المؤسسات والمصانع ذات الطابع الاستهلاكي ..

وإن الإشتراكية القطرية مهما حققت من إنجازات فإنها لم تستطع تحويل سوريا إلى دولة متقدمة في مصاف الدول الصناعية الآسيوية الناشئة ، بل خلقت حواجز اقتصادية مع الدول العربية المجاورة ، ولم تتطور إلى اشتراكية حديثة على النمط الأوروبي الغربي ، بل أثبتت التجارب أن تطبيق الإشتراكية في بلد عربي واحد قد يعمق قطريتها، فعلى الرغم من الإرادة السياسية في سوريا ولبنان لتمتين التعاون الإقتصادي ، إلا أنه لم يتحقق حتى الآن بل من الصعوبة بمكان تحقيق تكامل اقتصادي بين نظامين اقتصاديين مختلفين . ومن ناحية أخرى ، فإن الإختلاف الفكري حول وجه المستقبل ينعكس أحياناً من خلال تشريعات وقرارات إقتصادية إن لم تكن متناسقة فهي غير متكاملة ، حيث ينحى البعض إلى المحافظة على ما يُدعى بالمكاسب الإشتراكية بينما يشدد البعض الآخر على ضرورة الإنفتاح لتطوير الإقتصاد والإندماج في السوق العالمية ، ويشددون أن لدى سوريا طاقات كامنة لم تستعمل ، فهي دولة ليست بالصغيرة من ناحية ، وذات حجم سكاني متوسط ، ولديها شريحة عمالية مؤهلة . يسمح لسوريا من خلال موقعها الجغرافي بالتواصل الحضاري مع العالم ، وعليه فيجب تزليل أي عقبات تقف حائلاً ومهما كان مصدرها لتطوير البلاد اقتصادياً .

والأمر المثير للعجب هو قيام رأسمالية جديدة لا تقارن بالرأسمالية المنقرضة تملك وتسيطر على مئات الملايين من الدولارات ، حصلت عليها في ظروف خاصة غير عادية وبعضها غير شرعي ، وبدون منافسة إقتصادية تذكر .

وعليه فإن المشكلة الاقتصادية تتركز على أمرين :

١- إتاحة الفرص الإقتصادية بصورة متكافئة للجميع لدخول العملية الإقتصادية .. وإعطاء دفع جديد للإقتصاد من خلال مشاركة صغار المدخرين والمستثمرين .

٢- إصدار التشريعات الإقتصادية التي تمنع الطبقة الوسطى من الانزلاق إلى الفقر ، ودعم الطبقات الفقيرة ومساعدتها ، واستثمار إمكانياتها الضائعة .

أما إعادة توزيع الدخول فتتمثل بـ :

١- العدالة الضريبية ، حيث تبلغ الضرائب غير المباشرة أكثر من ٦٠٪ ، والتي تقع على كاهل ذوي الدخل المحدود .

٢- الحد من الإثراء غير المشروع بجميع أشكاله والذي يشكل خطراً على البنية الإجتماعية للشعب السوري .

وبالطبع فإن الدعوة لإعادة توزيع الدخول ليست دعوة لتقليص شريحة إجتماعية و على حساب أموالها بقدر ما هي دعوة لزيادة حصة الطبقات الفقيرة من عائدات النمو والإستثمارات الإقتصادية ، وهذا ممكن بتوسيع حجم الكعكة الإقتصادية ، وليس بتعديل النسب من خلال الكعكة الموجودة التي يمكن زيادة حجمها بعملية تنموية منظمة . وإذا كانت الثقة من أهم مرتكزات الإقتصاد فلابد من إصدار تشريعات

تضمن عدم اللجوء إلى التأميم والمصادرة وتعديل السياسة السعرية ، بحيث ترتكز السياسة السعرية على العرض والطلب والمنافسة الحرّة .

إن الإحساس بخطر الفقر الذي تشعر به بعض الطبقات الإجتماعية هو ظاهرة تأخذ أبعاداً جديدة من خلال محاولات التكيف الفردية كالعمل في أكثر من وظيفة أو تعدد دخول الأسرة الواحدة ، ومحاولة الهجرة أحياناً أخرى ..

فالإحساس الجديد بالقلق وعدم الإستقرار قد يغير المواقف السياسية الحالية التي تدعو إلى الإستثمارات الكبرى وتدعم ضغوطاً سياسية لإعادة توزيع الدخول من خلال أنواع جديدة من الضرائب أو برامج تأمينات إجتماعية للعمال وغيرها من المشاريع الإجتماعية .

لقد أصبح مفهوم التحرير الإقتصادي والإصلاح الإقتصادي مرادفاً لإلغاء دور الدولة المقيد للمبادرات الفردية في القطاع الخاص ، بل أصبح هدفاً سياسياً بعدما كان التنظيم الإقتصادي والتدخل الحكومي قانوناً وفلسفة إقتصادية ومبدأ من مبادئ الدولة الأساسية .

ومع نهاية الثمانينات بدأت حركة التحرير الإقتصادي في الإتساع مع ظهور المتغيرات الدولية ، وتزايد الإنبهار بتدعيم إقتصاديات السوق التي كانت على حساب تزايد سوء سمعة التخطيط الإقتصادي الحكومي من خلال القطاع العام من اليساريين واليمينيين على السواء ، حيث نظر اليساريون على أنه مجرد أدوات لتنظيم الصناعات ولم يحقق الصالح العام بما فيه الكفاية ..

أما اليمينيون فقد اعتبروا أن التخطيط أثبت عدم كفاءة القطاع العام مما ساعد على تأخير النمو الإقتصادي للبلاد .

لقااستحوذت فكرة الإصلاح الإقتصادي على اهتمام كثير من مسؤولي الدولة الذين اعتقدوا أن تحرير الإقتصاد سيؤدي إلى توفر المواد

الاستهلاكية والسلع لجميع المواطنين وتحسين أوضاعهم المعاشية .

ولكن السبب في بطء تحجيم آلية التخطيط والإنطلاق إلى السوق الحر ، يتمثل في مصالح القوى البيروقراطية وقدرتها على تعطيل عملية الإصلاح الإقتصادي وإحباطه .

إن القطاع العام وبيروقراطية الدولة بطبيعة تنظيمها أقل كفاءة من القطاع الخاص في جميع الفعاليات الإقتصادية بحيث تعرقل القرارات التنظيمية والروتين معظم الأعمال الاقتصادية وتشل عملها .

وهذا يدفعنا للتساؤل حول مدى وجود القطاع العام ودوره والاستخدام الصحيح له ومكانه في الإقتصاد بقدر ما له من شعبية تدعم مصالح ذوي الدخل المحدود من خلال توفير سلع بأسعار معقولة ، وبصرف النظر عن الجدل حول دور القطاع العام والخاص ، فإن التاريخ يشير إلى أننا نختلف حول فكرة ماهية الدولة وما يمكن أن تكون عليه ، وما يجب أن تقوم به ، ودورها الإقتصادي مع بداية القرن الحادي والعشرين .

وستثبت الأيام للمواطنين الذين لا يعترفون بوجود أي دور إقتصادي للدولة من خلال القطاع العام ضرورة الإعتماد على سلطة مركزية لحل المشكلات الأساسية للإنتاج والتوزيع ، مع تنامي البعد الدولي يوماً بعد يوم لاحتوائها على أمن البلاد الإقتصادي بصورة لم تكن معهودة في السابق ، وسيتعين على الكثيرين أن يختاروا بين الدفاع عن موقع خاسر أو العمل للحصول على مواقع جديدة لهم . وبالطبع فإن دور الدولة في الإقتصاد القومي مهما كانت ضروراته الإقتصادية يفرز مشاكل خاصة ، وعلى الدولة الإستجابة للمشاكل الحياتية الحقيقية للمواطنين ، والا تحولت إلى أداة سياسية في يد مجموعات تربطها بهم مصالح خاصة ، وبذلك تتحول الحكومة إلى خادم مطيع للمصالح الإقتصادية المسيطرة ..

تطور الإقتصاد السوري

١٩٢٠ - ١٩٤٤

١٩٤٥ - ١٩٦٢

احتلت القوات الفرنسية سورية بموجب قرارات مؤتمر سان ريمو الذي عقد في عام ١٩٢٠ ، وقد قامت الدولة المنتدبة بتمزيق المملكة السورية بعد عدة أشهر من قيامها فحوّلتها إلى دول وحكومات حيث أقامت دولة حلب - دولة دمشق - حكومة العلويين - وحكومة جبل الدروز - ولواء الإسكندرون - وقامت بضم أربعة أقضية سورية هي البقاع وحاصبيا وبعلبك وراشيا إلى لبنان في ٢ آب ١٩٢٠ ، وأنشأت ما دعته دولة لبنان الكبير وسخرت مقدرات البلاد وخاصة الإقتصادية متجاهلة المصلحة السورية وضاربة عرض الحائط بالمادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم المتحدة التي تشير إلى كيفية إدارة شؤون البلاد المنتدبة . فعلى الصعيد الإقتصادي تم ربط العملة السورية بالفرنك الفرنسي غير المستقر وسحب العملة السورية الذهبية السائدة ، ووضعت واردات الجمارك تحت سيطرة السلطة الفرنسية المباشرة عن طريق المفوضية العليا ، حيث قسمت الرسوم الجمركية بين سورية ولبنان بمعدل ٥٩٪ لسورية و ٤١ ٪ للبنان .

كذلك تم إقامة ما يدعى مجلس المصالح المشتركة الذي أنشئ بموازرة ممثل الدولة المنتدبة لدرس المسائل المالية والإقتصادية المشتركة بين الدول المشمولة بالإنتداب وحلها حسب ما جاء في المادة الأولى من قرار المفوض السامي الفرنسي عام ١٩٣٠ ، وكان هدف هذا المجلس تغطية مصاريف السلطة الفرنسية المنتدبة بما فيها رواتب موظفيها وقواتها العسكرية .

وقد فتح الباب على مصراعيه لرؤوس الأموال الفرنسية للإستثمار في سورية من قبل المصارف والشركات الأجنبية وأهملت الزراعة والصناعة ، وتدهورت الأوضاع المالية نتيجة الحصة التي فرضت على سورية لدعم الجهود الحربية للحلفاء ، ولكن من ناحية أخرى قامت السلطات الفرنسية بإنشاء عدد من الإدارات على النسق الغربي ضمت المصالح المشتركة أكثر من دائرة عامة وتحولت على مدى الأيام إلى وزارات مستقلة ، وقد تردت الأحوال الزراعية خلال تلك الفترة حتى عام ١٩٣٩ وقيام الحرب العالمية الثانية حاولت السلطة المنتدبة إقامة بعض مشاريع الري كتحديث نواعير حماه والفرات ومشاريع صغيرة في واحة دمشق ، ونهر قويق في حلب ونتيجة للإنتصارات الكبرى لألمانيا النازية في السنوات الأولى من الحرب على قوات الحلفاء الفرنسية والبريطانية ، ومحاولة بريطانيا تقديم العون لقوات فرنسا الحرة في استعادة السيطرة على سورية ولبنان لكن القوات الفرنسية بقيت محصورة في سورية نتيجة ازدياد حدة القتال في أوربا وانقطاع صلتها بفرنسا وهذا ما دفعها لمحاولة تحسين الإقتصاد السوري للاستفادة منه ، حيث زاد الطلب على المواد الغذائية لسد حاجة الجيوش الموجودة في سورية من جهة ، وحاجة السكان المحليين من جهة أخرى ، مما أدى إلى انتعاش الزراعة ، وازدياد المساحات المزروعة بنسبة ٢٠٪ بين عام ١٩٣٩-١٩٤٥ ، وتم استصلاح كثير من الأراضي نتيجة ارتفاع أسعار المواد الزراعية ، وأجور العمال الزراعيين ، ومع ازدياد الطلب على المواد الزراعية نتيجة الحرب ، التي أدت إلى ارتفاع الأسعار ، نشطت سوق سوداء أدت إلى حصول عدد كبير من المزارعين على ثروات ضخمة .

تميزت سورية ببعض الصناعات العريقة وخاصة منها النسيجية «كالبروكار» ، والزجاجية ، والجلدية ، ولكنها كانت ذات طابع حرفي يدوي تقليدي ، ما لبثت أن تراجعت أمام ظهور الآلة الحديثة في بداية هذا القرن ، وكان للعوامل السياسية خلال الإنتداب الفرنسي دور هام في تطور الصناعة ، وظهور نواة الصناعة الوطنية السورية . فلقد أدى تقسيم سورية في العشرينات من هذا القرن إلى دويلات ذات حدود سياسية إلى عدم وصول المواد الزراعية اللازمة للصناعة وصعوبة تسويقها في البلاد السورية . وكذلك لعبت الأزمة العالمية عام ١٩٢٠ في تدهور الحالة الإقتصادية ، وحالت دون تطوير الصناعة السورية ، ولكن الحرفيين من أصحاب الصناعات التقليدية القديمة بدأوا بتطوير صناعاتهم باستخدام الآلة ، ومحاولة استيراد معامل لتأسيس الصناعة السورية كمصنع الإسمنت عام ١٩٣٠ ، حيث تم قيام حوالي ١٨٥ منشأة صناعية في أوائل الثلاثينات ، ولكن فعاليتها الإقتصادية كانت قليلة . وبوجه عام يمكن القول أن الصناعة السورية بدأت أواخر الثلاثينات وبداية الأربعينات وترافق نهوضها مع اندلاع الحرب العالمية الثانية . هذه الصناعة الوليدة التي شكلت البنية التحتية للقاعدة الصناعية السورية في الخمسينات ، حيث فرضت ظروف الحرب حماية طبيعية لها بوقف الاستيراد نتيجة للعمليات العسكرية وزيادة الطلب على المعدات الزراعية والبذور والمواد الغذائية ، وبالتالي توفرت للصناعة متطلباتها وقد دفع ذلك الصناعيين السوريين لإنشاء مزيد من المصانع لتوفير المواد للسوق المحلية ، وتوفرت رؤوس الأموال بشكل لابأس به

حيث بلغت مدخرات الحكومة السورية من العملة الأجنبية حوالي «١٠٠» مليون ليرة سورية . وقد أطلقت السلطة المنتدبة الحرية للحصول على القطع الأجنبي لتوفره في سورية مما تنفقه جيوش الحلفاء ، حيث سمح ببيع الجنيه الاسترليني لأي مواطن ودون أي شروط ، مما أدى إلى استيراد المعدات والمواد الأولية لقيام الصناعات المختلفة ، وقد لعبت فرنسا دوراً إيجابياً في تطوير الصناعة السورية وذلك لتؤمن حاجات قواتها المعزولة ، حيث قدم المكتب الإقتصادي الحربي معونات فنية ومالية لتصنيع بعض الآلات والمعدات التي تحتاجها الصناعة السورية ، كذلك تم إقامة بعض الصناعات التي تلبي حاجات قوات التحالف ، حيث عرض الحلفاء دفع أثمان باهظة للحصول على إطارات السيارات نتج عنه قيام أول مصنع للمطاط في مدينة حلب ، ومن ناحية أخرى الغت فرنسا خلال الحرب النظام الإقتصادي السوري الحر وأخضعته لسيطرتها المباشرة ، وتم ربطه بالمصالح الفرنسية ، حيث منعت تصدير المواد الزراعية وبخاصة الغذائية دون الحصول على ترخيص مسبق من مركز تموين الشرق الأوسط في القاهرة والتابع للحلفاء .

إن الإجراءات التي وضعتها السلطات المنتدبة خلقت الأسس لإنطلاق الصناعة المحلية ، كما أن الأرباح الناتجة عن الصناعة السورية دفعت المواطنين لتوظيف أموالهم فيها .

ويمكن القول أن الأزمة خلال الحرب العالمية الثانية وفرت الظروف المناسبة لنمو الزراعة والصناعة ، وحصول سورية على استقلالها عام ١٩٤٣. كذلك حققت التجارة السورية تقدماً ملحوظاً ، حيث أتاحت

الفرصة للتجارة بالأموال التي أنفقتها القوات الحليفة مما أدى إلى ظهور طبقة تجارية لابأس بها من التجار لعبت دوراً كبيراً في هذا المجال .

ولكن لم يكن لسورية أن تتخذ قرارها المستقل دون موافقة فرنسا إلى أن تحقق الاستقلال ١٩٤٣، حيث تم نقل إدارة المصالح المشتركة إلى السوريين واللبنانيين لممارسة حقهم في إدارة شؤون البلاد الإقتصادية والإدارية والتشريعية . وقد نما الإقتصاد السوري نمواً سريعاً نتيجة عوامل عديدة : - الأموال التي أنفقتها قوات التحالف في سورية خلال سنوات الحرب - زراعة الأراضي غير المستغلة - زيادة الإنتاج الزراعي والاتساع في استصلاح الأراضي وتحسين طرق الري وارتفاع أسعار المنتجات الزراعية ، وقيام صناعة حديثة في الحرب تعتمد على المواد المحلية الزراعية كالنسيج والزيوت والسكر - دعم الحكومة المباشر للنمو الإقتصادي واستعمال التقنيات الحديثة ، وزيادة عدد المتعلمين ودخولهم في إدارة المنشآت ، وتوفر اليد العاملة بعد تسريح عدد كبير من الجنود الذين كانوا على دراية باستعمال الآلات . وقد أطلق على هذا التقدم الباهر الذي تحقق في الخمسينات اسم : « المعجزة السورية ».

فقد انتعشت الزراعة السورية وشهدت طفرة تعود أصولها إلى الحرب العالمية الثانية وارتفاع أسعار المنتجات الزراعية ، والأرباح الكبيرة في الإستثمار الزراعي . فازدهرت زراعة القطن في وادي الفرات وحماه ، حلب واللاذقية ، وشكل القطن ٢٥٪ من الصادرات السورية عام ١٩٥٠ في الخمسينات . وقد ساعدت الظروف الدولية في بداية الخمسينات على انتعاش الزراعة السورية ، وكان للحرب الكورية

أثر كبير في تنشيط الزراعة وخاصة القطن والقمح ، والإرتفاع الكبير للأسعار مما دفع الكثير من المزارعين لزيادة المساحات المزروعة وتنويع الزراعة ، وقد شكلت السلع الزراعية والحيوانية في السنوات الأولى من الخمسينات ما يقرب من ٨٠٪ من الصادرات .

كما لعبت صناعة الغزل والنسيج النامية في زيادة مساحات القطن المزروعة ، وحاولت شركات أجنبية الدخول في ميدان التنمية الإقتصادية والزراعية ، ولكنها لاقت رفضاً شعبياً لأي نوع من أنواع التدخل الأجنبي ، واستمرت هذه الطفرة الزراعية وتبعتها طفرة أخرى في منتصف الخمسينات لمحاصيل زراعية أخرى حيث ازدادت نسبتها بحوالي ٧٠٪ نظراً لتزايد المحصول والمساحات المزروعة ، وأصبح القطن ينافس القمح من حيث كونه أهم المحاصيل السورية ، رغم أنه لم يكن يمثل آنذاك سوى عشر الأراضي المزروعة قمحاً .

وكان بامكان سورية زيادة محصولها من القمح لو طبقت أساليب الري التي كانت تستعمل في زراعة القطن حيث لم تبلغ نسبة الأراضي المروية من الأراضي الزراعية سوى ١١٪ ، كما شهدت زراعة التبغ تطوراً ملحوظاً .

لقد اعتمدت الصناعة السورية منذ الاستقلال على المبادرات الفردية نتيجة حدوث تراكم في رأس المال من الحرب العالمية الثانية والمخلفات البريطانية وعائدات السوريين في المهاجر « نيجيريا - جنوب أمريكا - الشرق الأقصى . ولقد أثبتت بداية الصناعة السورية في الأربعينات والخمسينات قدرتها على الصمود في وجه المنافسة العالمية لجودتها وقلة

تكاليفها ، وتراجعت الصناعات الحرفية وأساليب الإنتاج القديمة تدريجياً . وقد اعتمد كثير من الصناعات السورية على المواد المحلية من المحاصيل المتوفرة مما أدى إلى نهوض الصناعة جنباً إلى جنب مع الزراعة ، التي ظلت الصبغة الغالبة على البلاد رغم ظهور الصناعة .

وقد أدت قدرة الصناعة السورية على الصمود إلى دفع كثير من الصناعيين إلى تأسيس شركات مساهمة طرحت أسهمها على صغار المستثمرين وكبارهم على السواء ، حيث ارتفعت من « ٢٥ » مليون ليرة سورية عقب الاستقلال إلى حوالي ٤٠٠ مليون ل . س في النصف الأول من الخمسينات . وقد لعبت الغرف التجارية والصناعية دوراً هاماً في دفع العجلة الصناعية ، وأصبحت مدينة حلب مركزاً صناعياً هاماً وازدهرت فيها صناعة الغزل والنسيج . ففي كلمة لمحافظ حلب مصطفى الشهابي قال أن أحد عظماء الإنكليز وصف حلب بقوله أنها مانشيستر سورية والشرق الأدنى ، وكما هو معلوم فإن مدينة مانشيستر كانت تعتبر من أهم مدن بريطانيا في صناعة القطن والحرير الصناعي .

لقد ظهر الكثير من الصناعات السورية عقب الحرب العالمية الثانية وبعد الإستقلال مباشرة لسد الحاجات المحلية وتطوير الصناعات الموجودة ، ولكن المستثمرين أدركوا أن الطاقة الكهربائية اللازمة تشكل عقبة أساسية أمام التوسع الصناعي نظراً لعدم توفر النفط . لقد نمت الصناعات السورية بشكل عشوائي معتمدة على المبادرات الفردية وبدون وجود تخطيط أو رقابة حكومية ، ولعدم إيمان الكثيرين بتدخل الدولة وتفضيل العلاقات الأسرية بحيث بقيت الحرف والصناعات

محصورة في العائلات . إن النزعة الفردية للمواطن السوري والعربي بشكل عام وقفت حائلاً أمام القيام بأعمال جماعية تجارية وصناعية والقيام بصناعات قوية ذات أرضية واسعة ، فبقيت الصناعات الهامة كالورق والإلكترونيات والحديد خارج نطاق الصناعات السورية .

ورغم تشجيع الحكومات السورية المتعاقبة للصناعة فإن الدعم كان من خلال التشريعات ، وظلت الصناعة بيد القطاع الخاص إلا ما أمم كشركات الكهرباء والهاتف والموانئ السورية .

وظهرت ضرورة حماية الصناعات الوطنية ، وذلك لأغراض التوسع الصناعي في سورية من ناحية وتسهيل استيراد الآلات الصناعية معفاة من الرسوم الجمركية ، ولكن العقبة الكأداء التي كانت تقف أمام تطور الصناعة الوطنية وتوسعها هي نقص الأموال لتجديد الآلات القديمة . وهنا دخلت الحكومة المجال الصناعي لحماية الصناعة الوطنية ، وذلك بضمان المؤسسات والشركات الوطنية لدى مصرف سورية ولبنان للحصول على قروض . ولكن حق اصدار النقد كان منحصراً في مصرف سورية ولبنان لذلك لجأت الحكومة إلى كفالة هذه المؤسسات لدى المصرف للحصول على القروض وبفوائد معقولة ، وحصلت معظم الشركات الصناعية على قروض من البنك ، والتي شكلت نسبة عالية من رأسمالها . وبدأت الضغوط على الحكومة لحماية الصناعة السورية من الوسطاء اللبنانيين التجاريين الذين كانوا يمثلون معظم التوكيلات في سورية ولبنان ، وبالتالي علاقاتهم مع الشركات الكبرى والبنوك الأجنبية .

وعليه قررت الحكومة تحرير النقد السوري من سيطرة مصرف سورية ولبنان وإصدار عملة مستقلة يصدرها مصرف سورية المركزي – تأميم الشركات الأجنبية العاملة . ومن ناحية أخرى فإن تناقض السياسة الإقتصادية السورية مع السياسة الإقتصادية اللبنانية أدى إلى ما يسمى بإنهاء الإتحاد الجمركي مع لبنان نتيجة تضارب المصالح ، فالسياسة الإقتصادية اللبنانية كانت تعتمد على التجارة الحرة والسياحة والتعريفات الجمركية القليلة ، بينما كانت تعتمد السياسة الإقتصادية السورية على تنمية قاعدة صناعية وبالتالي الحاجة إلى تعرفة جمركية مرتفعة نوعاً ما . فالموارد الجمركية من وجهة النظر السورية لم تعد مصدراً للدخل فقط ، بل وسيلة ضمن الإقتصاد السوري المخطط لتنمية الصناعة ، حيث رفعت الحكومة الرسوم الجمركية على البضائع الأجنبية المستوردة والتي تصنّع محلياً ، بينما أعفيت الآلات الصناعية والمواد الأولية من كثير من الرسوم الجمركية ، وأدى ذلك إلى وقوع الإنفصال الجمركي بين سورية ولبنان . وتم إحداث مديرية عامة للجمارك السورية ، تبع ذلك رفع رسوم الاستيراد على كثير من البضائع الأجنبية المستوردة . ومع بداية الخمسينات وصلت سورية إلى مرحلة الإستقلال الإقتصادي ، ولما كان مرفأ بيروت هو المنفذ الرئيسي لسورية لتصدير واستيراد البضائع فقد تقرر إنشاء مرفأ اللاذقية ، وللتعويض عن النفط القادم من طرابلس (لبنان) تقرر إقامة مصفاة في حمص .

وصدر في عام ١٩٥٢ مرسوم يقضي بتأميم جميع الفعاليات

الأجنبية ، وربط التجارة السورية مع الدول الأجنبية مباشرة ، ومنع اللبنانيين من العمل كوسطاء للشركات السورية وحصر الحق بالسوريين . وخلال الوحدة السورية - المصرية عام ١٩٥٨ - ١٩٦١ تعمق الإتجاه نحو التأميم والإصلاح الزراعي .

وفي عام ١٩٥٢ أعفيت إحتياجات الصناعات السورية من أدوات وآلات وأجهزة ومواد بناء لازمة من الرسوم الجمركية .

كذلك حررت الحكومة السورية نقدها باصدار العملة الورقية ، وتم تغطيتها بالدولار الأمريكي برفع قيمة العملة السورية بعد أن رفضت فرنسا عام ١٩٥٠ إعادة الذهب السوري الذي وضع في البنوك الفرنسية ، ووضعت مقابله عملة ورقية .

واستمرت الصناعة بالتطور والتوسع حيث ارتفع الاستهلاك الكهربائي لأغراض الصناعة من عشر مليارات كيلوات ساعي عام ١٩٤٨ إلى ١٥٢ مليار كيلوات عام ١٩٥٨ .

وقد أدت أعمال التنقيب شمال شرق سورية إلى اكتشاف حقل للغاز الطبيعي الذي ساعد على تطور الصناعة .

إن سياسة الدولة الإقتصادية في الخمسينات ساهمت إلى حد بعيد على دعم الصناعة السورية ، حيث قامت الحكومة بتقديم الضمانات المالية لكثير من الصناعات وأمنت الحماية الجمركية للصناعة السورية ، ووفرت لها الأسواق للتصدير .

وكان لانفتاح سورية وعقد معاهدات تجارية في منتصف

الخمسينات مع الإتحاد السوفيتي والصين الشعبية وغيرها من دول المنظومة الإشتراكية دوراً فعّالاً في الحصول على المعدات الصناعية والزراعية دون الإعتماد على العملات الصعبة ، وبالتالي فإنه يمكن القول أن سورية بإمكانياتها المحدودة والتقنيات المتوفرة لها محلياً وحداثة استقلالها وقلة المواد الأولية قد حققت قفزة نوعية في المجال الصناعي ، وإن شهدت الزراعة والصناعة السورية طفرة بعد الإستقلال فإن التجارة نمت نمواً كبيراً بسبب إتساع الطلب على ما هو متوفر في السوق نتيجة الحرب العالمية الثانية ، والتي أدت إلى وقف التجارة مع الدول الأجنبية وارتفاع الأسعار من ناحية ، وتوفر السيولة النقدية التي طرحتها القوات الأجنبية من ناحية أخرى ، مما أدى إلى نشاط تجاري ملحوظ كان له أثر كبير على نمو الصناعة والزراعة .

وكانت الأسواق التجارية محدودة في سورية ولبنان وقد أدى عدم وجود كثير من السلع إلى استيراد المواد والسلع الأجنبية ، فلم يكن لسورية قاعدة صناعية - إذ قدرت الموجودات السورية الناتجة عن الحرب العالمية الثانية في البنوك الأجنبية بـ ٣٢٥ مليون ليرة سورية .

لقد أدى ضغط الحرب وخلو البلاد من الكماليات والبضائع إلى ارتفاع وتيرة الإستيراد وصرف الكثير من المدخرات السورية خلال تلك الفترة العصيبة .

وقد أدى الإنفصال الجمركي بين سورية ولبنان إلى تعقيد العلاقات السورية - اللبنانية ، وظهور مشاكل إقتصادية تتجلى بنشوء فرق في القيمة بين الليرة السورية واللبنانية ، وتوقف سورية في الاعتماد

على مرفأ بيروت للاستيراد ، وبالتالي بناء مرفأ اللاذقية . ومن ناحية أخرى ، أخضع المواطنون السوريون لإجراءات سفر إلى لبنان للحد من أنفاق وانتقال الأموال إلى لبنان .

وقد مثلت حقبة ما بعد الاستقلال السوري بين عام ١٩٤٥ ، وحتى أوائل عام ١٩٥٨ الحلقة الأساسية في تثبيت دعائم نظام اقتصادي سوري ، فعلى الرغم أنه انتاب الكيان السوري عدة محاولات انقلابية ، فإنه لم يكن لها تأثير يذكر على سير الاقتصاد السوري ، حيث نما بشكل جيد ، فارتفع الدخل القومي من ١٠٥٠ مليون ليرة عام ١٩٤٥ إلى ٢٤٥١ مليون ليرة عام ١٩٥٧ . واتسعت الرقعة الزراعية خلال نفس الفترة من ٢.٥ . ٢ مليون هكتار إلى ٦٥٠ . ٤ مليون هكتار وخلال تلك الفترة بلغ عدد الشركات المساهمة ١٥٢ شركة ، وارتفعت الموازنة العامة من ١٠٧ . ٩٩٪ مليون ليرة سورية إلى ٧٦١ . ٣٦٤ مليون ليرة سورية ، بل فاقت الموارد العامة الموازنة ، حيث بلغت ٣٠٢ . ٣٨٧ مليون ليرة سورية ، مما ساعد على إقامة مشاريع كبرى كمشروع الغاب ومطار دمشق ومرفأ اللاذقية ، ومشاريع الري الكبرى ، وحافظت الليرة السورية على قيمتها نتيجة ازدياد الاحتياطي النقدي من الذهب والعملات الأجنبية .

وقرب نهاية عهد الوحدة السورية المصرية ، والذي دام ثلاث سنوات ونصف بين عامي ١٩٥٨ - ١٩٦١ ، أصدر الرئيس جمال عبد الناصر عدة قرارات دعيت بالإشتراكية تضمنت تأميم المصانع والمعامل والبنوك والبدء باصلاح زراعي ، ولكن عقب شهر من اصدار تلك القرارات قام

انقلاب عسكري في عام ١٩٦١ وألغى معظم القرارات الاشتراكية ، وأبقى على الاصلاح الزراعي ، وحول الاقتصاد إلى اقتصاد حر .

وتميز عهد الوحدة بتراجع الاقتصاد السوري نتيجة عدة عوامل ومنها مواسم الجفاف القاسية التي أودت ببعض الانتاج الزراعي والتخبط بالتشريعات الاقتصادية ، مما أدى إلى توقف المشاريع الخاصة وهروب الأموال السورية إلى الخارج ، حيث بلغت الأموال المهربة عقب الستة أشهر الأولى من عمليات التأميم ١٠٤٦٣٠ مليون ليرة سورية من المصارف السورية ... وهبوط أسعار الأسهم بسبب التأميم بنسبة تتراوح بين ٣٠-٤٠٪ وتوقف الفعاليات الاقتصادية في الأسواق ، مما أدى إلى تراكم المخزون في المعامل ولدى التجار ، ووقعت الخزينة السورية في عجز كبير بين عامي ١٩٥٨-١٩٦١ بلغ /٥ . ٢٧١/ مليون ليرة سورية ، مما أدى إلى نفاذ الاحتياطي النقدي السوري من العملات الأجنبية ، وتعطل بعض الصناعات نتيجة فقدان بعض المواد الأولية .

تطور الإقتصاد السوري ١٩٦٣ - ١٩٩٥

مر الاقتصاد السوري ومنذ استلام حزب البعث مقاليد السلطة بثلاث مراحل « التحول الاشتراكي - توقف التحول الاشتراكي - تراجع الاشتراكية » . فعقب الثامن من آذار عام ١٩٦٣ انتقل الاقتصاد السوري نقلة نوعية من اقتصاد السوق الموجه إلى اقتصاد اشتراكي تسيطر عليه الدولة ، حيث وضعت يدها على جميع المرافق الاقتصادية بتأميم الشركات الصناعية والتجارية الكبرى والمتوسطة وبعض الصغرى . إضافة إلى تأميم ابنوك والتجارة الخارجية ..

واتصفت الفترة الزمنية بين الثامن من آذار عام ١٩٦٣ وقيام الحركة التصحيحية عام ١٩٧٠بفوضى الإجراءات الاقتصادية ، وتراجع الثقة بالاقتصاد ، نتيجة الصراعات السياسية بين أجنحة حزب البعث العسكرية والمدنية وبين يمين الحزب ويساره الذي أحكم قبضته على السلطة بتعميق إجراءات التأميم والمصادرة ، مما دفع الكثير من المواطنين لتهريب أموالهم إلى الخارج ، وخاصة بعد تأميم البنوك السورية الخاصة في أيار عام ١٩٦٣ ، ذلك أن إجراءات تأميم كثير من الشركات المساهمة تناولت صغار المستثمرين وألحقت الضرر المادي بهم في بعض الأحيان أكثر من الصناعيين الكبار ، فعلى الرغم من أن التأميم طال الأسماء المعروفة آنذاك من رجال الصناعة إلا أن نسبة كبيرة منهم أفلتت من إجراءات التأميم والمصادرة ، بينما طالت صغار المدخرين . وتوالت الإجراءات الاقتصادية بوضع القيود على حرية تحويل العملة وصرفها ، وتخفيض الحد الأدنى من الملكية الزراعية . ونتج عن

ذلك تراجع ملحوظ في الاقتصاد السوري ، مما أدى إلى هبوط أجور العمال بـ ٢٠٪ ، وهجرة ما يقرب من ١٠٠/ ألف سوري من أصحاب الخبرات . وبحلول نيسان من عام ١٩٦٤ ، أحكمت الدولة يدها على الاقتصاد السوري باستيلاءها على خمسة عشر منشأة جديدة بالإضافة لأكبر منشأتين لصناعة النسيج في دمشق واللاذقية وبالتالي سيطرت الدولة على ٧٥٪ من صناعة النسيج السورية التي كانت تشكل نواة الصناعات سورية . وفي بداية عام ١٩٦٥ تم تأميم ١١٥ مصنعاً صودر منها بصورة كلية ٢١ مصنعاً والباقي بنسب مختلفة تراوحت بين ٧٥-٩٠٪ وتحولت أسهم الشركات المصادرة إلى قروض على الدولة ولكنها فشلت في تنفيذ تعهدها بتسديد قيمها لصغار المساهمين .

لقد منحت القرارات الاشتراكية التي تتضمن تأميم الدولة لكثير من الفعاليات الاقتصادية سلطة القرار الاقتصادي على جميع الأصعدة الصناعية والزراعية والتجارية والمالية ، وإن تركت بعض المتنفس للقطاع الخاص التجاري ، فإن نشاطاتها خضعت لرقابة الدولة من حيث التسعير والمواد المسموح باستيرادها ، بل إن الدولة لعبت دوراً مميزاً في القطاع الخارجي باستيراد معظم المواد التموينية ، ومنع استيراد بعض الكماليات والمشاركة في التجارة الداخلية بتسويق المنتجات المحلية والمستوردة في مجمعات استهلاكية تملكها الدولة ، ولكن الإجراءات الاقتصادية القاسية خففت بقيام الحركة التصحيحية في السادس عشر من تشرين ثاني ١٩٧٠ بقيادة الرئيس حافظ الأسد حيث سمح للقطاع الخاص تدريجياً بأن يلعب دوراً متمماً في الاقتصاد في مجال الخدمات والتجارة الداخلية ، بحيث أصبحت السياسة الاقتصادية السورية مبنية تدريجياً على دعامتين رئيسيتين « القطاع العام - القطاع الخاص » ، ولعبت الدولة دور المحرك الأساسي للاقتصاد ، فاستمرت مبادراتها من خلال الخطط الخمسية واعتبار القطاع العام هو

الركيزة الأساسية للاقتصاد .

وفي السبعينات وأوائل الثمانينات قامت السياسة الاقتصادية السورية على مبدأين هامين .. « الاعتماد على الذات ومبدأ إحلال الواردات » . وللوصول إلى هدف الاكتفاء الذاتي سنت تشريعات كثيرة أحاطت بالاقتصاد السوري لمنع أي تأثير خارجي ، فوضعت القيود على الاستيراد ونظمت إجازات الاستيراد والرقابة الصارمة على القطع الأجنبي ورفضت الاستثمارات الأجنبية والعربية لتقليص أي تأثير أجنبي على الاقتصاد السوري . ونتج عن هذه السياسة بعض الانجازات ، حيث تم الوصول إلى نوع من الاعتماد الذاتي في بعض المواد التموينية والاستهلاكية ، كما تم تطوير هيكلة الانتاج السوري وبعض الصناعات إضافة لتدريب بعض الكفاءات العلمية والفنية ، وتطوير بعض الصناعات المحلية ، وإن كان لذلك بعض النتائج المرجوة ، فقد فشلت في تكوين قاعدة صناعية سورية ، والتنسيق مع تقاسم العمل العالمي وتغييراته ، حيث حددت السوق السورية الصغيرة طبيعة الانتاج وهيكليته وحجمه .

ولم تعن بالتصدير الذي بقي صغيراً نسبة إلى حجم السوق السورية ، فقد فضلت بعض شركات القطاع العام السوق المحلية على التصدير لقدرتها على البيع بسهولة وبعدم منافسة ، حيث لم تجد حوافز مادية لديها للتصدير والتي هي عماد اقتصاد دول العالم الثالث .

وإن خرج عن هذه القاعدة عدد محدود من شركات القطاع العام والخاص التي تتمتع بحماية الدولة .

ونتج عن هذه السياسات الاقتصادية التي لاتأخذ بالحسبان تطوير الاقتصاد السوري وإيجاد مصدر مهم للعملات الصعبة عجز مستمر في الميزان التجاري بالإضافة إلى ارتفاع المديونية ، في حين وضعت الخطط التنموية الكبرى التي كانت تحتاج لتدفقات مالية كبرى تتزايد على مر الوقت بحيث وصلت إلى نقطة لا يمكن معها تمويل الخطط الاقتصادية السورية التي تحتاج إلى معدات وتجهيزات مستوردة وفي الوقت ذاته تبين أنه لايمكن ادخار العملات الصعبة عن طريق احلال الواردات التي تتناقص على مرور السنوات مع ارتفاع أسعار التجهيزات الصناعية والفوائد على الأموال المستدانة .

كذلك تقلصت المساعدات المالية من دول الخليج لأسباب سياسية ، والتي لا يمكن الاعتماد عليها كمصدر يمكن الركون إليه لتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية ، ومع حدوث الاختناقات الاقتصادية نتيجة الظروف السياسية والاقتصادية التي اجتاحت سورية أدركت الحكومة أنه لابد من تغيير سياستها الاقتصادية لايجاد مصادر جديدة للعملات الصعبة ، وأن إهمال التصدير خلال العقد والنصف الماضي كان له آثاره السلبية على الاقتصاد السوري حيث قامت بعض المؤسسات بتمويل المشاريع السورية واستيراد المعدات بالعملة السورية ، وبدون توفر القطع الأجنبي اللازم لها ، مما أدى إلى انهيار سعر صرف الليرة السورية .

وكما ذكرنا سابقاً فإن تطورات اقتصادية هامة وعميقة حدثت منذ قيام الحركة التصحيحية في بداية السبعينيات ، حيث تم إنشاء بنية

تحتية حديثة في سورية ، وظهر عدد كبير من المشروعات الاقتصادية والصناعية الضخمة ، وارتفع الدخل القومي حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي لعدة سنوات بما يقارب ٨٪ سنوياً ، وبلغ عام ١٩٨١- ٢٥٪ . وتبع ذلك تدهور تدريجي في الاقتصاد السوري وخاصة في منتصف الثمانينات ، فقد انخفض معدل النمو في الناتج القومي إلى ٢ . ٣٪ عام ١٩٨٥ ، ووصل إلى ٢ . ١ ٪ عام ١٩٨٩ ، أي ما يعادل ٥ . ٢ ٪ طوال الثمانينات .

وفي الواقع فقد بعثت الحياة تدريجياً من جديد في القطاع الخاص منذ منتصف الثمانينات ، حيث ارتفعت نسبة تشكيل رأسمال القطاع الخاص بنسبة ٣٢٪ بين عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٦ بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠. ، وقدر الرأسمال الخاص المشكل بـ ٤٠.٪ من مجموع الأموال القومية المشكلة حتى نهاية الفترة . هذا وقد شكلت الزراعة والانشاءات أكبر نسبة من الزيادة العامة لتشكيل الأموال القومية ، فالشركات الزراعية المشتركة والمشاريع الانتاجية أنتجت محاصيل وفيرة للتصدير ، وأثبتت بصورة خاصة ربحيتها ، بل إن بعض الأنواع العادية جداً من المنتجات الزراعية لشركات القطاع العام وجدت طريقها إلى دول أوربا الشرقية ، مما دفع وعزز الانتاج المحلي ، وزاد القطع الأجنبي المتوفر لشراء المواد الغذائية .

ومن ناحية أخرى ، ارتفعت مساهمة القطاع الخاص في التجارة العامة من ١٠٪ في أوائل الثمانينات إلى حوالي ٢٠٪ في عام ١٩٨٦ وإلى ٣٠٪ عام ١٩٨٨ وحوالي ٥٠٪ في عام ١٩٩٢ . وقد رافق مشاركة القطاع

الخاص في التجارة الداخلية والخارجية ارتفاع ملحوظ في نهوض صناعات القطاعات الثلاث ، حيث شهدت أعوام ١٩٨٥ - ١٩٨٩ ارتفاعاً متميزاً في عدد المنشآت الصناعية ، وخاصة ذات الاستثمارات الرأسمالية العالية ، والتي يعمل فيها أكثر من خمسين عاملاً وتنتج أصنافاً مختلفة من المنسوجات ومستحضرات التجميل والمنظفات والأدوات الكهربائية المجمعة للانتاج المحلي والتصدير ، والتي حققت ربحية عالية في السوق المحلية والتصديرية . وقد ساعد تصديرها للاتحاد السوفيتي السابق على تدعيم وجودها ، حيث بلغت قيمة التصدير ما يقدر بـ ٣٠٠ مليون دولار سنوياً ، وذلك من خلال عقود مع الشركات التجارية للاتحاد السوفييتي السابق التي درت موارد مالية تفوق أي سوق محلية حرة ، ولكن هذه العلاقة لم تستمر ، فعندما خفضت السلطات السوفيتية السابقة أسعار المواد الصناعية المصدرة من سورية عام ١٩٨٩ - ٤٨٪ ، انخفضت إلى ٢١٪ عام ١٩٩٢ نتيجة توقف اتفاقية المدفوعات ، وطالبت بتعديل إجراءات التصدير من حيث الأصناف والنوعية والكميات المصدرة لسداد الدين السوري للاتحاد السوفييتي السابق ...

وقد بادر المسؤولون السوريون للاستجابة لتغيير الشروط التجارية لدعم استمرار التبادل التجاري بين البلدين ، بالسماح للمصدرين الصناعيين بالحصول على القطع النادر المتوفر لدى الدولة ، ولكن إلى حين من الزمن .

وفي نهاية الثمانينات ، لم تعد الموارد السورية المتاحة للاستثمار

كافية لتلبية حاجات البنية التحتية السورية . فبعض المشاريع والمباني العامة أضحت بحاجة إلى صيانة ، في الوقت الذي وصل فيه تضخم الأسعار إلى حوالي ٥٠٪ ولم تتوفر الأموال العامة الكافية لرفع أجور موظفي القطاع العام .

ويظهر من خلال الاستثمارات المرصودة من قبل الدولة في الموازنة أن الاهتمام بالزراعة يعكس اتجاهاً مضاداً لما حدث خلال العقدين الماضيين ، حيث انصب الاهتمام على الصناعة وأهملت الزراعة ، وذلك لبناء ما سمي بقاعدة صناعية .

وفي نهاية الثمانينات حدث تحول استراتيجي في السياسة الاقتصادية من الصناعة إلى الزراعة ، حيث شجعت الحكومة الفعاليات الزراعية ، وتم اصدار العديد من التشريعات التي تضمنت انشاء شركات صناعية زراعية لانتاج وحفظ المنتوجات الغذائية ، وشاركت الحكومة في إنشاء ما يقارب اثنتي عشرة شركة مشتركة من القطاعين العام والخاص . ولكن هذا الاقتصاد تحول تدريجياً خلال السنوات الماضية من اقتصاد اشتراكية الدولة إلى اقتصاد موجه متعدد الجوانب تمسك الدولة بسلطة القرار فيه ، وإن بقيت الثوابت النظرية الفكرية للاقتصاد السوري اشتراكية في تواجد القطاع العام ، وملكية الدولة لكثير من المرافق ، إلا أن إغفال نتائج خلط تشريعات ذات صبغة رأسمالية في ظل اقتصاد اشتراكية الدولة الذي كان منغلقاً خلال عقدين من الزمن أفقدها القدرة على التفاعل بصورة صحيحة مع مطالب المجتمع ، ونتج عنه تغيير جوهري في البنية الطبقية للمجتمع السوري .

وقد استفاد القطاع الخاص من التجارة مع الاتحاد السوفييتي المنهار من خلال تصديره المنتوجات والملابس .

وتشير الاحصاءات الرسمية السورية إلى أن الدخل القومي مستمر بالارتفاع ، هذا وقد بلغ الدخل القومي عام ١٩٨٨ – ٨٦٨ . ١٨١ مليار ليرة سورية ، وإذا اعتبرنا سعر الصرف ٢٥ . ١١ ل . س للدولار ، وهذا ما تلجأ إليه السلطات الرسمية ، فإن الدخل القومي يعادل ١٦ مليار دولار ، بينما لايتعدى هذاالدخل ٥ . ٤ مليار دولار بسعر صرف ٤٢ ل . س للدولار وهو السعر الذي تعتمده الدولة في الكثير من صفقاتها .

وارتفع الانتاج الاجمالي السوري من ٢٨٣ . ١٣٧ مليار ليرة سورية عام ١٩٨٤ إلى ٤١٤ ١٥٥ مليار عام ١٩٩٠ بالأسعار الثابتة ، وارتفع الدخل القومي من ٧٣ مليار ليرة إلى ٢٦٠ مليار لنفس الفترة .. وفي عام ١٩٩٤ وصل الناتج القومي المحلي الاجمالي إلى ٦ . ٤٥٥ مليار ليرة سورية أو حوالي ١٣ مليار دولار . بينما ارتفع دخل الفرد من ٧٣٧٠ ل . س إلى ٢١٤٨٠ ل . س سنوياً ، ويعكس ارتفاع الناتج الاجمالي بالأسعار الجارية من ٨٣٢٢٥ مليون ليرة سورية عام ١٩٨٥ إلى ١٢٧٧١٢ عام ١٩٨٧ انخفاض قيمة الليرة السورية حيث انخفض الناتج القومي بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٥ إلى ٨٢١٧٥ مليون ليرة عام ١٩٨٩ مقارنة مع عام ١٩٨٨ حيث بلغ ٩١٣١٣ مليون ليرة و ٨٣٢٢٥ مليون غام ١٩٨٥ .

ولكن الاقتصاد تقدم بقفزة نوعية عام ١٩٩٠ حيث ارتفع الناتج القومي إلى ٩٢٥٢٥ مليون ليرة ، إلا أن النمو الاقتصادي البطيء لايواكب الزيادة السكانية مما يعني أن دخل الفرد لايزال على مستواه .

هذا ولاتعكس إحصائيات الاقتصاد السوري الوضع الاقتصادي بصورة عامة ودخل الفرد بصورة خاصة ، فهناك الاقتصاد غير المنظور الذي لاتسجل فعالياته الايجابية في الاحصاءات العامة بالإضافة إلى سوق التهريب الكبير .

إن دعائم الناتج القومي للاقتصاد السوري غير المنظورة كثيرة ، وعلى درجة عالية من الأهمية ، وعلى سبيل المثال وليس الحصر التجارة اللبنانية - السورية التي تتداخل لدرجة لايمكن فصل بعض أوجهها التجارية والتي لاتدخل بصورة ما في الاحصاءات الرسمية ، حيث لاتظهر في هذه الاحصاءات التجارة الخفية عبر الحدود السورية إلى كل من العراق وتركيا ، ولاتدخل في حسابات الانتاج القومي السوري كثير من الفعاليات الاقتصادية كالخدمات المنزلية والغذائية ، من ناحية ، والزراعية من ناحية أخرى ، حيث يعمد بعض المزارعين إلى تسويق منتجاتهم خارج إطار مكتب الحبوب في الأقطار المجاورة ، إضافة إلى الصفقات التجارية غير المنظورة والتي لاتسجل في ظل الأنظمة الضرائبية المرعية ، وأنظمة التسعير التي لاتعكس القيم الحقيقية للسلع ، وبالتالي يجب أخذ الاحصاءات الاقتصادية الرسمية بعين الحذر .

لقد تحسن الاقتصاد السوري منذ عام ١٩٩٠ نتيجة ارتفاع انتاج النفط وتحسن المواسم الزراعية ، وتحسين الأداء الحكومي في القطاع الزراعي ، وعودة المعونات الخليجية نتيجةمشاركة سورية في حرب الخليج ضد العراق ، إضافة إلى جرع قليلة من الإصلاح الاقتصادي والتي

أعطت بعض الدفع للقطاع الخاص الصغير والنامي .

كذلك لم يتأثر الاقتصاد السوري بالركود الاقتصادي في دول الخليج ومضاعفات الحرب العراقية -الإيرانية ، بل على العكس استفاد منها ، وعلى مدى السنوات السابقة حدث تطور اقتصادي سريع في القطاع الخاص وخاصة « النسيج - الكيماويات - السياحة - النقل العام - الأطعمة المعلبة » . وصدرت سورية لأول مرة منذ سنوات كميات كبيرة من الحبوب نتيجة موسم زراعي جيد . وتتصف صناعات القطاع الخاص (غذائية تحويلية - منتجات صيدلانية - معدنية) capital intensive التركيز الرأسمالي حيث لا يزيد عمال معظم المنشآت الصناعية بصورة عامة عن ٧٠ عاملاً بينما تتصف الصناعات النسيجية بأنها Labour Intensive بتركيز رأسمالي للعامل قدره /١٥٠٠٠/ دولار للصناعات النسيجية و١٤٠٠٠ دولار للصناعات المعدنية . وقد تم تصنيع كثير من البضائع التي كانت تستورد أو تهرب كالمنظفات والغذائيات المحفوظة والأدوية ، وتم تحسين كمية ونوعية بعض المنسوجات السورية ، كذلك نمت صناعة الدواء السورية بصورة ملحوظة حيث ارتفعت تغطية الدواء للسوق السورية من ٣٠٪ عام ١٩٨٩ إلى ٧٠٪ عام ١٩٩٤. وإن معظم الأدوية المصنعة تم الحصول على ترخيص أجنبي لها . ولاتزال الصناعة الدوائية السورية تعتمد بصورة أساسية على المواد الأولية المستوردة . وقد تم بناء مصنع لتجميع السيارات في المنطقة الحرة من مدينة طرطوس برأسمال قدره ١٦,٥ مليون دولار ، تساهم الصين فيه بنسبة ٣١٪ والباقي لسورية ، وقد تم تسديد ما يقرب

على ٥١٪ من تلك القيمة وطرح الباقي للإكتتاب العام ، ويشمل الإنتاج في الفترة الأولى تجميع ما بين ١٥٠٠ إلى ٢٠٠٠ سيارة ميكو باص وشاحنة .

ونجحت الدولة في زيادة الانتاج الزراعي وتأمين مواد أولية ذات تكلفة متواضعة للقطاع الصناعي ، حيث زادت القيمة المضافة في الزراعة للدخل القومي من ٤٣٥ مليون دولار عام ١٩٧٠ إلى ٤٠٩١ مليون دولار عام ١٩٩١ . وبين عامي ١٩٩٠ – ١٩٩٢ سجلت سورية نمواً اقتصادياً تراوح بين ٧-٨٪ سنوياً ، وارتفع انتاج النفط إلى ما يقارب « ٦٠٠ » ألف برميل يومياً ، وجاءت مواسم زراعية حسنة ، إضافة إلى حصول سورية على مليارات الدولارات من المساعدات لاعادة إصلاح البنية التحتية المتدهورة ، وإقامة عدد من المشاريع ، وفي عام ١٩٩٣ بلغ معدل النمو الاقتصادي حوالي ٧٪ .

وعليه فإن الناتج القومي المحلي لسورية يتوقع أن يرتفع من ١٦,٢٠٠ مليار دولار في عام ١٩٩٤ إلى حوالي ١٧,٤٠٠ مليار دولار في عام ١٩٩٥ . كذلك يتوقع أن لايزيد معدل النمو الإقتصادي عن ٤,٥ بالمئة عام ١٩٩٥ عن نظيره في عام ١٩٩٤ إن لم يتباطأ نتيجة الركود الإقتصادي الإقليمي . بينما يتوقع أن ينخفض معدل التضخم من ١٨٪ عام ١٩٩٤ إلى ١٣ ٪ عام ١٩٩٥ ، كما يتوقع أن يرتفع التصدير إلى حوالي ٤٠٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٥ عما قدر عام ١٩٩٤ بـ ٣٤٠٠ مليون دولار ...

ولكن العجز في الحساب الجاري السوري يتوقع أن يزداد عما كان عليه في عام ١٩٩٤ حيث كان « ٧٧٠ » مليون دولار إلى ما يقارب ٩٨٠ مليون دولار .

إن مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد القومي تزايدت وارتفعت من ٣٨٪ عام ١٩٦٨ إلى ٦٧٪ عام ١٩٩٢ ، بينما بلغت مساهمته في

الاقتصاد ٥٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي . ومن ناحية أخرى ، ارتفعت مستوردات القطاع الخاص من ٢٥٪ عام ١٩٨٩ إلى ٦٢٪ عام ١٩٩٤ . وتشكل الآلات والمعدات الصناعية نسبة كبيرة من المستوردات أو ما يعادل ٣ . ١٢٣ مليار ليرة سورية . أما نسبة مساهمته في التصدير فقد ارتفعت من ٣٢٪ عام ١٩٨٩ إلى « ٦٥٪ » عام ١٩٩٤ ، باستثناء النفط .

هذا وقد بلغ عدد الطلبات الخاصة بتأسيس شركات إستثمارية « ٣٣ » ألف طلب . أما عدد المشاريع المرخصة بموجب هذا القانون فقد بلغت ١٢٠٠ مشروعاً بقيمة ٣ . ٥ مليار دولار في قطاعات النقل والغذاء والنسيج والصناعات الكيميائية والمعدنية . وقد نفذ حوالي ٤٠٪ من تلك المشاريع التي تمت الموافقة عليها وتشكل الأموال المستثمرة من مصدر خارجي ثلاثة أرباعها وهي أموال السوريين المغتربين وعائدات العاملين السوريين في الخارج والاستثمارات العربية . وتشير الدلائل إلى عودة ما يقارب من « ٢٠٠ » مليون دولار من أموال السوريين في الخارج . ونقل عن وزير الاقتصاد الدكتور محمد العمادي قوله : « إن الآثار الأولى التي نجمت عن عملية التصحيح الاقتصادي تزايد التكوين الرأسمالي في سورية من ٢٠ مليار ليرة سورية عام ١٩٨٥ إلى ٦ . ٧٨ مليار ليرة سورية عام ١٩٩٢ ، وإن التكوين الرأسمالي للقطاع الخاص في تلك الفترة قد زاد من ٧٥ . ٦ مليار ليرة إلى « ٥٧ » مليار ليرة سورية ... وساهم في التصدير بشكل كبير حيث ارتفعت مساهمته من « ٧ ٢ » مليون ليرة سورية عام ١٩٨٧ إلى « ٨٤ . ٨ » مليار ليرة سورية عام ١٩٩٣ .

الزراعة :

تقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في سورية بـ ٩٥ . ٥ مليون هكتار ، يزرع منها حوالي ٥ . ٥ مليون هكتار ، وقد زادت مساحة

الأراضي المروية بصورة ملحوظة ، بين عامي ١٩٨٨ - ١٩٩٤ وبنسبة ٨٠٪، ومع ذلك فلا تشكل الأراضي المروية سوى ٢٠٪ من الأراضي الزراعية التي تعتمد بصورة أساسية على مياه الأمطار .

ولاتزال الزراعة السورية تلعب دوراً هاماً في الإقتصاد السوري ، حيث لاتزال تشكل ما يزيد على ثلث الانتاج القومي المحلي ، وتعتمد كثير من الصناعات المحلية على المواد الزراعية ، بينما تشكل المنتجات الزراعية والمواشي مورداً للعملات الصعبة .

ويعمل في هذا القطاع حوالي ٣٥٪ من القوة العاملة ، وينضوي حوالي ٣٧٪ من المزارعين في ظل تعاونيات زراعية ويسيطر صغار المزارعين السوريين على ٦٢٪ من الأراضي الزراعية .. ولايزال القمح يحتل موقع الصدارة بين المحاصيل الزراعية ، من حيث كميته ، يليه الشعير والحمضيات والتبغ وقصب السكر ، إضافة إلى ازدياد كميات الخضراوات والفواكه المنتجة في السنوات الأخيرة .

ومع بدء سياسة الانفتاح الاقتصادي في نهاية الثمانينات انتهجت الحكومة السورية سياسة زراعية جديدة حيث سمح للمزارعين باستيراد المعدات والآلات الزراعية ، وألغي الدعم على كثير من المواد الأساسية وترك لآلية السوق تحديد أسعار كثير من المحاصيل الزراعية ، ولكن لاتزال تحتفظ بتحديد أسعار المحاصيل ، وتوزيع المحاصيل الصناعية « قصب السكر - التبغ » ، وقد اتسع استعمال البيوت الزجاجية نتيجة تشجيع الدولة ، مما أدى إلى زيادة الموسم الطبيعي لعدد كثير من الخضروات والفواكه .

ومن ناحية أخرى فإن مشكلة التخزين لا تزال تشكل تهديداً لمحصول القمح ، فإن زيادة الانتاج أدت إلى عدم كفاية الصوامع الموجودة على التخزين ، وبالتالي تخزينها في العراء .

كذلك أدى عدم قدرة المطاحن السورية على استيعاب الكميات المنتجة من القمح إلى ارسالها إلى لبنان ، وهذا ما دفع الحكومة السماح للمزارعين ببيع قسم من محاصيلهم الزراعية في السوق الحرة ، ولايزال غزل القطن يعاني من معوقات .

تعتبر الزراعة السورية من أهم الانجازات الاقتصادية ، حيث استطاعت سورية الوصول إلى الاكتفاء الذاتي في الحبوب والخضار والفواكه ، وتم تصدير ما يقرب من ٣ - ٥ ٪ من إجمالي التصدير من المنتجات الزراعية ، وخاصة القطن والمواشي والخضار والفواكه ، ولكن المواد الزراعية المستوردة كالسكر والرز و maize تشكل ١٨٪ من إجمالي الاستيراد .

كان الاقتصاد السوري على مدى العصور اقتصاداً زراعياً بالدرجة الأولى ذا بنية تقليدية متعدد الجوانب لكنه اصطناعي البنية ، حيث تركز معظم العاملين في القطاع الزراعي ، ولكن الزراعة بدأت تفقد دورها عندمنا طغت الموارد النفطية على الدخل الزراعي ، وتدنت أهميتها في الاقتصاد تدريجياً منذ نهاية الستينات ، حيث قلت مشاركتها في الناتج القومي من ٣٣٪ عام ١٩٦٢ إلى ١٦٪ في الثمانينيات ،وانخفض عدد العاملين في الزراعة لنفس الفترة من ٥٥٪ من القوة العاملة إلى ٣٠٪ .

ومن ناحية أخرى ، أصبح للمعونات الأجنبية وعائدات السوريين في الخارج دوراً كبيراً في تمويل الاقتصاد ، وقد أضعف ذلك قدرة الاقتصاد السوري الذاتية وألحقه بالاقتصاد العالمي بصورة غير مباشرة .

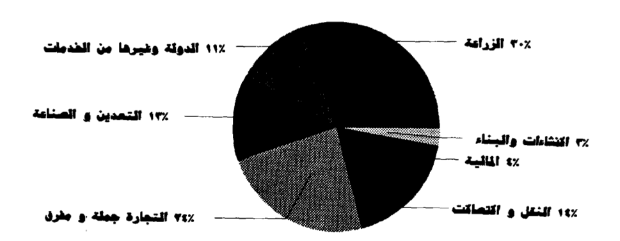
وعلى الرغم من سوء الأحوال الجوية ، فقد أدت السياسة الزراعية الجديدة إلى تحسن ملحوظ ، وخلال السبع سنوات الماضية وصل الانتاج

إلى ٢.٧ مليون طن من القمح عام ١٩٩٠ ، وحدث ذلك من خلال تحرير مستلزمات الانتاج الزراعي ورفع سقف القروض الزراعية وتشجيع الزراعة والمزارعين من خلال رفع أسعار المحاصيل الزراعية ، وقد تحولت سورية من بلد مستورد للحمضيات إلى بلد مصدر لأكثر من ٣٥٠ ألف طن سنوياً ، كما ارتفع انتاج القطن إلى ٧٥٠ ألف طن .

بينما أدت الاجراءات الحكومية لتشجيع تصدير المنتجات الزراعية إلى ارتفاع حصتها خمس مرات بين عامي ١٩٨٨ - ١٩٩٢ .

وفي بداية التسعينات وصل النمو الاقتصادي إلى حوالي ٨.٨٪ ، ولكن بدأ التراجع منذ عام ١٩٩٢ لتراجع الاستثمارات نتيجة دخول الصناعات المحلية في مرحلة النضج ، وعدم قدرة السوق المحلية على استيعاب القدرة الإنتاجية ، وعدم القدرة على تخزين المحاصيل الزراعي.

الناتج القومي الاجمالي (بدون النفط)



المصدر المجموعة الاحصائية السورية

تخطيط التنمية

في عام ١٩٥٥ اقترحت لجنة موفدة من البنك الدولي إقامة برنامج خطة تنمية لمدة ست سنوات . وفي نفس العام أنشئت هيئة التخطيط التي أعيد تنظيمها عام ١٩٦٨ وأصبحت تسمى « المجلس الأعلى للتخطيط » والذي يتألف من رئيس الوزراء ومسؤولين كبار في التخطيط والإقتصاد ، الذين سيقررون استراتيجية خطة التنمية ويحددون أهدافها . وكان ذلك بداية الطريق لوضع خطة تنمية مفصلة ، حيث تقوم وحدات التنمية في كل وزارة بوضع خططها بمساعدة مسؤولين من لجنة تخطيط الدولة ، وتقديم خططهم إلى اللجنة لتعد المسودة الأخيرة لبرنامج التخطيط الذي يرفع إلى المجلس الأعلى للموافقة عليه .

وتقوم لجنة تخطيط الدولة باعداد ميزانية تخطيط تترافق مع الميزانية السنوية للحكومة ، وتقوم اللجنة مع غيرها من المؤسسات الحكومية بمتابعة تطبيق وحل المشاكل التي تعترض تنفيذ الخطة ، وبإعداد توصيات وتقييمها ومن ثم تعديل الخطة الجارية أو إلغاء بعض المشاكل التي تعترضها من أجل الخطط المستقبلية .

وقد اتبع المخطط السوري خلال العقود الماضية خطة تنموية محددة ، حيث ابتعد عن إغراء القيام بمشروعات ذات تكلفة عالية ومظاهر كبيرة ، وبدون أخذ اعتبار للعائد .

لقد كانت السياسة التنموية موجهة نحو الحاجات الأساسية للبلاد وإعادة توزيع الدخول ، فالسياسة الإنمائية كانت موجهة لاستخدام المواد الطبيعية السورية .

تاريخ التخطيط والتطوير الإقتصادي :

لقد تبع الاستقلال السوري عن الحكم الفرنسي عام ١٩٤٦ تطور إقتصادي ملحوظ ، ترافق مع مشكلات سياسية .

فمن ناحية أثر عدم الاستقرار السياسي إلى حد ما على الإنتاج والإستثمارات ل وكان له تأثير سيء على إقامة منشآت اقتصادية كفؤة من خلال خطة إنمائية ، ومنذ نهاية الخمسينات والستينات ، حدث عدم إطمئنان لدى رجال الأعمال حول ملكية وسائل الإنتاج والوضع القانوني للمؤسسات الإنتاجية ، وعقب الثامن من آذار عام ١٩٦٣ ألغي النظام الإقتصادي الحرّ وحوّل إلى نظام مركزي يسيطر القطاع العام فيه على معظم الإقتصاد السوري ، واضمحل نفوذ كبار المزارعين والطبقة التجارية على الساحة السياسية والإقتصادية والإجتماعية ، وعقب الحركة التصحيحية التي قادها الرئيس حافظ الأسد حدث تغيير هام على الساحة السياسية التي جلبت معها تحريراً للإقتصاد حيث أكد دور القطاع الخاص بشكل محدد ومتطور في ما يسمى الإقتصاد المختلط ، وفي شباط عام ١٩٧١ أعلن دستور مؤقت جاء فيه أن الإقتصاد السوري هو اقتصاد اشتراكي ، وأن الدولة تملك الموارد الطبيعية « البنوك – المرافق العامة – الشركات الكبرى » .

إن التطور الإقتصادي الذي تبع الاستقلال عام ١٩٤٦ كان نتيجة طبيعية لإعادة الحيوية لفترة بعد الحرب . وقد تم وضع أول خطة خمسية بين عامي ١٩٦٠ – ١٩٦٥ ، والتي بدأت مع الخطة المصرية خلال الوحدة ، وركزت على البنيةَ التحتية واستغلال الموارد الطبيعية ، وعندما انفصلت سورية عن الوحدة مع مصر ١٩٦١ ألغي التأميم ، ولكن ما لبث

أن أعيد عام ١٩٦٣ باستلام حزب البعث زمام السلطة ، وقد تأثر الإقتصاد بين ١٩٦٧ – ١٩٦٨ بالمتطلبات الدفاعية .

وتم تنفيذ الخطة الثانية عام ١٩٦٦ – ١٩٧٠ والتي دعت إلى زيادة حصة القطاع العام من الإستثمارات لتحقيق المجتمع الإشتراكي ، ولكن هذه الخطة لم تحقق نتائجها ، نتيجة حرب عام ١٩٦٧ ، وقد انتعش الإقتصاد في عام ١٩٧٠ والسنوات اللاحقة نتيجة الأحوال الجوية المناسبة والسياسات الإقتصادية الجديدة ، التي تضمنت تحفيز القطاع الخاص وتشجيع عودة رؤوس الأموال الموظفة في الخارج والإستثمارات الأجنبية ، وتخفيف القيود على التجارة الخارجية .

وقامت الخطة الخمسية الثالثة بين ١٩٧٠ – ١٩٧٥ حيث خصص ٧٥٪ من النفقات العامة إلى القطاع العام ، و٢٥٪ لإنهاء سد الفرات . ولكن تنفيذ هذه الخطة أخذ منحىً جديداً بانطلاقة حرب تشرين عام ١٩٧٣ حيث قام الإسرائيليون بتدمير عدد من المنشآت المدنية والإقتصادية ، بما فيها مراكز توليد الطاقة ومصفاة حمص وغيرها من المراكز الاستراتيجية الهامة ، وبناء عليه فقد تم تعديل الخطة لتأخذ في الحسبان إعادة إصلاح المعامل والمنشآت المهدمة وإضافة مشاريع جديدة ، وعقب حرب تشرين عام ١٩٧٣ تطور الاقتصاد السوري تطوراً ملحوظاً من خلال المعونات والقروض من الدول العربية الخليجية ، وارتفاع أجور مرور النفط عبر سورية ، وارتفاع أسعار النفط والفوسفات ، حيث تم تنفيذ ما يقرب من ٥٠٪ من الإستثمارات خلال السنتين الأخيرتين للخطة ، وبلغت نسبة النمو الاقتصادي ٧ . ١٠٪ سنوياً خلال تلك الفترة ،

فتم تنفيذ عدد من المشاريع بما فيها سد الفرات ، ومعمل السماد والحديد ، وتحققت نتائج تفوق ما خطط له ، بالأسعار الثابتة لعام ١٩٦٣، وبين عامي ١٩٧٣ – ١٩٧٥ نما الاقتصاد السوري بمعدل ٢٥٪ . وقد أدت النفقات العالية إلى قلة البضائع المتوفرة وارتفاع الأسعار وازدياد البطالة ، وعدم توفر اليد العاملة المدربة .

وفي عام ١٩٧٦ انخفضت عائدات البترول العابر لسورية والمساعدات العربية ، ونتج عن ذلك تخفيض كبير في ميزانية الدولة ، وكان لتكلفة القوات السورية الحافظة للسلام في لبنان تأثير كبير على الاقتصاد ، حيث تقلص نمو الاقتصاد السوري من ١٣٪ سنوياً عام ١٩٧٥ إلى ٦ . ٤٪ سنوياً في نهاية عام ١٩٧٨ ، وأوقف كثير من المشاريع الاقتصادية ، وفشلت خطة ١٩٧٦ – ١٩٨٠ في تحقيق أهدافها الاقتصادية ، حيث تراوح النمو الاقتصادي خلال تلك الفترة بـ٨ . ٥٪ سنوياً ، ويعود ذلك إلى سوء الأحوال الجوية السائدة ، واختناقات إقتصادية ، وسوء إدارة ومشاكل فنية ، وعدم استخدام الطاقة المتوفرة ، حيث نما الاقتصاد بصورة مباشرة في قطاع الخدمات والبناء .

لقد تبع الفورة النفطية لعام ١٩٧٣ تطور إقتصادي جلب معه توقعات كبرى غيّرت النمط الحياتي للشعب إلى استهلاكي ، والذي لا يمكن إرضاؤه بالإنتاج المحلي ، حيث تم استيراد المعدات الصناعية والمواد الاستهلاكية أكثر من التصدير .

وفي نهاية عام ١٩٧٨ حدث تحلل إقتصادي دفع الحكومة إلى إتخاذ إجراءات لتخفيض حدة إرتفاع الأسعار والعجز التجاري ، وتخفيض الميزانية .

ولكن عودة المعونات العربية في نهاية عقد السبعينات حسنت الوضع الإقتصادي وتحول الميزان التجاري إلى رابح ، وعليه فقد نما الإقتصاد في أوائل الثمانينات بمعدل « ٦ - ٨ . ٦٪ » .

وقد حاولت الخطة الخمسية لعام ١٩٨١ - ١٩٨٥ تدارك الأخطاء السابقة ، حيث اختلفت عن الخطط التي سبقتها ، والتي هي خطة استثمارات وضعت من خلال خطة إقتصادية بعيدة المدى لمدة « ٢٥ » عاماً حيث ارتفعت النفقات الاستثمارية من « ١٣ مليار » في الخطة السابقة ، إلى « ٢٦ مليار » وحولت الأنظار من الصناعة إلى الزراعة ، وإنهاء المشاريع التي لم تتم خلال الخطة السابقة ، وتحسين استعمال الطاقة الموجودة ، وإعادة تجهيز المشاريع الموجودة .

كذلك احتوت الخطة على عدة إجراءات مالية ونقدية لتسيطر على التضخم ، وتضغط على خروج رؤوس الأموال ، وزيادة مدخولها من الضرائب وتخفيض عجز الميزانية المستمر . حيث أدت زيادة الكتلة النقدية إلى زيادة الطلب ، وأدت إلى ارتفاع نسبة التضخم إلى ما يعادل « ١٥ - ٢٠٪ » .

وقد تبنّت الدولة سياسة مالية جديدة تقوم على زيادة تدريجية لأسعار البضائع لرفع الدعم عنها ، والغاء السياسة السعرية التي تحددها وزارة التموين تدريجياً وجعل الأسعار مقتربة من سعرها الحقيقي في الأسواق . حيث يبلغ الدعم الحكومي ما يقرب من نصف مليار دولار سنوياً .

لقد تم في الثمانينيات تطبيق عدد من الموازنات الإنكماشية ولكن

مع إطلالة التسعينيات بدأت الحكومة سياسة مالية توسعية ، حيث زادت النفقات الإجمالية بـ ٥٤٪ بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٣ . هذا وقد بلغت موازنة عام ١٩٩٥ بـ ١٦٢ مليار دولار منها ٧٤.٩٩ مليون ليرة للإنفاق الإستثماري ، بالمقارنة مع موازنة العام الماضي والتي بلغت اعتماداتها ١٦٢ . ١٤٤ مليار ليرة سورية والتي تقدر بـ ٤ . ٣ مليار دولار ، وتعود زيادة النفقات في الميزانية لزيادة الاستثمارات ، وخاصة في الزراعة .



المصدر غرفة تجارة دمشق

الإتجاهات الحديثة للإقتصاد السوري

خطت سورية خلال النصف الأول من التسعينات خطوات جريئة ، ولكنها متواضعة بالمفهوم العالمي للوصول إلى اقتصاد السوق وتحريره من الكثير من القيود التي كانت تقف حائلاً أمام تطوره ونموه .. فقد صدرت عدة تشريعات اقتصادية هامة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية والوطنية ، وجذب مدخرات السوريين من الخارج ، وتنمية الحوافز الفردية في القطاع الخاص . وجاء القانون رقم /١٠/ لعام ١٩٩١ ليمنح المستثمرين إعفاءات جمركية عند استيراد المعدات من الخارج .. وحصلوا أيضاً على ضمانات على الأموال المستثمرة وأرباحها .. أيضاً منح القانون رقم ١٠ لعام ١٩٩١ اعفاءات ضريبية على الدخل الناتج عن الأرباح الصناعية والتجارية .. بينما سمح القانون رقم ١٩ للمغتربين السوريين باستيراد تجهيزات صناعية ، وجلب سيارات مختلفة ، وأثاث منزلي مع بعض الاعفاءات الخاصة . كذلك صدرت عدة قرارات اقتصادية هامة ... حيث سمح للتجار في القطاع الخاص باستيراد عدد من المواد المدعومة وبيعها في السوق بالسعر الحر ... وما يزيد أضعافاً على سعرها المدعوم ... حيث يقوم المستوردون السوريون بدفع قيمتها من حساباتهم في الخارج . وقد منح قانون الاستثمار الجديد القطاع الخاص حرية الاستثمار في جميع المجالات دون حصر عدا مجال النفط . كذلك أجريت دراسة للسماح للبنوك الأجنبية بفتح فروع لها في المناطق الحرة ... وخاصة بعد أن تقدم أكثر من مئة شخص بطلبات فتح فروع لعدد من البنوك في سورية .. حيث يتوفر فيها القطع الأجنبي اللازم لاستيراد الآلات والمواد الأولية لإقراض المشاريع السورية ، والذي لا يمكن الحصول عليه من المصارف المحلية ... أو عن طريق إمكاناتها الخاصة لاستيراد الآلات والمواد الأولية وعلى غرار المؤسسات المالية التونسية .. وقد وقع

الدكتور محمد العمادي ، وزير الإقتصاد السوري ، قراراً يسمح للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين بفتح حسابات بالقطع الأجنبي لدى المصرف التجاري السوري .. والسماح للمستوردين من القطاع الخاص بتسديد قيم مستورداتهم عن طريق المصرف التجاري السوري حسب الأصول القانونية ... كذلك سمح للمصدرين باستيراد كافة المواد والسلع المسموح باستيرادها من قطع التصدير .. وأكدت لجنة الترشيد أن تلك القرارات تعتبر خطوة جيدة وفعالة في مجال التشجيع على فتح حسابات بالقطع الأجنبي وتسهيل استيراد المواد والسلع الأساسية وعمليات تصدير المنتجات السورية ...

هذا وقد سمحت الحكومة السورية باقامة شركات استثمارية مساهمة .. وبالطبع فإن هذه الشركات هي شركات أموال .. حيث يتم الآن بيع أسهمها وسنداتها من خلال مكاتب ... ولتنظيم عملية تبادل هذه الأسهم بشكل قانوني يحفظ حقوق المساهمين من حيث حرية البيع والشراء والأسعار .. فلابد من إعلان قيمتها أو بيعها وشراؤها وفق أصول قانونية .. الأمر الذي يستوجب إقامة سوق أوراق مالية للأسهم والسندات .

وعلى الصعيد الاقتصادي ساعد التبادل التجاري عن طريق المقايضة بتصريف البضائع السورية والمحافظة على العملة الصعبة في سورية ... ومن ناحية أخرى ، فقد كان للمساعدات والمعونات العربية أثر لايستهان به على الإقتصاد السوري ... حيث غدت مورداً هاماً له .. إضافة لعائدات السوريين العاملين في الخليج والخارج ... من حيث توفير سوق للعمالة وعائداتهم التي تأخذ طريقها إلى سورية ...

وقد سمح بموجب قرار وزاري بعدم سؤال المودعين المستثمرين عن مصدر القطع الأجنبي .. وبالتالي الحصول عليه بوسائلهم الخاصة دون المساس بهم ... وتحصر الدولة التعامل بالعملات الأجنبية للمستثمرين والتجار من خلال مصارف الدولة ، حيث يسمح لهم بفتح اعتمادات بالعملة الصعبة ، أو صرف عائدات صادراتهم على أساس سعر ٤٢ ل . س للدولار ... أو السعر الرسمي للسلع المدعومة ...

ولاتسمح سورية الآن بتبادل العملات الأجنبية بين المواطنين السوريين ، ولكن ذلك مسموح به بين المواطن وجهات الدولة ... وقد وقع بعض المغتربين في يد القضاء نتيجة جهلهم بالإجراءات القانونية ، وصدرت الأحكام بحقهم ... فلابد من تسجيل القطع الحر المتحصل من عملية التصدير بنسبة ٢٠٪ في حساب خاص باسم المصدر لدى المصرف التجاري السوري ، وذلك لاستخدامه في تمويل شراء المستوردات من المواد الأولية والقطع التبديلية اللازمة للمنتجات المصدرة .. أو بيعه أصولاً إلى المصارف المختصة ...

وقد أدخلت الدولة عدة إجراءات وقرارات لتحسين مخزونها من العملات الأجنبية ، وأعطي الحق للمستثمرين بالتعامل بالعملة الصعبة من خلال استثماراتهم لشراء آلات من الخارج ، أو عندما تتعلق فعالياتهم الإقتصادية الداخلية بالتعامل مع رجال الأعمال الأجانب أو الشركات الأجنبية ...

إن الإكتشافات النفطية في سورية وبما تدره من عملات صعبة بالإضافة إلى السياسة الإقتصادية الجديدة ، والمعونات التي أعقبت

حرب الخليج .. إضافة إلى سياسة مالية متزنة .. أدت إلى وقف تدهور سعر الليرة واستقرارها بحدود ٥٠ ل . س للدولار . وتشير جميع الدلائل إلى أن سورية تتجه إلى سعر صرف واحد .. وكان أحد الإجراءات في هذا الاتجاه إعتبار السعر السياحي ٤٢ ل . س للدولار ، وهو ما يقارب تخفيضاً رسمياً لليرة السورية وبما يعادل ٦٠٪ .. وهذا السعر قريب جداً من سعر السوق السوداء ...

وفي إطار سياسة الحكومة لتوحيد سعر صرف الليرة السورية بصورة تدريجية ، وفي إجراء متواضع لتحرير سعر صرف الدولار ، وحدت الحكومة سعر الصرف بين المؤسسات الحكومية والأفراد بـ ٤٣ ليرة سورية للدولار الواحد بدل ٢٣ ، مما سيؤدي إلى توسيع نسبة استخدام السعر الموحد لصرف الدولار الخاصة بالفنادق والجمارك ، ولن يؤدي هذا الإجراء إلى أي تغييرات في الرسوم المستوفاة لأنه إجراء داخلي يتعلق بحساب الميزانية العامة ، وبناء عليه سيجري تعديل أرقام الميزانية العامة .

إن الوصول إلى حرية كاملة للتحويل يعني السماح بحريات التبادل بين المواطنين السوريين ، ولكن على ما يبدو فإن هنالك إنفراجاً إقتصادياً نحو حرية التعامل بالعملات الأجنبية لأهداف إقتصادية بحتة .. كالسماح للمستورد بأن يحول العملات الأجنبية إلى الخارج ثمناً لمستورداته .. أو السماح للمصدرين بالتنازل عن عائداتهم من القطع الأجنبي لمن شاؤوا بشرط أن من يحصل على هذا القطع يكون ملزماً باستعماله لأغراض إقتصادية خارجية ...

وسمح للمواطن السوري بإخراج ألفي دولار ، وبأن يدخل ما يرغب

من العملات الصعبة ... وقد صرح الدكتور العمادي ، وزير الإقتصاد السوري ، بأنه لابد من إيجاد مخرج لتعويم الليرة السورية ...

وفي الحقيقة فإن استقرار سعر صرف الليرة السورية يعود لعدة عوامل أهمها : السماح للمصدرين بالإحتفاظ بـ ٧٥٪ من عائدات التصدير من العملات الأجنبية للإستيراد ، بالإضافة للإجراءات الإقتصادية التي شجعت التصدير ، وارتفاع مداخيل الدولة والعائدات النفطية من العملات الصعبة .. والتي أعادت الثقة بالإقتصاد والعملة السورية . وتتعالى الأصوات بين المستثمرين وأعضاء مجلس الشعب السوري مطالبة بتعديل القانون « ٢٤ » أو اصدار قانون جديد ، ومازال الموضوع مطروحاً للبحث ؛ ذلك أن القانون « ٢٤ » لعام ١٩٨٧ وضع موضع التنفيذ للوقوف أمام تدهور سعر صرف الليرة السورية والتحكم بالموجودات من العملات الصعبة في البلاد ، ومنع تهريبها ، ولكن الواقع أثبت أنها تخالف ذلك المنظور الإقتصادي ، فالتدهور نتج عن أسباب عدة ؛ جمود الوضع الإقتصادي آنذاك والحصار الإقتصادي الأوربي على سورية ، وتوقف تدفق المعونات العربية نتيجة للعزلة التي كانت تعاني منها سورية جراء وقوفها إلى جانب إيران في حربها مع العراق وطرح كميات كبيرة من الليرات السورية في سوق العملات لشراء مواد ومعدات للقطاع العام .. قد أدت إلى هذا التدهور . وتدل البيانات الإقتصادية الإحصائية أن ٤٠٪ فقط من أصل ٧٥٪ من القطع الأجنبي ناتجة عن تصدير المنتوجات السورية لتغطية الاستيراد ، وهنا لابد من التساؤل ، كيف حصل المصدرون على ما يعادل ٣٥٪ من قطع التصدير ؛ والإجابة على ذلك ليست بالعسيرة ، وهذا يدل على تصدير منتجات وهمية ، وفي بعض الأحيان النفايات الصناعية والزراعية .

وبالتالي يحصلون على وثائق التصدير التي تمنح حاملها حق استعمال قيمتها لأغراض الاستيراد بالعملة الصعبة ، وذلك باللجوء إلى السوق المجاورة للحصول على القطع الأجنبي .

ومع اتفاق الاقتصاديين السوريين فإن الآراء الإقتصادية تختلف وتتباين وجهات النظر والتوقعات عن مدى تحرير الإقتصاد السوري وانطلاقه نحو السوق الحرة ... وهل الاصلاحات الإقتصادية المتوقعة لاتعدو كونها إصلاحات تجميلية أم تغييرات جذرية في مسار الإقتصاد السوري ... فالبعض يرى أن أي تحول إقتصادي يجب ألا يتعدى في المستقبل القريب منح ضمانات دستورية تحمي الملكية الخاصة من إجراءات التأميم والمصادرة ، وإلغاء القانون « ٢٤ » الخاص بتداول العملات الصعبة ...

ويتساءل بعض المحللين الإقتصاديين عن مدى جدية التحولات الاقتصادية في سورية ... وهل ستتحول إلى إقتصاد السوق .. وبالطبع فإن التغييرات الإقتصادية لن تغير من التركيبة الهيكلية للإقتصاد السوري .. فسورية ليست دولة ذات اقتصاد موجه فحسب ... بل لازال اقتصاد اشتراكية الدولة هو المهيمن من خلال القطاع العام ، حيث أفرز على مدى السنوات طبقة رأسمالية ، وعاملة جديدتين ... وتم أيضاً توظيف معظم خريجي المعاهد والجامعات في أجهزة الدولة برواتب محدودة ... ونجم عن ذلك هجرة من الريف إلى المدينة ، وكثافة سكانية في المدن ... ولكن المهاجرين إلى المدينة لم يتجذروا بعد في المدينة ... فأصولهم لاتزال في الريف يستقون أفكاره وتقاليده ....

وتتكون الرأسمالية الجديدة من بعض بيروقراطيي الدولة ، حيث سمحت لهم الوظيفة العامة من خلال سيطرتهم على أجهزة القطاع العام ، واستحواذهم على القرار الإقتصادي من فرض الهيمنة الإقتصادية بالتعاون مع رجال الأعمال في القطاع الخاص من خلال الإنتفاع الإقتصادي ، حيث أصبحت الرأسمالية الجديدة تلعب دوراً إقتصادياً وإجتماعياً إضافة إلى دورها في السلطة ... وما يسمى بالتعددية الإقتصادية لايعدو كونه ممارسة إقتصادية من خلال إشتراكية الدولة . وقد أكد الرئيس الأسد أن إقرار التعددية الإقتصادية جاء لإعتبارات وطنية ... وقال مشيراً إلى دور القطاع العام : " لقد أخذت الدولة على عاتقها خلال السنوات الماضية بناء المؤسسات والمنشآت الإقتصادية التي لم يكن في طاقة الأفراد بناؤها فتكونت لدينا قاعدة إقتصادية هامة .. وفرّت القسم الكبير من إحتياجاتنا ... ولولا ذلك لكانت البلاد قد عانت ظروفاً في غاية القسوة والصعوبة ... لقد تجاوزت توظيفات الدولة في التنمية الإقتصادية مئات المليارات ... وكان من الصعب على بلد نام يحتاج كل شيء أن تقف الدولة مكتوفة الأيدي تنتظر المجهول ...

لقد غيرت التحولات الإشتراكية في الستينات مسار الإقتصاد السوري الذي تمتع بخصوصية جديدة حيث تعايشت في العقود الثلاثة الماضية ، تحت ظل اشتراكية الدولة ، ثلاث قطاعات رئيسية هامة " القطاع العام - القطاع الخاص - القطاع المشترك " .. وكان القطاع العام ولازال يحتل حصة الأسد ..

وتستمر الخطط التنموية الإقتصادية من خلال قرارات هيئة تخطيط الدولة .. أما ازدياد دور القطاع العام وتشجيعه ، وإطلاق المبادرة الفردية ... فلا يعدو كونه زيادة مساهمة هذا القطاع في الشريحة الإقتصادية السورية .. فلقد أتاح السماح للقطاع الخاص باستيراد كثير من المواد الإستهلاكية ... وتشجيع الإستثمارات الصناعية برفع عبء عن الدولة ، كانت قد أخفقت فيه ... حيث اختفت طوابير المواطنين لشراء بعض السلع الإستهلاكية ... بعد توفرها في السوق بشكل واضح ... مما لاقى شعوراً بالإرتياح لدى المواطنين والدولة ...

ولذلك لايمكن وصف السياسة الإقتصادية السورية بالإنفتاحية .. بل يمكن اعتبارها عملية تكييف مع المعطيات الداخلية ، والمتغيرات الدولية .. إن القرار الإقتصادي يرتبط إرتباطاً وثيقاً بالأفكار السياسية السائدة من اشتراكية أو رأسمالية ... وإن كثر الحديث أخيراً عن الواقعية الإقتصادية ... فإنه لايمكن إهمال الجانب السياسي من القرار الإقتصادي ... ولكل نهج إقتصادي خلفية سياسية ، لقد طغى الفكر السياسي والمبادئ الإشتراكية منذ قيام ثورة الثامن من آذار عام ١٩٦٣ على العوامل الإقتصادية ، ولكن حدث خلال العقد الماضي طغيان للواقعية الإقتصادية على الفكر السياسي الإشتراكي .. وبدأ بالإنحسار لمصلحة العوامل الإقتصادية ...

إذ كيف توضع سياسة إقتصادية معينة بمعزل عما يجري في الأجواء العربية .. فالفورة النفطية عام ١٩٧٣ غيّرت الموازين الإقتصادية في

المنطقة ... وتنامت القوة السياسية لدول الخليج نتيجة إرتفاع أسعار النفط .. وكان لذلك أثر لا يستهان به على الإقتصاد السوري .. ودخلت الشركات الأجنبية في حقل النفط السوري بالتنقيب والإنتاج واختفى شعار بترول العرب للعرب ...

ولمعالجة الوضع الإقتصادي المتردي ، فقد حصلت الشريحة المدنية الحاكمة من الإقتصاديين على صلاحيات كبيرة لاعادة بلورة النهج الإقتصادي وإعادة النمو إلى الإقتصاد السوري ، وقد نجحت هذه النخبة ليس في الدعوة لتحرير الإقتصاد فحسب ، بل وفي تغيير مسار الإقتصاد ، ومنح حوافز للإستثمار ، ووضع أولويات في خدمة الدين السوري للدول الأجنبية ووضع اتفاقية تصفية الديون السوفييتية موضع التنفيذ ، ونتج عنه ارتفاع صادرات القطاع الخاص ، وزيادة فائض الحساب الجاري .

كذلك فإن دعوتهم لمتابعة الاستثمار القومي للدولة وتوظيف مليارات الدولارات التي حصلت عليها سورية لاشتراكها في التحالف ضد العراق ، في المشاريع الاقتصادية ، وعلى الرغم من أن المعونات ليست كافية لتمويل ما يقرب من ٤ مليارات دولار من المشاريع الإنمائية ، إلا أن النخبة الاقتصادية في الدولة تدرك أنه إذا مولت الدولة قسماً من المشاريع فإنهم سيستطيعون إتمام المشاريع بتمويلها من أموال خاصة أو قروض عربية أو أجنبية ، متى بدأ المشروع فإنهم يستطيعون إقناع الأطراف الممولة بمتابعته .

هذا وقد قامت الحكومة السورية في السنوات الماضية بانتهاج

سياسة إقتصادية جريئة حيث شجعت القطاع الخاص بإصدار القانون رقم « ١٠ » لعام ١٩٩١ الذي نتج عنه تغييرجذري وسريع في الإقتصاد ، وأقيم عدد كبير من المصانع في ظل هذا القانون .

أما في القطاع الزراعي فقد تضاعف الانتاج في بعض القطاعات الزراعية في عدد قليل من السنوات نتيجة لسياسة الأسعار الجديدة .

وتعتمد سورية على القانون رقم « ١٠ » لتشجيع الاستثمار العربي والأجنبي والدولي ، فقد أعطى هذا القانون امتيازات وتسهيلات كبيرة للشركات والمشاريع التي يتم إقامتها بموجبه ، حيث تعفى هذه الشركات من الضرائب لمدة تتراوح بين ٧ - ٩ سنوات وإعفاء المعدات المستوردة للعمل فيها من الشروط الجمركية ونظام القطع المعمول به في سورية .

وقد تم في عام ١٩٩٣ إنشاء نحو « ١٠٠٠ » شركة ومشروع في ظل هذا القانون برأسمال إجمالي قدره « ١٦٠ » مليار ليرة سورية ، وبالإضافة لذلك القانون فقد صدر مايزيد عن مئة قرار يمنح القطاع الخاص فرصاً في الاستيراد والتصدير وتطوير المناطق الحرة ، وعدداً من القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والنقدية والمصرفية والقطع . وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على أن سورية تسير بخطى حثيثة ، ولكن متواضعة نحو إقتصاد السوق ، وذلك بإلغائها احتكار الدولة للنشاطات الاقتصادية عن طريق القطاع العام ومؤسسات الدولة من ناحية ، ورفعها تدريجياً دعم المواد الأساسية ، حيث كانت سورية تتبع نظاماً إقتصادياً إشتراكياً يشكل القطاع العام عموده الفقري ، وذلك لمدة ثلاثين عاماً .

ولكن سورية لاتزال ترفض اتباع الخط المصري بصورة سريعة ، والكثير من دول العالم الثالث أو الدول الاشتراكية سابقاً ، وهو بيع مؤسسات القطاع العام الخاسرة .

وعليه فإن مستقبل القطاع العام في سورية عالق في توازنات ، فموضوع الخصخصة لم يطرح بصورة عامة ، ولكنه يبحث في حلقات واجتماعات رجال الأعمال الذين يدعون خلالها إلى الخصخصة عندما تكون تلك الخطوة مفيدة ... ولكن عدداً من الإقتصاديين يشيرون إلى أن القطاع العام ليس قوياً بما فيه الكفاية ليتحمل ضغط الإنفتاح من الحكومة ، ويشير رجال الأعمال السوريون إلى أن الثقة بالإستثمارات ستزيد حين تمنحهم الحكومة مزيداً من الحرية الذاتية .

إن الإعتماد الحكومي الزائد على استثمارات القطاع الخاص سيؤدي بالتالي إلى مزيد من تأثير هذا القطاع على الدولة ، وأن القطاع العام لايزال نافعاً ، وعلى أقل تقدير كمصدر لكثير من المواد بأسعار تكلفة زهيدة ولتأهيل الأشخاص الذين يتركون القطاع العام بعد تدريبهم ليعملوا في القطاع الخاص ، كذلك لابد من الإشارة إلى أن القطاع الخاص يجني فوائد كبيرة في ظل القانون رقم « ١٠ » نظراً للحماية الجمركية التي تمنحها الدولة ، وعدم تأثرها بالمنافسة الدولية وخضوع القطاع الخاص لعدد من التشريعات التي تضمن استمرارها وحيويتها على حساب المستهلك ، وبالتالي فإن القرارات الإقتصادية السورية تبدو في بعض الأحيان متناقضة حيث تشجع القطاع الخاص لتنجح في تغطية الحاجات الناقصة من السلع والمواد الغذائية في الأسواق ، والتي نجح القطاع الخاص في توفيرها .

وقبل وضع القانون « ١٠ » موضع التنفيذ اعتادت الحكومة أن تنشر قائمة بالبضائع التي يسمح للقطاع الخاص بإنتاجها . والآن تنشر الحكومة قائمة بأسماء البضائع التي يمكن للقطاع العام إنتاجها . ولاتزيد القائمة حالياً عن « ٢٠ » مادة ، وقد ساعد القانون « ١٠ » على عودة ما يقرب من « ٤ » مليارات ليرة سورية من أصل « ٦٠ » مليار تعود لأموال السوريين في الخارج ، بعضها من مصدر سوري أخرجت من البلاد عقب صدور القوانين الإشتراكية والتأميم ، ومعظمها نتيجة أعمال السوريين في الخارج . وقد سمح هذا القانون لرأس المال السوري في الخارج أن يعود لبلده ، وشجع الاستثمارات الأجنبية . ولكن رؤوس الأموال والأجنبية لم تبدأ استثماراتها حتى الآن في سورية . منهم من ينتظر الإجراءات الإقتصادية التي سيتم اتخاذها لاحقاً ، وعندما يتأكدون من صلاحيتها وقدرتهم على إخراج أرباحهم ، عندها يمكن أن تلعب دوراً كبيراً في الإقتصاد السوري . وقد لعب القطاع الخاص دوراً كبيراً في السنوات الأخيرة في وسائل النقل التي كان يديرها القطاع العام ، وأثبتت قدرتها من حيث رخص تكاليفها واتساع خدماتها .

ويدفع كثير من رجال الأعمال والصناعيين السوريين الدولة لاتخاذ مزيد من الإجراءات الاقتصادية الإنفتاحية ، وذلك بفتح بنوك خاصة وبنوك أجنبية ، بعد تأميم البنوك من قبل الدولة في الستينات مع كثير من شركات القطاع الخاص ...

إن فتح بنوك خاصة سيسمح لصغار المستثمرين بالحصول على قروض ، وسيحول إقتصاد السوق تدريجياً إلى أن تكون قاعدته الاقتصادية من الطبقة الوسطى .

ويعتقد بعض الإقتصاديين أن بداية الإنفتاح الإقتصادي لم تتبع

حرب الخليج عام ١٩٩٠ ، ولكنها بدأت في عام ١٩٨٦ حين عانى الإقتصاد السوري من صعوبات جمّة حيث أبدت الدولة تدريجياً استعدادها لتحميل القطاع الخاص دوراً إقتصادياً أكبر خلال محنتها الإقتصادية ومشاكلها مع الدول الكبرى وذلك بالسماح للقطاع الخاص بشراء الآلات وقطع الغيار ومنح قطاع الإنشاء دوراً أكبر في التنمية . ففي المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث الذي انعقد في كانون الأول عام ١٩٨٥ ، وضعت عدة إجراءات سياسية صممت لتعطي دوراً أكبر للقطاع الخاص بتخفيف الإجراءات النقدية حيث بدأت بالسماح للمستورد بإيداع مبالغ من العملات الأجنبية في البنك التجاري السوري للإستعمال خلال ثلاثة أشهر لشراء بضائع أجنبية . وتحت شعار التعددية الإقتصادية توسعت سياسة الإنفتاح الإقتصادي التدريجية حيث أصدرت الحكومة عدة قرارات لتساعد القطاع الخاص ولتزيد الإنتاج المحلي والعمالة ولتحصل على مزيد من العملات الصعبة .

وقامت السياسة الإقتصادية الجديدة بتطوير المبادلات التجارية العالمية وتشجيع الصادرات وتنويعها ، بحيث أصبحت استراتيجية اقتصادية سورية لايمكن الاستغناء عنها لتطوير الإقتصاد ، وبالتالي فإن مفهوم النمو الإقتصادي وتطويره طغى على مفهوم التوزيع العادل للدخول ، حيث تقلصت الفئات الداعمة للسيطرة على التجارة الخارجية . وظهر اتجاه جديد يدعو إلى اقتصاد السوق بالسماح بالاستيراد من قبل القطاع الخاص وتخفيف القيود عليه ، وتشجيع تصدير البضائع السورية وتعديل التعرفة الجمركية بهدف إطلاق

فعاليات التصدير والتنمية وتحسين السياسات المالية والنقدية بما يتفق مع هدف تطوير الاقتصاد وإنعاشه .

ولكن جميع هذه الدعوات لم تجد مجالاً لها في تطبيق الإصلاح الهيكلي للإقتصاد السوري حيث اتسمت السياسة الإقتصادية الإنفراجية بالحذر والتدرج ، وسياسة الخطوات البطيئة . وتمحورت الإجراءات الاقتصادية الإنفراجية بـ :

تغيير المفهوم المتاح للتصدير مما يزيد عن حاجات الاستهلاك المحلي إلى ما يدعى بالممكن تصديره . وتم طرح فكرة التعاون بين القطاعين العام والخاص ، كما دفعت شركات القطاع العام إلى وضع خطط تصديرية من أهدافها وضع مستوى معين للتصدير ، وقد فتح باب التصدير على مصراعيه أمام القطاع الخاص ، وسمح بتصدير البضائع السورية بالسعر العالمي لشركات القطاع العام ، والعمل على تخفيض تكاليف إنتاجها والإهتمام بأسعار قطع التصدير لتغطية التكاليف المحلية ، وتشجعت الحكومة على عقد كثير من الإتفاقيات التجارية مع دول العالم ، وتشجيع الاستثمار وإقامة مناطق حرة والسماح بالإدخال المؤقت بقصد التصنيع وإعادة التصدير والتزام الصناعة السورية بالعقود الموقعة مع الدول الأجنبية والتزامها بالمواصفات العالمية المعتمدة ، وإعفاء البضائع السورية المصدرة من ضريبة الإنتاج الزراعي بعد الحصول على موافقة سنوية ، كما أبرمت الحكومة عدداً من العقود مع الدول الأجنبية لمقايضة المنتوجات السورية مع البضائع الأساسية الأجنبية .. ولتسهيل العمل أمام القطاع الصناعي والزراعي سمحت

الحكومة باستيراد السيارات ووسائل النقل والبرادات . كما تم التوقيع على عدة اتفاقات بين سورية ولبنان في إطار معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق . ففي مجال التعاون الإقتصادي تقرر إلغاء إجازات الاستيراد للمواد والسلع اللبنانية والسورية المنشأ والإستعاضة عنها بموافقات استيراد ، ومنح موافقات استيراد بالنسبة للمواد والسلع اللبنانية والسورية المنشأ المسموح باستيرادها أصولاً بكامل الكمية والقيمة المطلوب استيرادها بموجب فاتورة العرض الأولي دون اشتراط الحجز المسبق للقطع الأجنبي اللازم لتمويل عملية الاستيراد ، على أن يتم تسديد قيم البضائع المستوردة باعتمادات عن طريق المصرف التجاري السوري . كذلك تم الاتفاق على إقامة مصنع مشترك للإسمنت بنسبة ٥٪ لكل طرف ، ولتشجيع التجارة تم تخفيض مقدار بدل الخدمات عن البضائع إلى ٢ بالألف ، ولتسهيل عملية إنتقال البضائع والأشخاص تم إلغاء الرسوم والبدلات المستوفاة عن وسائط النقل السياحية والخصوصية والعمومية وسيارات الشحن مع استمرار الرسم السوري المفروض على سفر السوريين إلى لبنان .

إن عملية تحرير الإقتصاد المنضبطة ، وإن كان لها بعض سمات إقتصاد السوق إلا أن خصوصيتها افتقرت القدرة على منح كثير من فئات الشعب المشاركة للإستفادة منها ، حيث أعطت التشريعات الإقتصادية الجديدة فرصاً غير متكافئة للجميع وقوضت بعضها أسس العدالة الإجتماعية ، فالقانون رقم « ١٠ » سمح بإنشاء مؤسسات صناعية تزيد قيمتها على عشرة ملايين ليرة سورية ، وأعطى المستثمر امتيازات رأسمالية كثيرة في ظل التشريعات الاشتراكية

النافذة تقيد الاستيراد وتحمي منتجاتها من المنافسة في ظل الحماية الجمركية . بالإضافة إلى الإعفاءات الضريبية للمستثمرين من القانون /١٠/ وقوانين تشجيع السياحة والتي أدت إلى خلل في العدالة الضريبية . إن تدخل تلك التشريعات وتناقضها في بعض الأحيان وتواجد كثير من الثغرات فيها ، خلق ظروفاً مثلى لقيام طبقة رأسمالية طفيلية وفرصاً مؤاتية للإثراء السريع في وقت قصير بإغراق الأسواق بمنتجات استهلاكية في ظل إقتصاد مغلق يتحكم ويستفيد من تجارته ذوو النفوذ .

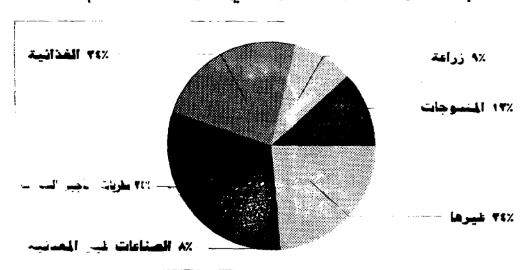
وقد انعكس ذلك على تعايش القطاعين الخاص والعام نظراً للخلفية السياسية لكل منهما فتواجدهما جنباً إلى جنب من خلال علاقة معقدة لا يعني الإنسجام بل على الأغلب تعني التناقض .

وإن شكلت الإجراءات الإنفتاحية إنفراجاً إقتصادياً وتطوراً بالمقارنة مع الأوضاع المتشددة السابقة ، إلا أنها لم تكن كافية ولاتستطيع تحديث الإقتصاد وبناء قاعدة تصديرية قوية ، كما لم تعالج التشريعات التشوهات الهيكلية والقوانين الاقتصادية المتناقضة والإجراءات الروتينية والفنية التي تقف حائلاً أمام تطوير الاقتصاد السوري وتطوير قاعدته الصناعية ، بل إن محدوديتها قد أفرزت تشوهات في توزيع الدخل القومي على حساب صغار الكسبة .

وتدعي الحكومة أن القانون رقم /١٠/ قد مثل إنطلاقة اقتصادية جديدة لسورية وهذا لا يمكن إنكاره أو الاستهانة به ، ولكنه أدى أيضاً إلى إساءة توزيع الدخول وظهور حفنة من الأثرياء الجدد ، فالقانون وإن

اهتم بـ ي ... بـ ... تـثـمـار فـإنه لم يشجع على الاسـتـثـمـار في القطاع الإنتـاجي ... بن ... القطاع الاسـتـهـلاكي ، ودون أن يسـهم في بناء قـاعـدة صناعـيـة فـعـالة في الإقـ ... صـاد الوطـني ، فـالصناعـات التـحـويلية الاسـتـهلاكية لا يمكن اعتبـارها صناعة بالمفهوم الدولي وإن وفـرّت بـعض الإحتياجات المحلية .

الإستثمارات الموافق عليها في ظل القانون رقم (١٠)



المصدر مكتب الاستثمار

القطــاع العــام

لقد نشأ القطاع العام من المصانع التي أممت ، أو صودرت . عقب قيـام ثورة الثـامن من آذار عـام ١٩٦٣ ، ويملك هذا القطاع ٨٥٪ من الصناعة السورية ، ويوظف حوالي ٤٢٠٠٠٠ عامل ، أو ما يعادل ٢٠٪ من القوى العاملة ، وينضوي تحت هذا القطاع ست مؤسسات (النسيجية الهندسية - الكيميائية - الإسمنت - شركة الفرات للآليات - المؤسسة العامة للصناعات الغذائية ..) .

ويتبع هذا القطاع الصناعي قطاع البترول من حيث القيمة المضافة للإنتاج الصناعي ، حيث تقدر مشاركته بـ ٤٥٪ ويساهم بـ ٢٠٪ من الدخل القومي ، وعلى الرغم من أن القطاع العام يهيمن على الإقتصاد السوري ، إلا أنه عانى من ضعف ربحيته وسوء إدارته . وأصبحت أغلب المصانع عبئاً على الميزانية العامة للدولة . ومع هذا فهو يلعب دوراً رائداً في توجيه الإقتصاد في البلاد وتوزيع الدخول .

وبحلول منتصف الستينات كان يعمل نصف القوى العاملة تعمل في القطاع العام ، وعلى الرغم من أن الأراضي الزراعية كان يملكها القطاع الخاص ، حيث كان يملك الفلاحون قطع صغيرة من الأرض لا تزيد عن عشرة هكتارات . فإن الدولة كانت تسيطر على أسعار ما تسميه بالمحاصيل الاستراتيجية بما فيها الحبوب والقطن والبذار ، وتواجد قطاع خاص صغير في مجال الصناعة والتجارة بالمفرق .

لقد أدى احتكار القطاع العام لصناعة غزل ونسج القطن على مدى العقود الماضية وبيعه بأسعار متهاودة إلى الإساءة للإنتاج حيث اكتفت بعض المصانع القطنية ببيع حصتها من الغزل دون صناعتها بأضعاف الأسعار . وبالطبع فإن المستفيدين من هذه السياسة دفعوا عن احتكار

الدولة لصناعة القطن ، وفضلوا تصديره خاماً بدلاً من تصنيعه محلياً على الرغم من الخسارة الكبيرة من القيمة المضافة على القطن بالتصنيع .. ويطرح البعض فكرة بيع قسم من مصانع القطاع العام ، ولكن ذلك أمر بعيد ، باستثناء إغلاق بعض هذه المصانع الخاسرة واخضاع معظمها لقاعدة الربح والخسارة وعدم دمج موازنتها مع الموازنة العامة .

إن الخصخصة ليست إلا خياراً من عدة خيارات للإصلاح الإقتصادي ، ولكنها تختلف عن توسيع القطاع الخاص ، وهي تعني تقليص القطاع العام . وسورية كدولة نامية من العالم الثالث ، ليس لديها نظام للرعاية الإجتماعيةوهذا يعني تدهور أوضاع الطبقة الفقيرة .

إن للخصخصة فوائدها في الدول المتقدمة صناعياً ، حيث يوجد نظام للرعاية الإجتماعية ، وتؤدي إلى توسيع المشاركة الشعبية في الفعاليات الإجتماعية ، وبالتالي رخائها . فالخصخصة تعني اقتطاع الأموال القومية إلى مشاريع القطاع الخاص ، وبالتالي توسيع ثروة الطبقة الغنية التي تتحكم بهذا القطاع حيث لا يوجد نظام إقتصادي للتحكم في السوق ..

فنظام الأسعار الذي يعتبر أدوات إقتصادية ، والجمارك تحول بصورة ما إلى وسيلة لزيادة احتكار تلك الطبقة في ظل الحماية والأسعار ، ونتيجة لرفض سياسة الخصخصة كان لابد من دعم القطاع العام الذي يعاني الكثير من المعضلات .

هذا وتسير سورية بخطىً حثيثة متواضعة نحو إقتصاد السوق ، وذلك بإلغائها إحتكار الدولة للنشاطات الإقتصادية عن طريق القطاع

العام ومؤسسات الدولة من ناحية ، ورفعها تدريجياً دعم المواد الأساسية حيث كانت سورية تتبع نظاماً إقتصادياً اشتراكياً يشكل القطاع العام عموده الفقري ، وذلك لمدة ثلاثين عاماً . ولكن سورية لا تزال ترفض اتباع الخط المصري ودول العالم الثالث وهو بيع مؤسسات القطاع العام الخاسرة .

وعليه فإن مستقبل القطاع العام في سورية عالق في توازنات ، فموضوع الخصخصة لم يطرح بصورة عامة ، ولكنها تبحث في حلقات واجتماعات رجال الأعمال الذين يدعون خلالها إلى الخصخصة عندما تكون تلك الخطوة مفيدة .. ولكن عدداً من الإقتصاديين يشيرون إلى أن القطاع العام ليس قوياً بما فيه الكفاية ليتحمل ضغط الإنفتاح من الحكومة ، ويشير رجال الأعمال السوريون إلى أن الثقة بالإستثمارات ستزيد عندما ستمنحهم الحكومة مزيداً من الحرية الذاتية .

والسؤال : ماهو مستقبل القطاع العام السوري في ظل خطوات الإنفتاح الإقتصادي ؟

هناك تساؤلات كثيرة وطروحات متعددة ولكن أحدثها خطة أعدتها لجنة مكلفة من رئاسة مجلس الوزراء وتتضمن إصلاح جميع أوجه القطاع العام من خلال اتجاهين مختلفين ، (١) – تحسين الوضع الحالي لمصانع القطاع العام المتردي وذلك بزيادة مردودها ، وتطوير نظامها الإداري (سيتم مناقشتها بين الجهات المختلفة في الدولة) ، فمع أن القطاع العام سيستمر على المدى المنظور مع بعض الإصلاحات الجوهرية ، فإن مصير كثير من مصانعه هو موضع بحث على المدى

البعيد . (٢) - لذلك لابد أن يتبع الإصلاحات المبدئية تغيير في الصيغة الحالية للقطاع العام . فلقد أشارت خطة اللجنة إلى ظهور وصاية سياسية ، فرزت معها عدداً من مراكز القوى مارست التدخل الإداري وعطلت التشريع عن طريق الأوامر الإدارية ، ونتج عنها سوء الإدارة ومشاكلها التي تتعلق بتعدد الجهات التي تفرض وصايتها السياسية ، حتى أصبحت الصلاحية تمارس بشكل جماعي ومن جهات مختلفة في مقابل محدودية المسؤولية وأحياناً فرديتها ، ونتج عن ذلك ظاهرة الخلل الفاضح بين الصلاحية أو المسؤولية وأدت إلى التسيب والتهرب من المسؤولية بحيث أصبح تجييرها هو القاعدة والتصدي لها هو الإستثناء ، إضافة لذلك عجز المواقع الإدارية عن اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب والبحث عن غطاء للمسؤولية ، اما في النصوص أو مواجهة هيئات الرقابة ، أو استخدام الولاء الشخصي ، ولوعلى حساب العمل والإنتاج .

وبناء على ذلك اقترحت اللجنة أن يتم اختيار المدير العام للشركات ، وفق المؤهلات العلمية والفنية والخبرة ، ومنحه صلاحيات أوسع وتحميله مسؤولية الإنتاج .

ولكن تقرير اللجنة الوزارية أبرز مجموعة اقتراحات لتحسين فعالية مصانع القطاع العام ، ويتناول تغييراً جذرياً في صيغة هذا القطاع ، وأهمها وضع تشريعات خاصة بإنشاء مؤسسات مالية قابضة لرؤوس أموال شركات القطاع العام وأن يتم تشكيل مجالس إداراتها من الوزير المختص ، وعضوية خبراء بطبيعة إنتاج الشركات ، لها اختصاصات إقرار ميزانيات الشركات وتقيم الرقابة على الإنتاج .

ومن ناحية أخرى اقترح التقرير تحويل شركات القطاع العام إلى شركات مساهمة يتم تحديد رأسمالها من خلال تقييم موجوداتها وبقدر قيمتها الحقيقية ، تملك أسهمها الشركات القابضة ، ومنحها الحق بتحديد أسعار السلع المنتجة وربطها بمعدلات التكلفة والربح ، على أن يتم اعتبار رأسمال الشركة عند احتساب تكاليف الإنتاج وقيمة امتلاك معدات الشركة . إضافة لذلك فلابد من إعادة النظر بسياسة التسعير الحالية ، حيث كانت تقيم أسعار المواد الغذائية بثلث كلفتها الأجنبية نتيجة تسعير القطع الأجنبي بسعر غير مقبول . ولذلك لجأ الكثيرون إلى الإحتيال على التسعيرة وبشتى الوسائل .. فالتسعيرة المتدنية كانت تقف حائلاً دون إنشاء صناعات حديثة واستيراد ما يماثلها من الخارج .. إذ سمحت طريقة التسعيرة الحالية لموظفي التموين بالقيام بإجراءات تعسفية ، وأصبحت حقلاً خصباً للرشوة والإحتيال والتلاعب على القانون ..

إذ لاتزال وزارة التموين السورية تحدد أسعار معظم الحاجيات وتقرر سعرها للمستهلك ولكن على ما يبدو فإنه قد تم السماح تدريجياً لبعض المواد التموينية بأن يقترن تحديد سعرها بمسألة العرض والطلب ...

وقد ظهرت مؤخراً بعض الحريات في تحديد أسعار المنتجات على أساس التكلفة الحقيقية ... ماعدا السلع المدعومة .. وتقوم الوزارة ليس بتحديد أسعار منتجات القطاع الخاص على أساس سعر التكلفة مع هامش ربحي فقط ، بل وبالرقابة على تطبيق الأسعار ... وقد أدى السماح باستيراد المواد التموينية من قبل القطاع الخاص إلى تخفيف

مشكلة التهريب وإلى إنقاص الخسائر التي تتكبدها الخزينة السورية ... حيث يسيطر القطاع الخاص على ٩٠٪ من تجارة المفرق . وتقترح اللجنة الوزارية السماح لشركات القطاع العام بصيغتها الجديدة الحق باصدار سندات للإستدانة من عامة الشعب ...

هذا وقد ظهرت مشكلة التنسيق والتوفيق في تبني إجراءات إقتصادية مختلفة في آن واحد على صعيد الإدارة الحكومية ، والقطاع العام من جهة والمصالح التجارية والصناعية الخاصة من جهة أخرى ، بشكل واضح من خلال تحديث قطاع النقل العام ، حيث قامت الحكومة السورية في آذار ١٩٩١ بشراء ألف باص للنقل العام من الشركة الصربية (فاب - فاموس) بتكلفة قدرها ٩ ملايين دولار ، وبعد شهر سمحت الحكومة للقطاع الخاص باستيراد سيارات الباص والشاحنات ، حيث قامت هذه السيارات بمنافسة باصات النقل العام بنقل الركاب . ومن ناحية أخرى حاولت إدارات شركات القطاع العام تحسين أداء مصانعها وربحيتها بزيادة الإنتاج بل وبإحالة بعض موظفيها ذوي الخبرة على التقاعد ، ولوضع القطاع العام في مساره الصحيح شكلت الحكومة لجنة خاصة لدراسة جميع السبل لاعادة هيكلته ، وقدمت توصيات بهذا الشأن وبهدف تفعيل دور القطاع العام أصدر الرئيس حافظ الأسد المرسوم التشريعي رقم (٢٠) بشأن المؤسسات والشركات والمنشآت العامة حيث أعطى القانون مجالس الإدارة والمدراء العامين صلاحيات واسعة لرفع مستوى الأداء والكفاءة ، ومرونة كبرى تسمح باستعمال معايير ومعدلات الأداء الربحي ، ووضع سياسات وأهداف

الإنتاج والتصدير والإستثمار والعمالة ، ورسم الخطط التفصيلية لإستخدام الموارد المتاحة في ظل الريعية الإقتصادية .

لقد حاولت إدارات القطاع العام مقارنة أي إتجاه لتقليص نطاق القطاع العام أو صلاحياتها ونفوذها ، وقاومت الصناديق العربية المانحة للمعونات الإقتصادية لسورية والتي تفضل تقديم المساعدات لتنمية القطاع الخاص . فإدارات شركات القطاع العام وعلى الرغم من انهيار الإتحاد السوفيتي وتردي التقنية الشرقية ، لاتزال تفضل الإعتماد عليها وعلى جيرانها لعدة أسباب ، ومن أهمها أن خلفيتهم الثقافية والتقنية مصدرها تلك الدول ، فقدراتهم الفنية لاتمت بأي صورة إلى التكنولوجيا الغربية .

ومن ناحية أخرى فإن تنامي الثروة والنفوذ للقطاع الخاص يضفي على العلاقات مع تلك الدول شعوراً وهمياً بالتوازن مع القطاع الخاص ، وضغوط المنظمات العربية الخليجية المانحة للمعونات المؤيدة لسياسات إقتصاد السوق .

وينظر مدراء شركات القطاع العام وإتحاد نقابات العمال ، وبعض اليساريين بعين القلق وبردود فعل متباينة حيال تزايد ثروات ونفوذ التجار والصناعيين من الأثرياء الجدد في الحياة الإقتصادية لسورية ، ورافق ذلك نشاط في صفوف حزب البعث الحاكم لتمتين سيطرته على الإتحاد العام لنقابات العمال ، واتحاد الفلاحين ، وتخلل ذلك مراجعة للإجراءات الإقتصادية حيث عين رئيسا إتحادي الفلاحين والعمال عضوين في اللجنة الحكومية لترشيد الإستيراد والتصدير والاستهلاك

التي أنيط بها اسبوعياً تنسيق فعاليات قطاعات الإقتصاد العام والخاص والمشترك . لقد ظهر دور القطاع الخاص في الحياة السياسية السورية بانتخاب عدد كبير من التجار والصناعيين في دورة مجلس الشعب لعام ١٩٩٤ ، حيث قاموا بحملة انتخابية تدعو لمزيد من الإنفتاح الإقتصادي وإطلاق زمام المبادرة الفردية ، وبذل جهود أكبر لتفعيل دور القطاع الخاص ، وعزز ذلك الإعتقاد السائد بأن ظهورهم يدخل ضمن سياسة إئتلاف القوى الفاعلة في السلطة ، وأمام تنامي قوة القطاع الخاص السياسية والإقتصادية خلال الأعوام السابقة ، أعلن جناحا الحزب الشيوعي السوري إعادة توحيد الحزب .

وعبر النواب اليساريون في مجلس الشعب عن عدم رضاهم بالنسبة لموازنة الحكومة لدعمها مشاريع القطاع الخاص الموجهة ، وتذمر البعض من أن قانون الإستثمار رقم / ١٠ / قد أفاد تجار القطاع الخاص على حساب الشركات الصناعية للقطاع العام ، ومن ناحية أخرى طرح الإتحاد العام لنقابات العمال عدداً من التظلمات في إجتماع كانون الثاني عام ١٩٩٢ تتعلق بالنتائج السلبية للإنفتاح الإقتصادي على العمال في القطاع العام ، فالعمال الصناعيون المهرة يتركون القطاع العام الصناعي للحصول على أجور مغرية في شركات القطاع الخاص . ولكن رئيس الوزراء السوري محمود الزعبي رفض زيادة أجور العاملين في القطاع العام مقارنة مع نظائرهم في القطاع الخاص ، وقال أن القضية « تتعلق بالمحافظة على حد ما من الأسعار .. » ." .... وفي كل مرة نزيد الرواتب تزداد الأسعار حكماً لكثير من المواد " " ... وأن زيادة

الرواتب تحتاج إلى دخل ثابت للدولة وليس خفض الدعم على بعض المواد "

لقد وجهت إتهامات عديدة للقطاع العام السوري لترهله وفشله في تحقيق التنمية الإقتصادية وتحمل الخزينة لكثير من أعبائه ، ولكن المدافعين عن هذا القطاع من الإقتصاديين السوريين يعزون فشل القطاع العام في أدائه الإقتصادي إلى القائمين على إدارته ، والدور الذي ألقي على هذا القطاع والتشريعات التي تتحكم به حيث تحولت بعض مصانع القطاع العام إلى أداة لإستيعاب العاطلين من العمالة الزائدة ، وحل مشكلة البطالة ... بحيث أصبح هدفاً للكفالة الإجتماعية ، ومن ناحية أخرى لجأت الحكومة في بعض الأحيان إلى الفوائض المالية لبعض مصانع القطاع العام الرابحة لسد عجز الموازنات ، ويوضع اللوم على الجهاز البيروقراطي المترهل لمصانع القطاع العام المحاط بالسماسرة والوسطاء للإثراء غير المشروع ، وإهماله تطوير منشآته بالأجهزة الحديثة ، والصيانة ، والتسيب بإمدادها بما تحتاجه من مواد أولية في الأوقات المناسبة ، بل والتسعير الإعتباطي لمنتجات القطاع العام بأسعار باهظة أحياناً أو دون سعر التكلفة أحياناً أخرى ، وعدم وجود حوافز مالية كافية للعمال .

وإن لعبت شركات القطاع العام دوراً هاماً في نمو الإقتصاد السوري إلا أنه لم يثبت جدارته وقدرته على التطوير والتجديد من ناحية ، وتفعيل الإقتصاد السوري ، بل كان في كثير من الأحيان معرقلاً وعائقاً بيروقراطياً أمام تطور الإقتصاد السوري .

ورغب الرئيس الأسد باقتلاع جذور الفساد والإهمال الإداري ، حيث تم طرد عدد من مدراء الشركات ، وأحيل البعض الآخر إلى المحاكمة في السنوات السابقة .. وعلى ما يبدو فإن الإجراءات لم تعد كافية نتيجة لاستشراء الإهمال والرشوة ... حيث أشار في خطابه أمام مجلس الشعب السوري بمناسبة توليه الولاية الدستورية الرابعة إلى (أن عدم قيام المؤسسات المعنية بالرقابة والمحاسبة من شأنه أن يحدث خللاً في الحياة العامة لأن غياب الرقابة والمحاسبة من شأنه أن يؤدي إلى الخلل والتقصير) ، ودعا أعضاء مجلس الشعب لممارسة هذا الواجب .. وأشار إلى ضرورة احترام القانون فقال :

" إن تطبيق القانون واحترامه يشكلان عنصراً هاماً في استقرار المجتمع ، وإن عدم تطبيق القانون يفقد الثقة العامة .. ويدفع المواطنين أحياناً للبحث عن طريق غير مستقيم لحل مشاكلهم وقضاياهم .. ومن شأن ذلك أن يشكل خللاً خطيراً في المجتمع وفي عمل مؤسسات الدولة المختلفة .. إن الحكومة مطالبة بالعمل وفق ذلك .. "

وبالتالي فإن أي تحسن إقتصادي لابد أن تتبعه إصلاحات إقتصادية جذرية تتناول هيكلية القطاع العام ، ووضعه تحت معيار الربحية والخسارة ، والقضاء على الفساد الإداري في كثير من أجهزته ... وفصل مصانع القطاع العام عن موازنة الدولة .. وتتبع ذلك خطوات جريئة لاصلاح القطاع العام الذي يعاني من مشكلات في الإنتاج وعوائق إدارية لجلب القطع التبديلية والغيار والمواد الأولية ، وانقطاع التيار الكهربائي غير المبرر مع قلة الكفاءات المهنية ، والفساد الإداري ، وتدني

الإنتاجية إلى ما دون الحدّ الأدنى .

وفي إطار الإجراءات السياسية لتحسين الوضع العام للقطاع العام ومواكبة مسيرته مع القطاع الخاص ورفع مستوى الأداء والإنتاجية في مؤسساته وشركاته ومنشآته ، وذلك باعطاء مجالس الإدارة فيها بعض المرونة والصلاحيات التي يمكنها من رسم سياسة إنتاجية تتبع الأساليب الحديثة بكفاءة ، صدر المرسوم التشريعي رقم / ٢٠ / بشأن المؤسسات والشركات والمنشآت العامة ، وعلى الرغم من رغبة الحكومة في تفعيل دور القطاع العام وتحقيق مساهمته الإيجابية في الإقتصاد ، وأنها قد تسفر عن نتائج إيجابية ولكنها قد تؤدي من ناحية أخرى لاضعاف الرقابة على الإنتاج وبالتالي سوء استعمال السلطات من قبل مجالس الإدارة بل ضياع الإنتاج .

ومن الأمور الغريبة أن لقرارت بعض مؤسسات القطاع العام تأثيرات تتعدى السلع المنتجة منها ، بل تؤثر على السياسة الإقتصادية والنقدية للدولة السورية ، وفي الحقيقة فإن هذه القرارات يجب أن تتخذ على المستوى الوزاري ، فعلى سبيل المثال فإن إلزام موزعي الإطارات الأجنبية المستوردة بشراء الإطارات السورية ذات الإنتاجية المتدنية تؤدي إلى رفع أسعار الإطارات الأجنبية لأن الكثير من أصحاب السيارات الخاصة السورية يرفضون استعمالها والأولى من مؤسسات الدولة شراء الإنتاج السوري قبل فرضها على المواطنين ، وقد أدت هذه السياسة إلى دفع كثير من أصحاب السيارات لتبديل إطاراتهم في الأقطار العربية المجاورة . ولكن يلاحظ تدخل الحكومة بصورة غير

مباشرة في بعض القرارات الإدارية لدعم التوجه الإقتصادي للحكومة في نطاق الصناعة والزراعة حيث وضعت قيود ضريبية على تجارة العقارات لدفع الفوائض الإدخارية للمواطنين في المجالات الإقتصادية الأخرى .

وقد أكد الرئيس حافظ الأسد في خطابه أمام مجلس الشعب السوري بمناسبة بدء دوره التشريعي السادس على ضرورة تعديل قوانين القطاع العام لتواكب التطورات الإقتصادية في سورية ، وتكون على قدم المساواة مع القطاع الخاص في التشريعات ، بحيث يتيح لها ذلك التنافس معه .

فخلال السنة الماضية ، قامت المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية بتشكيل لجنة لدراسة المشاكل المتعلقة بأحد مصانعها وهو معمل المصابيح الكهربائية الذي عانى من خسارة كبيرة العام الماضي قدرت بـ ٤٠ مليون ليرة سورية أو بحوالي مليون دولار ، وتدهور بالإنتاج بنسبة ٢٥٪ . وتساءل التقرير الذي وضعته المؤسسة : إذا كان هذا المصنع يعود للقطاع الخاص فهل سيخسر ، وبالطبع لم يكن هناك إجابة على هذا السؤال .

وهذا المصنع ليس الإستثناء ، فهناك عدد من مصانع القطاع العام تعاني من مشكلات كبرى ، وخاصة في قطاع النسيج والبطاريات ، والمواد الغذائية ، والسجائر ، وعلى الرغم من أنه لا ينتقد القطاع العام بصورة مباشرة ، ولكن هناك كثير من الإعتراضات على طريقة إدارته ، ولم يقدم المخططون في الحكومة أية اقتراحات تمنع خسارة بعض معامل

القطاع العام . فمشاكله ذات شقين :

١- وجود النقد الأجنبي لتحديث تلك المصانع التي أممت في الستينات .

٢- وجود كادر مؤهل ومدرب ، فني وإداري لإدارة تلك المنشآت .

وترفض سورية لأسباب ايدلوجية بيع بعض معامل القطاع العام أو إغلاقها كما يحدث في بعض الدول العربية المجاورة ، وخاصة « مصر » .

فالخصخصة ليس لها وجود في القاموس السوري ، وإغلاق تلك المصانع أو بيعها يعني خسارة كثير من العمال لوظائفهم ، وازدياد البطالة ، وبالطبع فإن الخسارة ستستمر .

إن دور القطاع العام الإقتصادي أوسع من أن يتمحور حول نقاش عقائدي بل يتناول ماهية الدولة ودورها في السياسة الإقتصادية على أعتاب القرن العشرين وسوف تثبت السنوات القادمة ضرورة وجود نوع من السيطرة المركزية لحل المشكلات الإقتصادية وخاصة في ميدان تطوير الإنتاج ، فالتصدير يأخذ بعداً دولياً من ناحية ، وتوزيع الدخول يتناول بعداً محلياً .. ولكن اتساع دور السلطة مهما كان حجمه يخلق مشاكل خاصة وأهمها قدرة الدولة على الاستجابة لمطالب الشعب الإقتصادية وتحول أجهزة الدولة إلى خدمة المصالح الإقتصادية للطبقات المهيمنة .

لقد أثبت النشاط الإقتصادي للقطاع العام كفاءة أقل من القطاع الخاص فهو مثقل بالقواعد التنظيمية والبيروقراطية وضغوط الأهواء

السياسية والمصالح الخاصة وتدخل الدولة الواسع في إدارته وعليه لابد من تقديم توصيات لتطوير القطاع العام .

١- تدخل الدولة في الإقتصاد بهدف تكوين رأس المال وزيادة المدخرات .
٢- تشجيع البحث والتطوير والدعم التكنولوجي .
٣- توفير المزيد من القوى العاملة المدربة المتعلمة .
٤- تثبيط الإستهلاك الشعبي لزيادة المدخرات الوطنية لأغراض التصنيع .
٥- وضع برامج لإعادة بناء المنشآت الإقتصادية التحتية .
٦- تصحيح الإختلالات الهيكلية والتوزيعية للإقتصاد السوري .
٧- تنظيم التقلبات الدورية القصيرة الأجل من خلال سياسة نقدية مالية .
٨- تأكيد البعد الزمني الطويل في تقدير الأرباح لمؤسسات القطاع العام .

النفــط الســوري

طغت صناعة النفط الناشئة على الزراعة حيث بلغت نسبة مساهمتها في الدخل القومي حوالي ٢٠٪ ، ووصل الإنتاج اليومي إلى ما يقرب ٤٢٠ ألف برميل يومياً من الشركات الأجنبية وحوالي ١٦٠ ألف برميل من شركة النفط السورية ، وبلغت عائدات التصدير ٢٠٠٦ مليار دولار للعام ١٩٩٤ أي ما يعادل ٥٨٪ من مجموع الصادرات السورية ، فيما يتوقع انخفاضها إلى ٢٠٠٢ مليار دولار للعام ١٩٩٥ نتيجة إنفجار أحد الآبار النفطية الهامة والتي ستخرج من الإنتاج النفطي القومي . وقد تضاعفت قيمة الدخل النفطي ٤ مرات بين عامي ١٩٨٦ – ١٩٩٤، قافزاً من ٥٠٠ مليون دولار إلى ٢٠٠٦ مليار دولار . وهكذا أصبح النفط مصدراً هاماً للدخل القومي السوري والعملات الصعبة . هذا وتستهلك سورية حالياً نصف ما تنتجه من النفط . إن الإكتشافات النفطية حتى الآن مشجعة ، وتمارس التنقيب والانتاج ثمان شركات إنتاجية أهمها شركة شل الهولندية بالإضافة لشركة النفط السورية ، وتصدر سورية ٦٠٪ من الإنتاج والذي يتضاءل نظراً للطلب على النفط لتوليد الطاقة الكهربائية .

يعتبر النفط مصدراً هاماً للعملة الأجنبية وللطاقة المحلية ، وبحسب مصادر عديدة يقدر الإحتياطي السوري بـ ٢٠٥ مليار برميل بحيث يقدر أن الإنتاج النفطي السوري سيستمر لمدة لاتزيد عن ١٠ سنوات أخرى فقط ، ويتمركز في الشمال الشرقي من سورية ، في منطقة تكوينات صخرية كبيرة من الأحجار الكربونية من مختلف المصادر ، وقد بدأ البحث عن النفط في سورية في الثلاثينات من هذا القرن من قبل شركة الزيت السورية وهي شركة ملحقة لشركة نفط العراق ، وفي الأربعينات من هذا القرن حصلت شركات أجنبية أمريكية وبريطانية

على حقوق التنقيب عن النفط ، وكان أهمها شركة « منهل » الأمريكية المؤسسة من قبل المغترب السوري « منهل » والذي اكتشف نفطاً في شمال سورية ، وفي عام ١٩٥٦ قامت الحكومة السورية بتأميم جميع الامتيازات النفطية الأجنبية في سورية ، ووضع حق التنقيب عن النفط وانتاجه بيد شركة النفط السورية الحكومية ، ومع أن النفط قد وجد منذ زمن بعيد من هذا القرن إلا أن كمياته التجارية قد اكتشفت في النصف الثاني من الخمسينات بمساعدة سوفيتية ودعم من دول أوروبا الشرقية ، وبخاصة رومانيا ، وقد بدأ الإنتاج الحقيقي للنفط في عام ١٩٦٨ في حقل السويدية والذي اعتبر أكبر حمل نفطي في المنطقة وبطاقة إنتاجية قدرها « ١١٤٣ م^{٣} » سنوياً .

وقد شجعت الحكومة السورية الشركات الأجنبية على عمليات التنقيب في السبعينات من هذا القرن ، حيث نتج عن هذا التنقيب نتائج مثمرة للشركة السورية وللشركات الغربية ، فقد تم تطوير تسعة حقول نفطية في الشمال الشرقي من البلاد ، وكان النفط الخام من النوعية الثقيلة وتحوي على نسبة عالية من « السولفر » وهو ملائم فقط كزيت محروقات . وقد اكتشفت مؤخراً حقول جديدة تحتوي على نوعية جيدة من النفط الخام وكمية قليلة من « السولفر » نسبياً ، خمسة منها تحت الإنتاج وهي « الرميلان – خراشوف – السويدية – جبيسة – عليان » .

إن جميع هذه الحقول ماعدا حقل « جبيسة » ، تنتج نوعاً جيداً من النفط منخفضاً في كثافته حيث تتراوح بين ٢١ – ٢٥ درجة ، ونسبة السولفر بين ٤.٥ – ٩.٥ ، وهذا ما دفع الشركة السورية لأن تخلط النفط الثقيل المنتج محلياً مع نفط خفيف مستورد قبل أن تقوم بتصفيته .

عندما اعتلى حزب البعث السلطة عام ١٩٦٣ قامت الحكومة بإجراءات مشددة ضد الاستثمارات الإقتصادية الغربية ووصفتها بأنها نوع جديد من الإستعمار ورفعت شعار بترول العرب للعرب ، ودعت إلى تأميم المصالح الأجنبية ، ومنذ بداية السبعينات غيرت الحكومة سياستها النفطية بالسماح للشركات المتعددة الجنسية بالتنقيب والاستثمار بصورة كبرى .

ففي عام ١٩٧٥ وقعت سورية عقداً مع شركة تريبيكو للتنقيب عن النفط في البحر الأبيض المتوسط قرب مدينة اللاذقية ، ولكن الشركة انسحبت لعدم وجود نتائج مرضية ، وبعد ذلك تعاقدت مع الشركة الرومانية « روم بترول » لاكتشاف النفط ، وقد أثبت إثنان من سبعة من الآبار التي حفرت في منطقة الجزيرة على وجود النفط ، وفي عام ١٩٧٧ وقعت الشركة الأمريكية « ساميكو » عقداً مع شركة النفط السورية للتنقيب عن النفط قرب مدينة دير الزور ، وفي عام ١٩٧٧ وقعت الحكومة السورية عقداً مع شركة « بكتين » الأمريكية للتنقيب عن النفط قرب مناطق تنقيب شركة ساميكو والتي وجدت كميات من النفط في عدة حقول .

إن تغيير الحكومة سياستها النفطية فيما يتعلق بالتنقيب عن النفط من قبل الشركات الأجنبية واستثمارها في سورية دفعت شركات النفط الأجنبية للتجاوب مع سورية للحصول على امتيازات نفطية . وقد لعب القطاع النفطي السوري دوراً هاماً في الإقتصاد منذ منتصف الثمانينات من خلال زيادة تصدير النفط الخام نظراً للإكتشافات

النفطية الجديدة وزيادة إنتاج النفط الخفيف ... حيث ارتفعت صادرات النفط السوري والمنتجات النفطية المتعلقة في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينات من « ٦٠٠ » مليون دولار إلى « ٢٢٠٠ » مليون دولار أو مايعادل ٧٠٪ من الصادرات السورية ، وأدى ذلك إلى زيادة اعتماد سورية على النفط للحصول على القطع النادر . هذا وتتم عملية استخراج النفط وتصديره من خلال الشركة السورية للنفط التي تنتج « ١٥٠ » ألف برميل يومياً والشركات الأجنبية الأخرى وخاصة « شل » التي تنتج « ٥٥٠ » ألف برميل يومياً ... ويصدر النفط في إطار اتفاقيات مع الشركات الأجنبية التي تحصل على مبالغ كبيرة من خلال الإنتاج السوري لتغطية نفقاتها والحصول على أرباح يتم تحويلها إلى دولها .

وفي عام ١٩٨٣ اكتشفت شركة « ماراثون » الأمريكية كميات غير تجارية من النفط في تدمر ، وفي السنة التالية اكتشفت « بكتين » أول حقل نفطي لها في « التيم » بدير الزور في حوض الفرات .

إن النفط المكتشف من قبل الشركات الغربية يحوي على كميات قليلة من « السولفر » ومن النوعية الجيدة مقارنة مع إنتاج الشركة السورية للنفط الثقيل ذو النوعية الرديئة الذي يحمل كمية عالية من « السولفر » ، وعلى الرغم من أن استهلاك النفط سيزداد مع زيادة السكان ، إلا أن الاستهلاك السوري قد ينخفض إذا تحولت محطات توليد الكهرباء من النفط إلى الغاز .

ويعلق المسؤولون السوريون آمالاً كبيرة على اكتشاف حقل « عمر » عام ١٩٨٩ والذي ينتج حوالي « ١٠٠ » ألف برميل يومياً .

إن نجاح شركة « شل » قد عبّد الطريق لشركات أجنبية أخرى للإستثمار والتنقيب عن النفط في سورية ، فبالإضافة إلى شركتي «شل» و « ديمبتس » حاولت شركات أجنبية مثل « اكوسدنتل » و « ماراثون » والشركة البلجيكية « بتروفينا » والنرويجية «نورشودو » والبريطانية « تراي سنترال » التنقيب عن النفط . كذلك قامت الشركة الفرنسية « توتال » بهذا التنقيب . وفي نهاية عام ١٩٨٩ وصل عدد الحقول الموضوعة في الإنتاج والتي تديرها شركة الفرات سبعة حقول .

أما الشركة السورية للنفط فتقوم بإدارة خمسة حقول ، وكانت تقوم في السابق بخلط نفطها الثقيل بنفط مستورد من السعودية وليبيا ، وقد وصل انتاجها في بعض الأحيان إلى حوالي « ١٨٠ » ألف برميل يومياً ... ولايزيد انتاجها الآن عن « ١٦٠ » ألف برميل .

ويقدر الإنتاج السوري من النفط المكرر بـ« ٢١٠ » ألف برميل يومياً ، ثلثه من النفط السوري المحلي الثقيل ، وثلثاه من النفط المستورد الخفيف . إن استقصاء أحواض دير الزور تشير إلى وجود كمية لابأس بها من النفط الحلو الخفيف والذي يقدر بـ« ٣٦.٥ » أي بي ، والذي تقوم بتطويره مجموعة الشركات الأجنبية . وقد لعب النفط الإيراني دوراً في تكرير النفط السوري ... ففي الثمانينات استوردت سورية من إيران ما يقدر بـ٦.٧ مليون طن سنوياً ، كان «١» مليون طن منها هبة و « ٥ » مليون طن بسعر مخفض ... وكانت أحياناً بصورة مقايضة ، حيث تم خلط النفط الإيراني الخفيف مع النفط السوري الثقيل لأن مصفاة حمص وبانياس غير مجهزة لتحمل وتكرر النفط السوري الثقيل .

وكانت مصفاة حمص هي الوحيدة التي يمكن لها العمل بطاقة تقدر بـ ٢.٧ مليون طن ، وزيدت طاقتها إلى ٤.٨ مليون طن ، وتقوم مصفاة بانياس بتكرير « ٦ » مليون طن سنوياً ، ولها القدرة على معالجة ٥٠٪ من النفط السوري الثقيل مع النفط الخفيف .

ومنذ عام ١٩٨٩ لعب النفط دوراً كبيراً في زيادة الموارد المالية السورية ، حيث أدى إلى تحويل الميزان التجاري إلى ميزان رابح ، وأصبح القطاع النفطي أهم مصدر للعملات الصعبة ، ولكن إنخفاض أسعار النفط العالمية وارتفاع الطلب الداخلي أدى إلى انخفاض الواردات المالية والنفطية بحوالي ٢٠٪ ، ولكن هذا القطاع لايزال يعتبر أكبر قطاع للإستثمارات الأجنبية في سورية .

وتقوم شركة الفرات للنفط بدور هام ، وهي قائمة على أساس مشاركة ٥٠٪ بين الشركة السورية للنفط ومجموعة من الشركات الأجنبية ، وهي « شل » الملكية الهولندية و « بكتين » و « ديمنكس » .

ومنذ الاكتشافات الأولية لبكتين في منتصف الثمانينات لحقل النفط الخفيف الحلو في منطقة دير الزور ، ارتفع إنتاج شركة الفرات حتى وصل إلى « ٤٠٠ » ألف برميل عام ١٩٩٢ ، وللمحافظة على هذا المستوى العالي من الإنتاج قامت الشركات الأجنبية بعملية الحقن المائي التي يمكن أن تحافظ على مستوى عال من الإنتاج حتى عام ١٩٩٨ أو بداية القرن القادم ، وبعد ذلك التاريخ سينخفض الإنتاج بصورة ملحوظة .

ومن ناحية أخرى تنتج شركة النفط السورية الحكومية كميات لابأس بها ، والتي اكتشفت في منتصف الخمسينات لصالح الحكومة السورية على يد شركة ألمانية . ولم يجر استخراج النفط حتى عام ١٩٦٤ عندما قامت شركة النفط السورية بتطوير الحقول بمساعدة تكنولوجيا الكتلة السوفيتية ، وعلى مدى السنوات انهارت البنية التحتية لهذه الهيئة . واستعيض عنها بشركة النفط السورية التي زصبحت معداتها وتجهيزاتها قديمة العهد ... والوضع الحالي لآلياتها وقلة العملات الصعبة وقف حائلاً أمام تطوير إنتاجها . وتحاول الشركة الآن الإلتفات إلى التكنولوجيات العربية حيث تنفذ الآن دراسة مبدئية لحقولها للتوسع في زيادة الإنتاج ، وقد حافظت على مستوى واحد للإنتاج خلال السنوات الماضية ، والذي لايزيد عن « ١٦٠ » ألف برميل من النفط الحامض الثقيل ، ولايتوقع أن يخف الإنتاج في الأعوام القادمة .. ويتم إنتاج النفط السوري والغاز الطبيعي من ثلاث شركات وهي : شركة النفط السورية - شركة الفرات للنفط - شركة بترول دير الزور - وهي شركة مشتركة بين شركة ELACQUTINE الفرنسية بنسبة ٥٠٪ وشركة النفط السورية . وتنتج شركة النفط السورية وشركة الفرات للنفط حوالي ٩٥٪ من النفط السوري الخام وحوالي ١٠٠٪ من ٣٠٠ مليون م٣ يومياً من الغاز الطبيعي ، وحسب النسبة الحالية للإنتاج فإن الإحتياطي السوري بصورة محافظة يقدر بـ« ٢.٥ » مليار م٣ وسيستمر لمدة ٢٠ عاماً .. وبتقدير محافظ آخر يصل إحتياطي الغاز إلى ٣ تريليون م٣ .

وخلال السنوات الثلاثة الماضية بدأت فعاليات التنقيب عن النفط من قبل الشركات الأجنبية بالتقلص ، وبنهاية ١٩٩٣ منحت خمس شركات فقط إمتيازات للتنقيب وهي : أوكسيدنتال ، يونيكال ، وسيب ، ألف ، وتولو أويل ، ولم يبق منها حتى الآن سوى ثلاث شركات . حيث بقيت مجموعة شل "SHELL" والمجموعة الإنكليزية الماليزية التي تديرها TULLOW في سورية ، وعند إنتهاء إلتزاماتها العقدية قامت شركة أوكسيدنتال وتوتال بتسليم حقوقها الإنتاجية في منطقة البشيري إلى الشركة السورية للنفط وبقي في عام ١٩٩٥ ثلاث شركات تقوم بالتنقيب وهي : يونيكال ، وتولو أويل ، وألف ، وهي تقوم بمحاولة استكشاف حقلين أو ثلاثة ، وإذا فشلت فستنسحب من سورية . ومن الأشياء الجديرة بالإهتمام أن التجهيزات الأساسية للنفط والغاز تعمل بطاقتها القصوى ، وتحتاج إلى الصيانة وإعادة تصليح وتجهيز هامة إذا رغبت سورية بزيادة إنتاجها ، فعلى سبيل المثال إن خط أنبوب النفط من حديثة إلى بانياس والذي يبلغ عمره ثلاثين عاماً يعمل بطاقته القصوى ويحتاج إلى صيانة وإصلاح .

وتقوم سياسة الطاقة السورية بالتركيز على المحافظة على الموارد النفطية باستثمار الغاز الطبيعي كبديل ، وقد أدى ذلك إلى تغيير خطط تطوير البنية التجهيزية التحتية لحقول الفرات من خلال بناء وحدات لإنتاج الغاز وتسهيلات تحويلية حيث تقوم الآن ببناء عدد من الأنابيب لتربط حقول الغاز لشركة الفرات بالمراكز الصناعية ، ووحدات الطاقة قرب دمشق وحمص .

ولكن أهم مشروع لشركة النفط السورية هو مشروع الغاز السوري المركزي لإنتاج « ٢٥٠ » مليون وحدة ، لايزال بين الأخذ والرد . ومن ناحية أخرى فإن تخلي شركة ماراثون الأمريكية عن مجموعتها في تدمر وقفت حائلاً أمام تطوير الغاز الطبيعي السوري ، حيث تعتبر ماراثون مصدراً مالياً هاماً لعملية التمويل ، وبدون وجود ماراثون فإن المشروع المركزي السوري لايتوقع له الظهور إلى النور قريباً . ويقدر الطلب المحلي السوري على النفط بحوالي « ٢٥٠ » ألف برميل يومياً . ويزيد الطلب بمعدل ١٠٪ - ١٢٪ سنوياً نتيجة للزيادة السكانية والطلب المتزايد على الكهرباء . وهناك محاولة لسد الحاجات المتزايدة على النفط باستعمال مصادر الغاز الطبيعي .

وتقوم حالياً ثلاث شركات بانتاج النفط السوري وهي : الشركة السورية للنفط (الحكومية) ، وشركة الفرات : وهي شركة مشتركة سورية أجنبية ، وشركة دير الزور للنفط . وتملك أربع شركات شركة الفرات للنفط وهي : السورية للنفط ٥٠٪ - ديمنكس الألمانية ١٨.٧٥٪ - الشركة الملكية الهولندية « شل » ١٥.٦٢٥٪ - بكتين الأمريكية (وهي شركة تابعة لشل) ١٥.٦٢٥٪ . ولكن منذ تشرين أول من عام ١٩٩٣ إنسحبت بكتين من المساهمة الفعلية في الشركة ومنحت شركة شل مسؤولية حماية حقوقها المالية ومصالحها .

لقد تغير الوضع النفطي في التسعينات ، فعلى الرغم من بعض الاكتشافات المتواضعة فقد فشلت معظم الشركات في إنتاج كميات بصورة تجارية وحتى شركة توتال الإفرنسية ، والتي كانت تنتج

٢٫٥٠٠ برميل يومياً بين عام ١٩٩١ و عام ١٩٩٢ تخلت عن امتيازاتها . أما شركة بترول دير الزور فهي شركة مشتركة بين الشركة السورية للنفط وشركة « ELACQUITAINE » الفرنسية ، وتراوح إنتاج النفط بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٤ بين ١٥ إلى ٢٠ ألف برميل يومياً ، وقد اعتمدت الشركة على منشآت شركة الفرات وبعد إنشائها لوحدتيها الخاصة ، تأمل الشركة بإنشاء شركة مشتركة لإنتاج النفط مع الشركة السورية .

وفي أواخر عام ١٩٩٣ قامت شركة سيب الفرنسية والشركة السورية للنفط بحل شراكتهما . حيث ادعت شركة سيب عدم قدرتها في الحصول على أرباح مناسبة من استثماراتها النفطية السورية ، وتركت للشركة السورية حق إنتاج ثلاثة آلاف برميل يومياً ، وبقيت مجموعة شل SHELL . وبحسب التقديرات الرسمية والمحلية والشركات الأجنبية تقوم شركة الفرات بانتاج ٤٠٠ ألف برميل يومياً ، من مئتي بئر التي تشكل ثلثي الإنتاج النفطي السوري ، حيث تم إنفاق ما يزيد على ٢٫٥ مليار دولار على المنشآت النفطية . وشركة النفط السورية بـ« ١٦٠ » ألف برميل يومياً وشركة دير الزور بـ« ٦٠ » ألف برميل يومياً ، والبشيري « ٣٠٠٠ » برميل يومياً .

ومن ناحية أخرى حصلت كل من شركة شل وديمنس على حقوق استخراج جديدة عام ١٩٩٤ . ولكن قلة التمويل يهدد فرص إيجاد مصادر جديدة للنفط والإستمرار على الوضع الحالي للإنتاج . وهناك اتجاه بالسماح بانشاء مصافي نفط خاصة أو مشتركة لتخفيف الضغط على القطاع العام النفطي .

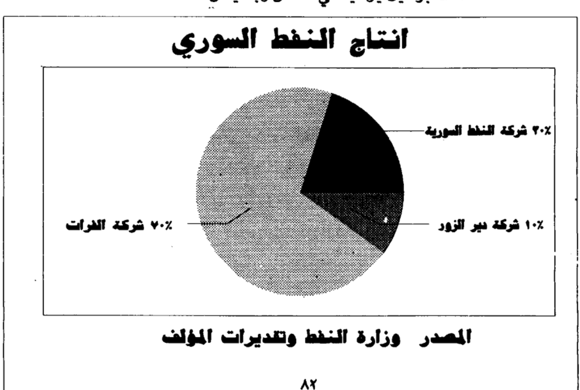
وبظهور النفط بكميات كبيرة في بحر قزوين والاكتشافات النفطية فإن الجمهوريات الآسيوية السوفيتية السابقة ، أخذت تتوجه إليها الأنظار .. وهذا ما دفع وزارة النفط للقيام بحملة دولية لشرح منافع التنقيب عن النفط في سورية ، وباغراءات مختلفة ، كقلة أجر العامل السوري ونجاح الشركات الأخرىَ بالاكتشافات إضافة إلى قلة نفقات التنقيب والاستخ .

الغاز السوري :

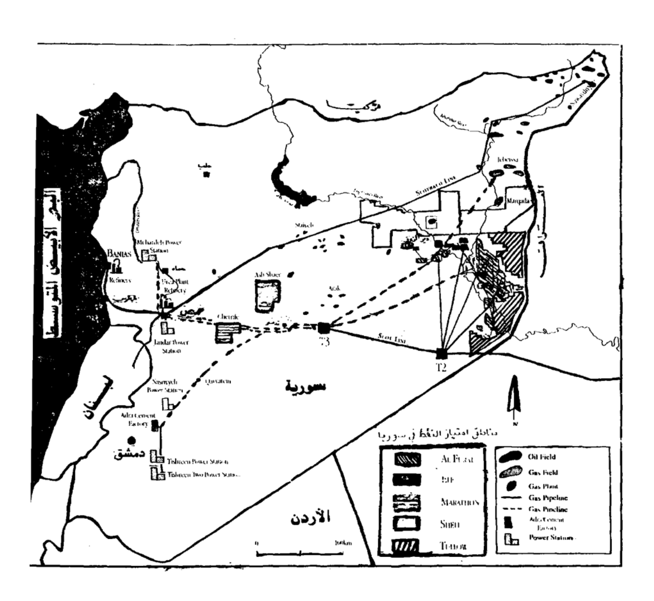
إن زيادة الإستهلاك النفطي السوري ومحدودية المخزون الإحتياطي النفطي السوري بصورة عامة دفع سورية لأن تعلق آمالاً كبيرة على الغاز الطبيعي ، حيث وضعت الحكومة أولوياتها في إنتاج الغاز بدلاً من النفط لتغطية حاجات سورية المحلية من إنتاج الطاقة ، بحيث يستخدم الغاز الجاف في إنتاج الطاقة الكهربائية ، بينما يباع الغاز السائل للإستهلاك المنزلي . وعليه فإن هناك عدة مشاريع لمعالجة الغاز في حقول التنمية حيث اكتشفت كميات تجارية وفيرة من الغاز الطبيعي الذي يمكن استخراجه . حيث توجد كميات لابأس بها من الغاز في منتصف سوريا ، ويقدر المخزون الإحتياطي بـ ٢٢٠ مليار م٣ ، أما ما يمكن استخراجه من الغاز فيقدر بـ١٢٨ مليار م٣ ، وتتواجد كمية ٥و٩٦ مليار م٣ في الحقول الوسطى من منطقة تدمر التي تديرها الشركة السورية للنفط ، ويتوقع ارتفاع إنتاج الغاز في بداية عام ١٩٩٦ من هذه الحقول إلى ٨ . ٥ مليون م٣ يومياً ، وقد وجدت شركة ماراثون الأمريكية منذ خمس سنوات كميات لابأس بها من الغاز وحصلت على امتياز

إنتاجها تقدر بـ ٣١ مليار م٣ في منطقة غرب تدمر ، ولكن لأسباب عقدية مع الحكومة السورية لم يبدأ الإنتاج حتى الآن ، ومن ناحية أخرى ، فإن كميات لابأس بها من الغاز توجد في حقول السويدية وحقول عمر التي تديرها الشركة السورية للنفط وشركة الفرات ، ويقدر مخزونها الإحتياطي بـ ٣٧ مليار م٣ ، وبلغ الإنتاج حالياً بـ ٤ . ٦ مليون م٣ يومياً ، وترغب الدولة في أن يزيد الإنتاج بحيث يشكل ثلث الإنتاج الوطني من الغاز للاستعمال المحلي .

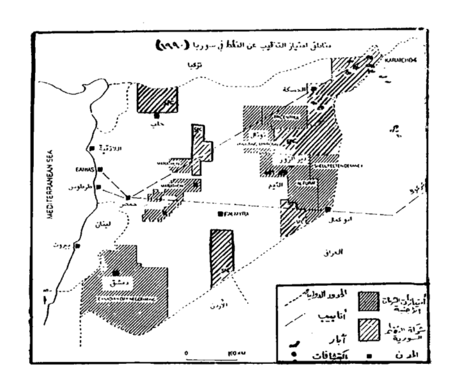
هذا وقد أقامت كل من الشركة السورية للنفط وشركة الفرات وشركة دير الزور مجموعة وحدات تحويل مركزية وسلسلة من الأنابيب النفطية التي تنقل النفط من الحقول بواسطة خط L.SCOT LINE وسط سوريا بطول ٦٦٣ كم والذي يجري عبر سوريا إلى مرفأ بانياس وطرطوس حيث يتم نقل إنتاج الشركة السورية من حقل السويدية في الجزء الشمالي لـ SCOTRACO إلى حمص حيث يتم تصفية حوالي ١٢٠٠٠ ألف برميل يومياً في حمص وبانياس .

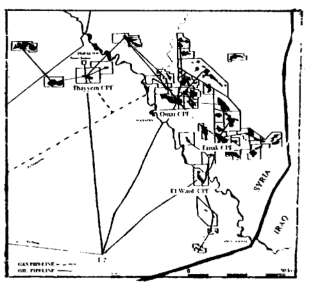


المصدر وزارة النفط وتقديرات المؤلف



البحر الأبيض المتوسط
حلب
BANIAS
Refinery
Station
حماه
Ash Shaer
Arak
Cherrife
T3
T2
Jandar Power
Station
Qaryatein
سورية
لبنان
Adra Cement
Factory
دمشق
Tishreen Power Station
Tishreen Two Power Station
الأردن
0
100km
Jebessa
Marqada
Oil Field
Gas Field
Gas Plant
Gas Pipeline
Power Station
Marathon
Shell





خريطة مواقع لشركة الفرات للنفط

مشاكل الإقتصاد السوري

تتمتع سورية ببنية تحتية جيدة بالمقارنة مع كثير من دول العالم الثالث ، ولكنها تواجه معوقات كثيرة تقف في وجه تطورها ونهوضها ، فلا يمكن تجاهل التكاليف الدفاعية لسورية كدولة مواجهة مع اسرائيل منذ عام ١٩٤٨ .

كذلك لا يمكن نسيان الخراب الذي لحق بالمنشآت الإقتصادية السورية في عام ١٩٤٨ وخسارة الموارد الإقتصادية من هضبة الجولان المحتلة عام ١٩٦٧ والدمار الذي أصاب كثيراً من المصانع السورية في حرب تشرين ١٩٧٣ .

وسورية دولة ذات دخل متوسط وقاعدتها الإقتصادية متنوعة بين الصناعة والزراعة ولكنها تعاني من مشاكل اقتصادية عديدة تعود جذورها إلي الإهمال الإداري وتكاليف الدفاع والتكاثر السكاني المرتفع ، والإسراف الحكومي غير المبرر ، ومشاكل نقص الكفاءات الإدارية ، ونسبة الاستيراد العالية ، وعدم قابلية الليرة السورية للتحويل ، ومشاكل الطاقة والمياه والتشريعات الإقتصادية المتناقضة ، سواء الناتجة عن الإنفتاح الإقتصادي أو التي تقيد المبادهة الفردية ... كقوانين العملة الأجنبية وتحويلها ، وعدم وجود سوق للأسهم المالية تنظم آلية الإستثمارات المحلية ، وقيام الدولة بتشجيع الإستثمارات الأجنبية بدلاً من الرأسمال السوري الموجود في الخارج بالعودة إلى الوطن ، وسوء إدارة الحوافز وسوء إدارة القطاع العام وفساد أجهزته ... وتحول المجتمع إلى مجتمع استهلاكي ، وتمركز الإستثمارات في التجارة والصناعة الإستهلاكية . ويمكن تلخيص المشاكل الأساسية للإقتصاد السوري كالتالي :

١- العدالة في توزيع الدخول

٢- التضخم النقدي

٣- عجز موازنة الدولة

٤- الديون الخارجية

٥- القيود على النقد السوري

٦- تحديد الفوائد المصرفية

٧- صيانة البنية التحتية (كهرباء - اتصالات)

٨- عدم وجود سياسة إقتصادية لتحديد الأسعار .

٩- سوء إدارة المنشآت الصناعية .

هناك تباين كبير بين مظاهر التقشف في الثمانينات ... ومظاهر البذخ في التسعينات ... فبعد أن كان المواطنون يصطفون بالطوابير للحصول على المواد التموينية ، أصبحت السيارات الفارهة تزحم الشوارع ، وغصت واجهات المحلات بالكماليات .

وأصبحت الحفلات تقام في الفنادق الفخمة وتكلف ملايين الليرات السورية ... كما وأصبح بمقدور المواطنين شراء السجائر الأجنبية من مؤسسة غوطة (حكومية) بالدولار ... بعد أن كان محظوراً حيازة العملات الأجنبية ، (وسبق أن صدرت أحكام قضائية في هذا المجال) .

وبالطبع فإن هذه المظاهر تعكس نقلة نوعية في مسار الإقتصاد السوري ، وذوبان مفاهيم الاشتراكية لصالح الرأسمالية الجديدة ، رأسمالية موجهة من الحكومة ، وليست رأسمالية السوق والتنافس . إنه تغيير جذري من خلال الهيكلة الإقتصادية القديمة ذات البنية الإقتصادية ، مما أعطى مولوداً جديداً تختلف ملامحه كل الإختلاف عن

سابقه ... لقد توارت مبادئ العدالة الإجتماعية والتوزيع العادل ليس للثروة بل الدخول ، لصالح الاستثمارات الكبرى ، الوطني منها والأجنبي ، وأصبحت هدفاً اقتصادياً وطنياً ، ويعتبر تشجيع الدولة لإنشاء شركات صناعية كبرى قلباً للموازين الاقتصادية السائدة حيث لاتزال أكثر من ١٢٨ شركة أممت في الثامن من آذار عام ١٩٦٣ تحت سيطرة الدولة مع أن رأسمال بعض هذه الشركات لم يتعدّ بضعة ملايين من الليرات السورية .

فهل ما يحدث هو تحوّل بطيء من الخط الإشتراكي ، ونهج عملي تدريجي للإنخراط في السوق التجاري الرأسمالي العالمي .

وعلى الرغم من عزم الحكومة الإتجاه نحو الليبرالية الإقتصادية ، فإن بطء الإجراءات الإقتصادية ، وتناقضها في بعض الأحيان ، يعطي إشارات مبهمة للمستثمرين وتؤدي إلى حصول كبار المستثمرين الذين لديهم الإمكانات المادية على فوائد إقتصادية لاتطال صغار المستثمرين ، بل تهمل أموال صغار المدخرين ممن ليس لديهم أقنية لاستثمار أموالهم لعدم وجود شركات مساهمة ، أو سوق مالي حيث يلجؤون إلى توظيف مدخراتهم الصغيرة لدى بعض التجار ممن ليست لهم ضمانات مالية ، ويؤدي ذلك إلى توسيع التباين في توزيع الدخول والثروات ، فالإجراءات الإقتصادية المركزية لا تعطي جميع المواطنين فرصاً متكافئة على أقل تقدير في ميدان الإبداع الفردي في قطاع الصناعة ، بل تؤدي إلى خلق فرص إقتصادية محددة لاصحاب الثروات ومن يتعاون معهم ، تمنحهم طفرات إقتصادية ، وتؤدي مركزة رؤوس الأموال إلى سياسة

(الهبش) الإحتكارية حيث ينعدم التنافس الفردي والكفاءة وتحل محلها سياسة إقتناص إقتصادية لا يمكن وصفها بالتجارية ، تجارة الجملة ، نصف الجملة ، المفرق ، فممارسوها ليسوا تجاراً ، بل وسطاء في حقل الاستيراد والتصدير .

وفي نقاش أمام مجلس الشعب السوري قالت النائبة وصال فرحة بكداش أن طبقة الأثرياء الجدد على درجة من الغنى حتى أن بعضهم «ينقلون أموالهم السائلة في أكياس كبيرة » ، وأشار البعض إلى ازدياد حدة التباين الطبقي في المجتمع السوري بعد صدور القوانين الجديدة ، وإلى أن تدني أجور العاملين قد نتج عنه آثار سلبية على المجتمع وأعطى مسوغاً لبعض العاملين في الدولة لإهمال عملهم أو الإرتشاء .. وأن القضية لم تعد مادية وإنما أصبحت قضية فساد وإفساد ، وذكر أحد النواب أن معظم المشاريع التي رخصت حسب القانون رقم / ١٠ / هي مشاريع ذات طابع خدمي وأن جزءاً كبيراً منها شركات تأجير سيارات ، وفي الواقع فإن الحكومة أعطت حقاً استثنائياً لحفنة من المستثمرين كي يحتكروا سوق السيارات ، ولم تكتف بمنحهم هذا الحق الإحتكاري ، بل أعطتهم إلى جانب ذلك ميزات أخرى . فمعظم المشاريع الصناعية في السوق الوطنية ذات طابع استهلاكي . فهناك عشرات الأنواع من البطاطا المجففة والمنظفات - لدرجة يصعب تسميتها وأن كثيراً من المشاريع تجلب موادها الأساسية من السوق العالمية ، ويقتصر نشاطها الإنتاجي على التعليب والتوضيب (التطبيق) ، وبالتالي إلحاق الصناعة السورية بعجلة الإقتصاد العالمي ، حيث تفرض الشركات العالمية شروطاً خاصة بالإستثمار وقد تحاول إيقاف المواد الأولية في بعض الأحيان ، والسؤال ماذا سيحدث لتلك المصانع في حال حدوث مقاطعة اقتصادية لسورية .

لقد أدت الحماية الجمركية والقانون رقم « ١٠ » وبكلمة أخرى تحرير الإقتصاد ، كما أكد وزير الإقتصاد السوري محمد العمادي إلى إغراق السوق المحلية في الأعوام الأربعة الماضية بالبضائع والمواد الاستهلاكية التي كانت غير متوفرة لأعوام طويلة ، ولكنه أقرّ بأن الأسعار السائدة لاتتناسب في معظم الأحيان مع الرواتب والأجور وعليه فقد تركزت الإستثمارات في عدد من السلع ذات الريع العالي ، والتقنية المنخفضة كأنواع عديدة من الصابون والشامبو والصناعات التحويلية الورقية للإستعمال الشخصي وعدد كبير من الحلوى والمعلبات الغذائية للأطفال ذات النوعية الرديئة والربحية العالية .

إضافة إلى قطاع النقل الذي ازدهر في السنوات الفائتة والذي أثبت قدرته على سد الحاجات المحلية ، ولكن الزيادة في توسعه أدت إلى هبوط ريعيته نتيجة للإستثمارات المكثفة زيادة عن بعض الحاجات المحلية السورية .

إن التشريعات الإقتصادية السورية معقدة وفي بعض الأحيان متعارضة وينتج عنها سياسات إقتصادية متناقضة ، فالإقتصاد السوري مزيج من النظام الرأسمالي وبقايا الإشتراكية . والحرية الإقتصادية التي منحها القانون رقم / ١٠ / في ظل الأنظمة الإشتراكية القديمة التي أدت إلى نوع من الحماية للمنتجات السورية داخلياً وبأسعار غير تنافسية من ناحية .... والإثراء السريع نتيجة لذلك .

كما أن القانون رقم / ١٠ / للإستثمار يتيح لشريحة معينة من المواطنين استثمار أموالهم وهم الأشخاص الذين يملكون عشرات الملايين من الليرات السورية ، ولعدم وجود سوق مالية سورية لجأ بعض صغار

الكسبة ممن لديهم بعض المدخرات القليلة الى وضعها في يد كبار المستثمرين ، حيث وعدوا بريع غير منطقي يتجاوز ٣٠٪ سنوياً ,ونتج عن ذلك تجميع مليارات الدولارات لدى بعض الأشخاص ، وبالطبع لم يستطع البعض المثابرة على دفع هذه الريعية العالية ، مما أدى إلى بعض الهزات في الأوساط التجارية وأثر بشكل سلبي على التجارة السورية في السنوات الماضية ... لذلك قامت الحكومة السورية باصدار قانون تجميع الأموال رقم /٨/ لعام ١٩٩٤، لتمنح بعض الحماية لصغار المستثمرين والمدخرين من نتائج إفلاس أو تلكؤ بعض المستثمرين الكبار .

وفي الحقيقة فقد منح هذا القانون حماية أكبر لجامعي الأموال المستثمرين مما أعطى للمودعين ، فقد منح شرعية التصرف بأموال المودعين دون التطرق إلى المرجع الذي سيؤول له توظيفها ، كما لم يذكر قيمة الريع على أموالهم وأين ستؤول هذه الأموال ، ومن ناحية أخرى ، فقد أعطى القانون جامعي الأموال المستثمرين عاماً كاملاً لتسوية أوضاعهم المالية مما أعتطهم الفرصة للاستفادة من أموال المودعين ، ولم يبقى من خيار أمام المودعين سوى المتابعة أو الإنسحاب . وقد وظف معظم كبار المدخرين أموالهم في العقارات مما أدى إلى تمركز السيولة النقدية فيها وارتفاع أسعارها بشكل غير طبيعي بحيث أصبحت تجارة العقارات ملاذاً آمناً للمستثمرين تدر عليهم عوائد مجزية وهذه الظاهرة رفعت قيمة العقارات بصورة مستمرة من خلال حلقة تصاعدية .

إن الطريقة المثلى لحماية صغار المدخرين هي وجود سوق مالية لأسهم الشركات تُطرح بصورة علنية ، وتؤدي إلى استثمارات واضحة في مختلف القطاعات . وقد انتهت اللجان المختصة في مجلس الشعب في حزيران من عام ١٩٩٥ بوضع مشروع قانون إحداث سوق لتداول الأسهم والأوراق المالية من أجل الإستثمار وبشكل آمن ولايزال القانون قيد المتابعة . ويجادل بعض الإقتصاديين أنه لابد من الإتجاه نحو إقتصاد حر كامل ، ولكن الحكومة السورية لاتريد أن تتبع سياسات راديكاليةْ مختلفة على أمل أن تتجنب الإنزعاجات التي مرت بالدول الإشتراكية سابقاً ، وبكلمة أخرى .. السير نحو إقتصاد السوق خطوة خطوة ، أو ما يطلق عليها سياسة الإنفتاح الخجول .

وقد رافق السماح للقطاع الخاص بالتوسع المطالبة بتشريعات إقتصادية جديدة تحرر القطاع العام من عوائق نموه ووضعه في مسار جديد يتم أداؤه بمعايير إقتصادية مالية ربحية بحتة بصورة أساسية وليس لدوره الإجتماعي . إذن كيف يمكن وصف سياسة الإنفتاح الإقتصادي السوري ؟ إنها عملية تدريجية ومنضبطة مع متغيرات عالمية جديدة لتحرير المبادرات التجارية ، وظهور اتفاقيات دولية لتحرير الإقتصاد العالمي ، وخاصة اتفاقية " الغات " ، وفي الحقيقة لايمكن لسورية أن تدير ظهرها لنتائج المتغيرات السياسية الإقليمية ، والآثار الإقتصادية لحرب عاصفة الصحراء ، وإتفاقيات السلام الفلسطينية أو الأردنية ، وانفتاح بعض البلدان العربية إقتصادياً على اسرائيل ، إضافة للإستجابة للوضع الإقتصادي الجديد للإقتصاد

السوري . وبالتالي لايمكن وصف السياسة الإقتصادية الجديدة ، وخاصة قانون الإستثمار رقم / ١٠ / بسياسة إقتصاد السوق الحرة ، بل خطوة تحلل من السياسة الإشتراكية وتعزيز الرأسمالية الجديدة ، فهي عملية تكيف مع معطيات السياسة الدولية ، والقفزات التكنولوجية المتسارعة خلال العقد الماضي في عالم الأعمال والصناعة ، وبخاصة الإتصالات الدولية كالفاكس والكمبيوتر .

لقد أدركت الحكومة السورية أنه لابد من تطوير كثير من المرافق الهامة لتواكب التطور العالمي في ميدان الإتصالات التي تسيطر عليها الدولة ، فلا يمكن للإقتصاد السوري أن ينمو بمعزل عما يجري من تقدم تقني ، وهذا ما فرض ضرورة الإستجابة للإتجاه الدولي نحو التجارة الحرة من ناحية وارتباط الإقتصاد السوري بالأوضاع العربية والإقليمية .

إن جهود الحكومة لتشجيع الإستثمارات الخاصة والأجنبية تحمل في نظر كثير من اليساريين بذور تقوية الحلف بين أغنياء الطبقة التجارية الصاعدة التي استفادت من النزاعات الإقليمية وقوانين الإنفتاح الإقتصادي والتي حلت إلى حد معين محل بقايا الطبقة الصناعية والتجارية القديمة والتي قوضها حزب البعث في الثامن من آذار ١٩٦٣ مع طبقة الملاك الزراعيين القدماء والجدد .

لقد تدهورت العلاقة بين الطبقة التجارية والزراعية في نهاية السبعينات عندما دعم قسم من الطبقة الزراعية آنذاك بصورة معنوية غير مباشرة الحركات السياسية المناهضة للسلطة بما فيها الأخوان

المسلمون ، بينما وقفت الطبقة التجارية وإلى حد كبير موقف التأييد من السلطة ، مع بعض التحفظ على سياسة الدولة الإقتصادية ، ولكن تبدل الظروف السياسية من ناحية وانهيار الحركات السياسية المناهضة للدولة من ناحية أخرى غيرت تلك العلاقة ودفعت لمزيد من التقارب بين الطبقة التجارية والدولة من جهة ، والطبقة الزراعية من جهة أخرى . وفي الحقيقة فإن التكامل بين هاتين الطبقتين وفعالياتهما عزز الإستقرار السياسي لسورية والتضامن خلف السلطة السياسية .

إن تشجيع الدولة للإستثمارات الفردية أضفى شعوراً بالتهديد لإدارات شركات القطاع العام ، خاصة وأن هذه الشركات في مجال التعدين والصناعة والمواصلات أظهرت هبوطاً ملحوظاً في تشكيل الرأسمال الإجمالي بحلول التسعينات .

لقد أدى التضخم الإقتصادي في السابق إلى ضعف الثقة بالإقتصاد وتمركز الاستثمارات في القطاعات غير المنتجة .. كالبناء والسيارات ، والمضاربة بأسعار العملات والأراضي .. ولايمكن وصف مشكلات الإقتصاد السوري بأنها مشكلات نقص في الموارد فقط ولكن أهم شيء هو تمويل موازنة حكومية مسرفة لشراء مستلزمات كمالية من المستوردات العامة بالإستدانة من البنك المركزي ، وهذا ما يدفع الفعاليات الإقتصادية والمجتمع بصورة عامة للتجاوب بمزيد من الاستهلاك والهدر .. وخاصة الكماليات التي لها تأثير سيء على الميزان التجاري وميزان المدفوعات ، وقيمة الليرة السورية ، إضافة إلى اللجوء للدين الخارجي بحجة التنمية الإقتصادية .

لقد حدث تضخم في الأسعار خلال السنوات الفائتة ، ويعود السبب إلى هبوط قيمة العملة السورية ، والتي أثرت بدورها على قيمة المستوردات من السلع إضافة إلى تخفيض الدولة دعمها لبعض المواد والحصار الإقتصادي الأوروبي .

ويعاني أصحاب الدخل المحدود من آثار تضخم اقتصادي .. فبينما ارتفعت الأسعار خلال العقد الماضي أكثر من ٤٠٠٪ ، لم تتجاوز زيادات الدخول ٧٠٪ .

وفي النصف الثاني من الثمانينات ارتفع معدل التضخم .. حيث بلغ حجمه في دمشق عام ١٩٨٧ ٥٠٪ و ٤٥٪ عام ١٩٨٩ . وفي بداية التسعينيات واكب ظهور الاستثمارات والانفتاح الإقتصادي مزيد من ارتفاع الأسعار وخاصة للمواد الاستهلاكية الأساسية نتيجة رفع الدعم عنها ورفع أجور العاملين في القطاع العام ، ومحاولة توحيد أسعار الصرف للعملات الصعبة والتي تشكل بواقع الحال تخفيضاً لقيمة الليرة السورية . ويوجد تباين بين الإحصاءات الرسمية التي قدرت نسبة التضخم بـ ٩.٥ إلى ١٤٪ سنوياً بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٤ بينما هي حسب التقديرات المستقلة بين ١٨ إلى ٢٠ ٪ سنوياً .

وتشير دراسات مكتب مجلس تخطيط الدولة إلى أن التكاليف الشهرية للفرد بلغت ١٥٠٠ ل . س عام ١٩٨٥ أو ما يعادل ٣٥ دولار أميركي ، بينما لا يزيد راتب معظم موظفي الدولة عن ٧٥ دولار .. ونتج عن ذلك ارتفاع الأسعار والتضخم النقدي مما أدى إلى تدهور القدرة الشرائية للفرد .. وبحسب احصاءات البنك الدولي فقد تدهور دخل

الفرد من (١٧٨٠) دولار سنوياً إلى (٩٨٩) دولار ، والواقع فإن نصيب الفرد السوري من الناتج القومي لم يختلف كثيراً خلال العقود الماضية حيث بلغ نصيبه من الأسعار الثابتة لعام ١٩٨٥ (٧٦٤٣) ليرة سورية عام ١٩٧٩ بينما لم يتعدّ دخله عام ١٩٩٠ لأكثر من (٧٦٣٧) ليرة سورية .

وبذلك يصبح دخل الفرد السنوي ما يعادل ٨٠٠ دولار ، وإذا حسبنا دخل الفرد الحقيقي بأسعار عام ١٩٨٥ ، فإن دخله لا يتعدى ٤٧٧٥ ل . س سنوياً ، وهذا يعني إنخفاضاً قدره ٢٣٪ من دخله السنوي منذ عام ١٩٨١. وعليه فإذا أخذنا سياسة دعم أسعار بعض المواد الأساسية ، وسياسة التسعير الإدارية ، ونظام الضمان الحكومي والإقتصاد غير المنظور ، بالإضافة للعمالة العائلية غير المأجورة ، وما تقدمه ربات البيوت لأسرهم من عمالة غير مأجورة ، فإن الرقم الإحصائي المعطى من دوائر الإحصاء السورية لا يعطي صورة حقيقية عن الوضع المعاشي للمواطن السوري .

لذلك كان لابد من استخدام معايير اقتصادية تدخل فيها تلك المعطيات وإلا فإن دخل الفرد الإحصائي المعطى هو مصيبة اقتصادية لولا وجود نظام التكافل العائلي في سورية وغيرها من المعطيات الأخرى . وبناء عليه فإن مشروع الأمم المتحدة لمقارنة المستويات المعاشية الفردية وضع وحدة حساب دولية تعكس قوة الإنفاق الحقيقية وتتضمن كثيراً من العوامل السابقة تدعى القوة الشرائية المعادلة للدولار (PP$) وحسب تلك الوحدة الحسابية فإن دخل الفرد السوري المعاشي يقدر بحوالي (٣٠٠٠) دولار- ثلاث آلاف دولار أميركي .

ولكن سياسة الدولة الإقتصادية وتحرير الاستيراد والتصدير لم تكن له نتائجه الاقتصادية الإيجابية على المواطن السوري ، حيث لايزال عمال القطاع العام يحصلون على رواتب زهيدة لا تزيد عن ١٠٠ دولار شهرياً ، ولم يزد راتب الاستاذ الجامعي عن ثلاث مرات .. وبما أن الارتفاع السنوي للأسعار يقدر بـ ١٥٪ ، وزيادة أجورعمال القطاع العام قليلة ، فإن سواد المواطنين السوريين لم يحصلوا على أي فوائد شخصية من هذه السياسة ، وينتظرون وعودها ...

إن الإنجازات الإقتصادية خلال السنوات السابقة لم توزع بصورة عادلة وازداد التضخم النقدي وارتفعت الأسعار ، وارتفعت نسبة البطالة ، حيث تشمل ٦٠٪ من الشعب السوري . وقد تردد المستثمرون الأجانب في الإستثمار ، وينتظر الكثير منهم إشارات من الحكومة لاتخاذ إجراءات إضافية لتحرير الاقتصاد .

عجز الموازنة :

ليست هناك معلومات دقيقة حول عجز الموازنة العامة للحكومة السورية ، ولكن بحثاً في الموازنات العامة في المصرف المركزي يشير إلى استمرار عجز الموازنة في حسابات المصرف .. فبينما بلغ دين الحكومة السورية للمصرف المركزي ٤ . ٥٢١ . ١٢ مليار عام ١٩٧٩ ، ارتفع إلى ٩ . ٨٨ مليار ل . س عام ١٩٨٩ ، وإلى ١٠٥ مليار ل . س عام ١٩٩٠ ، وارتفعت مديونية الحكومة والقطاع العام التراكمية من ٦ . ٨٣٠ . ١٣ مليار عام ١٩٧٩ إلى حوالي ٤٠ مليار ل . س عام ١٩٨٩ .

إن استمرار العجز في موازنة الحكومة يعود إلي عدة عوامل ، إذ أن سياسة تمويل الموازنة بالعجز المالي كان ولايزال لها تأثير سيء على

استقرار الاقتصاد السوري وزيادة التضخم والإنكماش الاقتصادي .. وبالتالي الدوران في حلقة مفرغة .. إذ أن الزيادة لا تعدو كونها نقداً جديداً طرح في التداول ، فالفائض التجاري المزعوم خلال عامي ١٩٧٩ و ١٩٩٠ والتي مثل بعضها صادرات ملفقة أو مبالغ فيها للإتحاد السوفيتي سابقاً لتسديد ديون سورية المترتبة ، حيث ظهر عجز تجاري بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ ووصل عام ١٩٩٤ إلى ٦٧٤ مليون دولار ، ومن ناحية أخرى ازداد الدين العام (ديون البنك المركزي على الدولة) وذلك من خلال طرح نقود جديدة توزع على المصدرين الحقيقيين والمزعومين .. حيث ارتفع النقد المصدر خلال أعوام التصدير للاتحاد السوفيتي سابقاً من ٥٢،٦ مليار ل . س عام ١٩٨٨ إلى ٦٠ مليار ل . س عام ١٩٨٩ وإلى ٧٧ مليار ل . س عام ١٩٩٠ ، مما كان له وقع سيء على الإقتصاد من خلال تقليص العرض في السوق وزيادة التضخم .

وقد قامت الحكومة بالإستدانة بصورة كبيرة من البنك المركزي في عامي ١٩٩٠ - ١٩٩١ لتمويل عجزها المتفاقم في الميزانية ، ولكن تحسن وضع الميزانية عام ١٩٩٢ نتيجة المعونات الأجنبية ، وعلى الرغم من أن للحكومة مشاريع كبرى فإن زيادة الموازنة لمشاريع جديدة تعكس استعمال سعر القطع الأجنبي حسب ما هو واقع في الدول المجاورة للمناقصات الكبرى ، والتي هي أعلى من السعر الرسمي بأربعة أضعاف .

وعلى الرغم من أن الاستثمارات الحقيقية أو النفقات الحقيقية ستكون أقل مما تقرره الموازنة نتيجة مشاكل التنفيذ والحصول على

التمويل ، فإن الموازنة الموسعة تعكس تغييراً عن السياسات السابقة التي كانت تحاول تخفيف عجز الموازنة .

ويتكون عجز الموازنة من شقين : عجز موازنة النفقات العامة والتي بلغت ٦ , ٢٢ مليار ليرة سورية ، وعجز موازنة دعم السلع التموينية والتي بلغت ١٦ مليار ليرة سورية عام ١٩٩٢ ، ويتم سنوياً تمويل قسم من الموازنة بالعجز لا الإصدار النقدي والذي يقدر سنوياً بحوالي مليار ليرة .

ويعود عجز الميزانية السورية إلى قلة الموارد المالية نتيجة التهرب الضريبي من ناحية ، وضعف الجهاز الضريبي والإعفاءات القانونية في قوانين الاستثمار من ناحية أخرى .. فلايمكن إهمال الإنفاق العام الذي يتسم بالهدر ، فعدم صيانة المرافق العامة والاستهتار بها يؤدي إلى مزيد من النفقات .

وعلى الرغم من تحسّن الوضع المالي للدولة السورية نتيجة معونات حرب الخليج ، استمرت الحكومة في التسعينات بالاستدانة من البنك المركزي لتمويل العجز المتزايد في الميزانية وبعد أن تقلص الإنفاق الاستثماري للدولة خلال السنوات الماضية فإن هناك اتجاه مضاد حيث زادت مخصصات الإنفاق الاستثماري للدولة إلى ٧٠٪ عام ١٩٩٣ ، وقد أصدرت وزارات الدولة السورية عطاءات تقدر بملياري دولار أمريكي ولكن ليس من المعتقد أن تمول جميع هذه المشاريع ولكن قسماً لابأس به سينفق عليه من هبات حرب الخليج .

وليس هناك سياسة مالية للتأثير على فعاليات الإقتصاد السوري

والدورات الإقتصادية ، فالضرائب وواردات الدولة ليس لها أي دور في السياسة الإقتصادية ، فالحكومة تعتبر الضرائب مصدراً وسبباً للدخل ، والواردات وسيلة لتمويل النفقات العامة ومشاريع التنمية ، بل كثيراً ما تلجأ الحكومة لتمويل نفقاتها العامة بالتمويل العجزي باصدار شهادات دين على خزينة البنك المركزي والتي لم تسدد وأصبحت جزءاً من الدين العام . وهذا بالطبع يؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية والسيولة والتضخم النقدي وارتفاع الأسعار ، وليس هناك إحصاء دقيق لمديونية الحكومة للبنك المركزي السوري . ولكنها تقدر بعشرات المليارات من الليرات السورية ، وترتفع نسبتها على مدى السنوات .

وبالطبع فإن تمويل الميزانية بالعجز المالي هو أداة اقتصادية في متناول الحكومة لتفعيل الإقتصاد وزيادة العمالة ، فالسيولة تؤدي لتفعيل الإقتصاد وزيادة الدخل القومي وزيادة دخل الحكومة بصورة غير مباشرة - وبالتالي قدرة الحكومة على دفع ديونها إلى البنك المركزي السوري دون أن تحدث تضخماً ناتجاً عن السيولة النقدية . ولكن الحكومة وظفت من الأموال المدينة للنفقات العامة وليس للإستثمار مما قد أدى إلى زيادة المديونية الحكومية والكتلة النقدية المتداولة والتضخم .

إن استمرار عجز الموازنة السورية له تأثير سيء على النمو الاقتصادي للبلاد ، ويدفع إلى مزيد من التضخم ويتركه عرضة للدورات الاقتصادية العالمية ، ويضعف قدرة سورية على اتخاذ قرارات اقتصادية بمعزل عن الضغوط الخارجية .

لقد أدى تمويل الموازنة العامة بالعجز المالي بالإستدانة من مصرف سورية المركزي باصدار سندات على الدولة إلى مصرف سورية المركزي تستعمل وبدون فائدة لتغطية نقد يطرح في التداول بدلاً من تمويل الموازنة من المدخرات القومية إلى زيادة الكتلة النقدية M والتي تتألف بصورة عامة من M1 = M في التداول + M2 ودائع حسب الطلب – حوالي ٣٩ مرة بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٩٤ بينما لم يرتفع الناتج القومي المحلي السوري سوى ١٨ مرة ، وبلغت نسبة M1 من إجمالي السيولة حوالي ٧٥٪ .

إن طرح كميات كبيرة من النقد في التداول عبر عجز الموازنة العامة للدولة لتمويل الإنفاق الحكومي لايمكن تبريرها من المنظور الإقتصادي . وينتج عن ذلك عدم قدرة الدولة على التحكم في سياستها النقدية لدعم السياسة الإقتصادية لوجود كمية كبيرة من النقد ذات طاقة تحويلية هائلة في التداول .

وبالمقارنة مع الدول الصناعية المتطورة فإن نسبة النقد المتداول في دول العالم الثالث عالية جداً . بل إن سورية تتميز بارتفاع تلك النسبة بين تلك الدول ، ويعود ذلك لتفضيل الأفراد للنقد المتداول بين أيديهم على الحسابات المصرفية وإجراءاتها المعقدة والخوف على أموالهم من السياسات الإقتصادية المتضاربة للحكومة وانعدام ثقة المواطن السوري في مصارفه نتيجة نظامها المجحف .

الديون الخارجية :

إن معظم الديون الخارجية السورية هي قروض حكومية طويلة

الأمد ، معقودة بصورة ثنائية . وتشير إحصاءات البنك الدولي إلى أنها حوالي « ١٤.٨ » مليار دولار من ضمنها القروض العسكرية ... ولكن أعلن وزير الاقتصاد السوري أن سوريا قد سددت حتى الآن ما يقرب من ٢.٨ مليار دولار من ديونها الخارجية .

أما الإحصاءات السورية التي تشير إلى القروض الإنمائية والإقتصادية فلا يتجاوز الدين بموجبها ٢.٥ مليار دولار ، وقد توقفت خدمة الدين مؤقتاً مع الإتحاد السوفييتي السابق عام ١٩٩٢ بعد توقف المحادثات .

كما تحسن وضع سورية نسبياً من ناحية السيولة المالية الدولية نتيجة تحسن ميزان المدفوعات والمساعدات الخارجية ، وعلى الرغم من كل المحاولات لم يطرأ أي تقدم على الاحتياطات الرسمية السورية من العملات الصعبة ، فظلت تتراوح بين / ٣٠٠ - ٥٠٠ / مليون دولار والتي لا تستطيع تغطية عمليات الاستيراد خلال شهرين .

ويعتقد بعض السياسيين السوريين أنه في حال قيام سلام فإن سورية سوف تعفى من الديون العائدة للإتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية ، كما أعفيت مصر والأردن من ديونهما .

وتقدر قيمة الديون السورية للاتحاد السوفييتي السابق والدول الاشتراكية بـ« ١١ » مليار دولار .. أما بقية الديون فهي لدول الاتحاد الأوروبي بما فيها دولة ألمانيا الشرقية المنحلة التي حلت محلها دولة ألمانيا الموحدة والبنك الدولي والتي تقد بـ٣.٩ مليار دولار . وقد صرح وزير خارجية ألمانيا ، كلاوس كلينكل ، عقب لقائه المسؤولين السوريين

في دمشق (إننا ناقشنا مسألة الديون وتوصلنا إلى آلية لحل هذا الإشكال الذي يقف عائقاً أمام تطوير العلاقات السورية الألمانية) ، وقد أشار مصدر ألماني مختص إلى أن مديونية سوريا لألمانيا تقدر بـ ٤٩٠ مليون دولار منها ١٤٠ مليون دولار لدولة ألمانيا الشرقية المنحلة .

وتحاول الحكومة الوفاء ببعض التزاماتها في خدمة الدين ، ولكنها فشلت في تسديد ديون مستحقة ، وتبذل سوريا جهوداً حثيثة في هذا الموضوع ، ومع أنه لم يتوصل إلى أي اتفاق مع روسيا ، إلا أن سوريا قد بدأت بتسوية بعض ديونها على دفعات إلى كل من بلجيكا والسويد وألمانيا إضافة لمستحقات الدفعات والفوائد للبنك الدولي ، وقد تجنبت سوريا حل مشاكل مديونيتها الأجنبية بحل جماعي عبر ما يدعى نادي باريس ، بل تحاول حلها من خلال مفاوضات ثنائية مع الدول الدائنة ذلك لأن الحل الجماعي قد يلزمها بتوصيات صندوق النقد الدولي التي ترفضها سوريا ، وقد أصرت كثير من الدول الدائنة وخاصة الأوروبية على حل مشكلة الدين بصورة جماعية ، إلا أن سوريا إلتزمت بالحل الثنائي وتوصلت إلى اتفاقيات مع عدد من الدول الأوروبية . ونظراً لارتفاع حصة قطاع النفط في مجموع الصادرات ، فقد ارتفعت حصة الصادرات النفطية منذ منتصف الثمانينات إلى حوالي ٧٠٪ ، وانخفضت حصة الصادرات غير النفطية من ٦١٪ إلى ٣٠٪ .

كذلك تدهور إنتاج القطاع العام بشكل كبير .. وأدى ازدياد الاستيراد مع انخفاض التصدير إلى ارتفاع أعباء الديون الخارجية حيث بلغت الديون المدنية المضمونة رسمياً بحوالي (٤) مليارات دولار ،

ولكن سورية استطاعت إدارة ديونها بتأجيلها إلى مدة طويلة . ولكن مشاكل خدمة الدين الخارجي طغت على قدرات سورية بمتابعة الأعمال التجارية الدولية .. حيث تأخرت عن دفع التزاماتها المالية البالغة ٣٠٠ مليون دولار إلى البنك الدولي .. مما حدا بالبنك إلى وقف القروض الإنمائية .. كذلك رفض السوفييت والتشيك إبرام صفقات سلاح جديدة حتى تقوم سورية بتسديد بعض المستحقات المالية .. وطالب الصينيون والكوريون بدفعات نقدية مقابل البضائع المطلوبة .

بلغ فائض ميزان المدفوعات ١.١ مليار دولار حسب التقارير السورية ، ولكن هذا الفائض لا يعني تغييراً حقيقياً في الإقتصاد الخارجي ، لأن هذا الفائض على الورق فقط ، خاصة إذا علمنا أن ميزان المدفوعات عام ١٩٨٩ - ١٩٩٠ يتضمن صادرات للإتحاد السوفييتي سابقاً ، لم تحصل سورية على قيمتها كونها سداداً لديون سابقة ، وتميز الميزان التجاري السوري بعجزه على مدى العقود الماضية لطغيان الاستيراد على التصدير ، خاصة بعد إنهيار الإتحاد السوفييتي الذي كانت له علاقات اقتصادية مميزة مع سورية .. حيث ساعدها في بناء عدد كبير من المشاريع الإقتصادية ولا سيما سدّ الفرات .. إضافة إلى المعونات الفنية والتقنية .

إن تحسن ميزان المدفوعات السوري نتيجة زيادة صادرات النفط والتصدير إلى الاتحاد السوفييتي سابقاً مالبث أن تراجع نتيجة تدهور أسعار النفط وفرض سقف على تصدير البضائع إلى الاتحاد السوفييتي ومن ثم إيقافه لانهار هذا الاتحاد . وخلال عامي ١٩٩٢ - ١٩٩٣ بدأ القطاع

الخاص بالسعي لايجاد أسواق جديدة بديلة .

إن التغير الهيكلي للصادرات السورية على درجة كبيرة من الأهمية ويعكس منطلقات جديدة لها تأثيراتها على الإقتصاد الداخلي ، فعلى الرغم من الإجراءات الحكومية لتشجيع الصادرات فقد انخفضت حصة المنسوجات والملابس المصدرة . ذلك وإن تطورت وسائل التعبئة ونوعية المنتجات أو ازداد عدد الشركات التي تصدر بضائعها للأسواق الأجنبية وخاصة في ميدان النسيج والغذائيات ، إلا أن قطاع التصدير الخاص لايمكنه البقاء والتوسع والمنافسة في الأسواق الدولية إلا من خلال تحسين جودة الإنتاج وتخفيض أسعاره .

وقد اتسم الإقتصاد السوري منذ أواسط الثمانينات بتأثر نظام مدفوعاته بالمتغيرات الدولية ، حيث تراجعت الصادرات السورية في مجال المنسوجات والألبسة والمواد المجففة نتيجة إنهيار الاتحاد السوفييتي وفقدان أسواقه ، بينما ارتفعت أهمية الصادرات النفطية وخفت أزمة ميزان المدفوعات السوري ، ولكنه أصبح عرضة للتقلبات بأسعار النفط العالمية ، والدورات الإقتصادية العالمية ، ونما دور القطاع الخاص وارتفعت وارداته نتيجة ارتفاع واردات النفط وتوفر العملات الصعبة ، ووضع القوانين التي تشجع التصدير والاستثمارات الخارجية والخاصة ، خاصة القانون رقم « ١٠ » .

وبصورة عامة فإن الصادرات السورية في النصف الثاني من هذا القرن تتكون من ٧٠٪ من النفط ومشتقاته وما يقرب من ١٠٪ من القطن الخام ، و ٨٪ من الخضار ، و ٥ . ٥٪ من المنتجات الصناعية ، و ٥ . ٥٪ من

المنسوجات والملابس و ٥ . ١ ٪ من الفوسفات .

ونتيجة عوامل عديدة عقب حرب الخليج كانخفاض أسعار النفط وتراجع صادرات القطاع الخاص ، وازدياد مصاريف السياحة ، وتحويلات شركات النفط ، وتسديد الديون الخارجية المستحقة ، إنخفض فائض الحساب الجاري السوري بالرغم من تدفق رساميل عربية وسورية إلى سورية خلال الثلاث سنوات الماضية تفوق مليار ونصف ليرة سورية كنتيجة لقانون الاستثمار رقم « ١٠ » ، فقد سجل الحساب الجاري عجزاً كبيراً في عامي ١٩٩٣ - ١٩٩٤ ، مما أدى إلى تقلص فائض ميزان المدفوعات من ٤ . ١ مليار دولار عام ١٩٩٠ إلى ٥٩٠ مليون دولار عام ١٩٩٢.

ليس هناك إحصاء دقيق للتحويلات الأجنبية الخاصة إلى سورية ، فالإحصاءات الرسمية السورية لا تعطي فكرة صحيحة لأنها لا تتضمن التحويلات التي تجري في السوق السوداء ، كما أن هناك اختلاف في أرقام التحويلات الرسمية السورية عن الأرقام التي تعطيها الدول المانحة .

أما التحويلات الخاصة من العاملين السوريين في الخارج فتختلف أيضاً عن الإحصاءات الرسمية لورودها عن طريق السوق السوداء ، وإن تراجعت تحويلات السوريين في بداية التسعينات ، إلا أنها ارتفعت منذ منتصف التسعينات .

ويظهر بوضوح الفرق بين الاحصاءات الرسمية السورية وإحصاءات الدول المانحة حيث أشار ميزان المدفوعات السوري إلى أن الهبات

الأجنبية عام ١٩٩١ بلغت « ١.١ » مليار دولار .

النظام الضريبي :

على الرغم من أن النظام الإقتصادي السوري هو نظام اشتراكي ، فان التركيبة الضريبية في سورية تتكون من مجموعة من الضرائب فرضت خلال ظروف اقتصادية وسياسية مختلفة ، وهي تهدف أساساً إلى زيادة موارد الدولة ، ولا يتجاوب النظام الضريبي مع الوضع الاقتصادي ، ولا يساعد على إقامة مشاريع إنمائية .. ولا يحاول تحقيق أهداف إقتصادية محددة ، بل على العكس من ذلك ، فقد وجه النظام الضريبي على القطاع الخاص في الإقتصاد ليخدم الإقتصاد الموجه ، وليشجع بصورة غير مباشرة الفعاليات الإقتصادية غير المنتجة كالمضاربة والقطاعات الخدمية السياحية ذات الريع القليل ، وبالتالي لا يمكن التعويل على الإعفاءات الضريبية على قطاع الخدمات على أنها سياسة إقتصادية ، وإن احتوى القانون رقم « ١٠ » على إعفاءات ضريبية كبيرة على بعض الصناعات ، فإن هذه الإعفاءات ساعدت على قيام صناعات تحويلية استهلاكية وليست إنتاجية ، وهي ذات ريع إقتصادي ضعيف ، وبالتالي فإنه يمكن وصف النظام الضريبي بأنه غير عادل وبأنه رد فعل لحاجات الخزينة السورية . إن أي تحليل لتركيبة الإقتصاد السوري تظهر الأمور التالية :

١- إن تقارير الدولة حول الجباية الضريبية قليلة جداً ، ولكنها تظهر أن متوسط الجباية الضريبية على الإنتاج القومي السوري هي حوالي ١٥ ٪ ، وهي قليلة جداً مقارنة مع دول العالم الثالث .

٢- عدم حساسية النظام الضريبي للأوضاع الاقتصادية السورية .. فعلى سبيل المثال لا الحصر .. عندما نما الاقتصاد السوري خلال السبعينات برتيرة عالية ، فإن متوسط نسبة ضريبة الإنتاج القومي لم تزد ، بل على العكس من ذلك ، فقد تدنى الوضع الاقتصادي في منتصف الثمانينات ، وأصبح متوسط الدخل القومي منخفضاً ، بينما ارتفع متوسط نسبة الضرائب على الانتاج القومي .

٣- ضعف نظام الجباية الضريبية ، فبحسب النظام الضريبي الحالي المتصاعد ، فإن نسبة النمو للجباية الضريبية يجب أن تزيد على نسبة نمو الاقتصاد ، فنسبة الجباية الضريبية الكاملة لم تتجاوب مع انخفاض الفعاليات الاقتصادية ، بل لوحظ في عدد من المرات على أن درجة نسبية من الضرائب زادت عندما انخفض معدل النمو الاقتصادي ..

إن التغيير النسبي للاقتصاد السوري لا يتعامل معه النظام الضريبي في حال تدهور الفعاليات الاقتصادية أو انخفاضها وعدم قدرة النظام الضريبي على التعامل مع الظروف الاقتصادية .

٤- النسبة القليلة لضريبة رأس المال على مجموع الجباية الضريبية والتي تقدر بـ ٥ ٪ .

٥- حساب الضرائب غير المباشرة تقدر بـ ٦٠ - ٧٠ ٪ من مجموع الضرائب . إن الضرائب المباشرة تجمع بحسب تقديرات الضرائب على الدخول ، وليس الدخل الحقيقي . إن نسبة

الضريبة على رأس المال اختلفت حسب الظروف السياسية بين ٢ - ٦ ٪ خلال العقدين الماضيين .

٦- إن دافعي الضرائب من أصحاب الدخل المحدود يدفعون ضعف مقدار الضرائب بالمقارنة مع أصحاب الدخل غير المحدود ..
فموظفوا الدولة والعمال يخضعون لنسبة ضريبة وسطية تقدر بـ٦٪ على مجموع الدخل المعلن . بينما يدفع أصحاب الدخول غير المحدودة كالصناعيين والتجار بما يقدر بـ٧ ٪ على دخلهم المعلن .

إن التهرب الضريبي هو سمة بارزة للنظام الضريبي الحالي ، وعلى الرغم من أن نسبة الضرائب الكلية تبلغ ٨٥٪ على الأرباح التجارية التي تزيد على « ٧٠٠ » ألف ليرة سورية و ٦٠٪ على الدخل الفردي الذي يزيد على ٧٥ ألف ليرة ، فإن النسبة الإجمالية للجباية على الضرائب لا تزيد عن ١٣ ٪ ، وبالتالي فإن التهرب الضريبي يقدر بـ ٥٠٪ .

النظام المصرفي السوري .

لقد تم إحداث مجلس النقد والتسليف ، ومصرف سورية المركزي عام ١٩٥٣ كجهاز أوكل إليه رسم وتنفيذ السياسة النقدية والائتمانية للدولة السورية ، فعهد إلى مجلس النقد والتسليف مهمة العمل على تنظيم مؤسسات النقد والتسليف لتحقيق أهداف معينة أهمها تنمية السوق النقدية والمالية وتنظيمها وفقاً لحاجات الإقتصاد القومي ، أما مصرف سورية المركزي فقد تركزت مهماته بالتالي :-

١- إصدار النقد السوري وفقاً لمعدل محدود من التغطية من الذهب والقطع الأجنبي مما يثبت سعر النقد .

٢- أن يكون مصرف الحكومة وعميلها ومشاورها المالي .

٣- أن يكون مصرف المصارف والمقرض الأخير للمصارف السورية .

٤- أن يقوم بإدارة احتياطيات البلاد من القطع الأجنبي ويحفظها ويدعم استقرار النقد السوري من خلال تدخل ما دعي بمكتب القطع في الأسواق المالية .

٥- مراقبة عمليات التسليف في مختلف مظاهره من حيث الكم والكيف وأن يجعل كمياته متناسبة مع حاجات الاقتصاد القومي بوسائل مختلفة أهمها سعر الفائدة .

وبذلك تم إحداث علاقة وثيقة بين السياسة النقدية والائتمانية بحيث تلعب الوظيفة النقدية دوراً في تحقيق الشروط الملائمة للتقدم الاقتصادي فقد أدى دعم النقد السوري وتثبته وبالتالي قابليته للتحويل ، من ناحية ، وتوجيه النظام المصرفي في سبيل استخدام الوسائل المالية المتوفرة في دعم الفعاليات الاقتصادية ، إلى الإسهام في تمويل برامج التنمية الإقتصادية .

ولكن دور النظام المصرفي السوري أخذ منهجاً جديداً ، وتغيرت مفاهيمه وأساليبه عقب تأميم المصارف الخاصة ، حيث أخذ هذا النظام دوراً مشابهاً لما كان موجوداً في المنظومة الاشتراكية السوفيتية ، وتحول في ظل التخطيط المركزي للإقتصاد إلى مساند للسياسات

التنموية الاقتصادية الحكومية ، فالدولة ومؤسساتها تقرر حجم القروض التي تريد استدانتها ، وبما يتفق مع خططها . فالمدين في ظل هذا النظام يقرر حجم دينه من الدائن ، وبذلك فقدت المصارف طابعها الذي يعتمد على معيار الربحية التجارية في تقرير القرض وقيمته ، ومنحت صفة إدارية خدمية ، بل ألغيت من الناحية العملية رقابة مصرف سورية المركزي على المصارف لكونها جزءاً لايتجزأ من الدولة ، وأنيطت بأجهزة الدولة الأخرى الرقابة الحاسبية ، حيث أهملت تلك الأجهزة أهم أسس الرقابة المصرفية ، وهي ملائمة لرأسمال البنك وسلامته المالية وطريقة منحه للقروض .

ويتكون النظام المصرفي في سورية حالياً من مصرف سورية المركزي وخمسة مصارف ذات طابع خدمي متخصص في مجالات متعددة « تجاري – عقاري – زراعي – خدمات شعبية – صناعي » .

ويعتبر المصرف التجاري السوري ليس أكبر وأهم المصارف المتخصصة من حيث رأسماله وموجوداته ، حيث بلغت ودائعه ٤٤٪ من مجموع ودائع النظام المصرفي المتخصص ، بل زادت توظيفاته عن ٧٣٪ من إجمالي توظيفات المصارف لعام ١٩٩٢ ، ومعظم قروضه لمؤسسات القطاع العام والتي تمنح بشروط ميسرة جداً .

هذا وقد بلغ حجم القروض الممنوحة من النظام المصرفي المختص إلى القطاع العام حوالي ٧٥٪ من إجمالي القروض ، والملاحظ أن القروض كانت بمجملها ذات صبغة تجارية ، حيث بلغت القروض التجارية ٧٥٪ وتبعتها كل من الزراعة والصناعة بـ ١٠٪ لكل منهما .

البنــوك والفوائــد .

تتميز البنوك السورية المؤممة بظواهر غريبة تفقدها كثيراً من صفاتها كمصارف ، فهي تعتمد بصورة أساسية على مصرف سورية المركزي لتمويلها المالي ، ومن ناحية أخرى ، فإنها تتصف بتدني نسبة موجوداتها الرأسمالية ، وبكلمة أدق نسبة كفاية رأس مال البنك ، ونظراً لهيمنة الدولة على البنوك السورية المؤممة وخضوعها لإجراءات خاصة وقيود شديدة وعدم كفاءة البنك من الناحية التقنية أدى إلى عزوف المواطنين السوريين عن ايداع مدخراتهم لديها وايداعها في بنوك الدول المجاورة لعدم ثقتهم بالنظام المصرفي ، وعدم قدرتهم على ايداع أموالهم بالعملات الصعبة ، وخشية من الضرائب السورية المرتفعة على ايداعاتهم وخاصة ضريبة التركات التي قد تصل إلى ٦٠٪ ، كذلك فإن تدني الفوائد المصرفية يلعب دوراً هاماً في إحجام المواطنين السوريين عن إيداع أموالهم بالليرة السورية . ومن ناحية أخرى ، فإن المصارف تفضل الإقتراض من مصرف سورية المركزي لانخفاض أسعار حسمه ، وعدم التزامه بالحدود التي قررها لتسليف البنوك .

وتعتبر المصارف السورية فاشلة بالمعايير الدولية ، فهي لاتطبق المقاييس البنكية المعمول بها دولياً لسلامتها المالية ، ولكن يمكن النظر إليها على أنها مؤسسات مالية حكومية تدعمها الدولة وليست بنوكاً بالعرف الدولي ، وقد نتج عن ذلك كبر حجم قروضها غير الاستثمارية وارتفاع نسبة خطورة تسديدها ، حيث تحصل شركات القطاع العام على قروض وبصرف النظر عن وجود ضمانات تمكنها من إيفاء الدين أو تقديم

جدوى اقتصادية للمشروع المقترض للبنك ، فليس للبنك أي دور في تقرير التمويل أو عدمه ، فلا تقدم مؤسسات القطاع العام أي طلب يثبت جدية القرض ، بل قد تعمد البنوك إلى متابعة إقراض مؤسسات إقتصادية فاشلة من القطاع العام لخشيتها من الإنهيار .

وعلى الرغم من تحويل المصارف السورية المؤممة إلى مصارف متخصصة لتطوير الاقتصاد السوري إلا أن القروض التجارية لا تزال تهيمن عليها ، حيث بلغت القروض التجارية ٧٤٪ من مجموع قروض المصارف التجارية لعام ١٩٩٢ ، بينما لم يزد حظ الزراعة عن ١٢٪ والصناعة عن ١٠٪ . ومن ناحية أخرى فإن القروض المصرفية ليست ذات طابع تنموي بل هي في معظمها قصيرة الأجل وتقدر بـ ٨٠٪ من تركيبة الودائع ، ونظراً لثبوت الفوائد وقصر أجلها فإنها تدل أن الإيداعات ليست لصغار المدخرين . وقد فشل النظام المصرفي السوري في مواكبة التطورات الاقتصادية الحديثة ومساعدة الشركات الخاصة الناشئة في تقديم القروض ، وهذا ما يدفع المستثمرين إلى تمويل مشاريعهم بصورة نقدية (CASH وبالتالي تقليل السيولة النقدية في يد المواطنين ، ولازالت ٩٥٪ من الصفقات المحلية تتم بصورة نقدية ، فالإيداعات الخاصة في البنوك المحلية قليلة ويستخدم بعض رجال الأعمال السوريين حسابات خاصة في بنوك الدول العربية المجاورة لتنفيذ علاقاتهم التعاقدية التجارية مع الدول الأجنبية ، ومن ناحية أخرى ، تمنح البنوك المحلية السورية فائدة واحدة على الايداعات بالعملة السورية ، وبالنظر للتضخم المالي للأسعار والذي يقترب من ٢٠٪ سنوياً فإن جميع الفوائد

المصرفية السورية تعتبر من الناحية العملية سالبة في القيمة الحقيقية .

تلعب الفوائد المصرفية دوراً في السياسة المالية أو النقدية السورية وكيف يمكن تفسير وجود فوائد موحدة منخفضة لجميع البنوك السورية وعلى مدى سنوات طويلة ، بل عدم وجود هامش ربحي بين أسعار الفائدة الدائنة والمدينة ، بل وعدم الإكتراث بتأثيرها على قيمة النقد السوري والإحتياطي النقدي السوري من ناحية ، ومديونية الدولة السورية من ناحية ثانية . فنسب الفوائد السورية تلعب دوراً محدداً وهو تشجيع الإنتاج القومي السوري وبمعزل عن تأثيرها على معطيات الاقتصاد السوري الأخرى ، بل أن سعر الفائدة السنوي المنخفض لا يتضمن التضخم النقدي السوري بل كان في بعض الأحيان أقل من المعدل السنوي مما أدى لكون سعر الفائدة السورية سالباً وبالطبع فقد نتج عن هذه السياسة النقدية – المالية التي لا تتعاطى مع كثير من المفاهيم الإقتصادية الأساسية عدم قدرتها على التأثير الإيجابي على الاقتصاد ، بل تجميد قيمة العملة السورية من خلال إجراءات إدارية . لقد أدت تلك السياسة إلى تشجيع الاستثمارات العقارية واقتناء السلع الاستهلاكية العينية ، وزيادة مديونية القطاع العام لسهولة الحصول على القروض بشروط ميسرة ، بل تحويل المواطنين لمدخراتهم من النقد السوري إلى الدولار الأمريكي للمحافظة على قيمتها الشرائية واستثمارها أحياناً خارج سورية ، بل وساعدت تلك السياسات على ظهور ثروات غير مشروعة طائلة خارج الإطار

القانوني في ظل ظروف خاصة ، فكثير من القرارات الاقتصادية لم تأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين سعر الفائدة ، ومعدل التضخم وسعر الصرف في الاقتصاد السوري .

القيود على النقد السوري .

إن سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الصعبة يحدده مصرف سورية المركزي الذي يمارس سلطات احتكارية في مجال القطع الأجنبي . وتلعب السياسة الدور الأول في قراراته الإدارية بتحديد سعر الصرف ، ويرتبط السعر الرسمي لليرة السورية داخل القطر بالدولار الأميركي ، ولكن لا يسمح بتداول العملة السورية خارج سورية أو باخراجها وتقوم السلطات المختصة في مصرف سورية المركزي بالقيام بمراجعة دورية لسعر صرف الليرة السورية خلال فترات زمنية متباعدة تزيد على السنوات . ونتيجة لهذه الإجراءات أصبحت العملة السورية غير قابلة للتحويل خارج سورية ، ومن ناحية أخرى منع إخراج العملات الصعبة من سورية .

أدى ظهور سوق للعملات الأجنبية « أوفشور » إلى نمو السوق السوداء أي السوق الموازية مبنياً على عمليات التهريب الكبرى من وإلى لبنان ، لتتجاوب مع طلبات المستهلكين ورجال الأعمال السوريين التي لم تكن متوفرة لدى مؤسسات القطاع العام للاستيراد ، وبالإضافة إلى تهريب المواد الكمالية ، عمد رجال الأعمال إلى تهريب مواد كالموز واللحم المجفف وقطع الغيار للمعدات ، وقضبان الحديد للبناء إلى سورية .. وفي الإتجاه المعاكس إلى لبنان ، كان يتم تهريب مشتقات الديزل والنفط والحبوب وغيرها من المواد الزراعية ، كذلك العملة السورية ، حيث يتم تحويلها إلى عائدات السوريين الذين يعملون في

الخليج . وقد بلغ حجم هذه السوق ما يزيد على مليار دولار سنوياً ، وقدرت قيمة السجائر المهربة من لبنان إلى سورية فقط بـ ٣٠٠ مليون دولار سنوياً .

وأدى ارتفاع حجم العجز في إنتاج القطاع العام إلى وضع ضغوط على قيمة الليرة السورية التي انهارت من حوالي / ٤.٢ / ليرة للدولار إلى حوالي / ٤٥ / ليرة للدولار الواحد . ففي عام ١٩٨٨ خفض سعر الليرة الرسمي إلى ١١.٢ ليرة سورية ، وأحدث في عام ١٩٩٠ ما دعي بالسعر التشجيعي أو سعر الدول المجاورة ، وحدد بـ/٤٢/ ل . س للدولار ، وهي تزيد عن القيمة الحقيقية لليرة السورية في السوق الحرة والتي تتراوح بين ٤٨ و ٥١ ليرة سورية ، وتعقد معظم صفقات الدولة بما يدعى سعر الدول المجاورة . وقد حولت بعض العقود السابقة لهذا السعر، ويستعمل كثير من رجال الأعمال السوريون سعر السوق الحرة في معاملاتهم التجارية ، ومن ناحية أخرى ، فقد سمح القرار ٢١٨٤ لعام ١٩٩٤ ببيع حصيلة قطع تصدير إلى مستوردين آخرين من خلال البنك التجاري السوري ، وبسعر الدول المجاورة . وفي الواقع فإن حصيلة قطع التصدير تباع فيما يدعى بسوق الدولار التصديري وبسعر يتراوح حول ٥٥ ليرة للدولار الواحد .

ولمنع تدهور سعر صرف الليرة السورية ألغت الحكومة تحويل صرف الليرة في السوق الحرة وأنشأت نظاماً حكومياً صارماً أدى إلى ظهور سوق سوداء لصرف الليرة السورية في البلدان المجاورة .. مما حرم القطاع الخاص من العملات الصعبة اللازمة لاستيراد الحاجيات الأساسية ... وشجع قيام سوق لتهريب العملات والبضائع قدر بما يزيد عن مليار دولار سنوياً مع لبنان .

وبناء على ذلك لجأت الحكومة السورية إلى إجراءات قاسية في مجال صرف العملة في السوق لتخفيف المضاربة على الليرة السورية .

وعلى الرغم من صدور العديد من التشريعات الاقتصادية والاجراءات الصارمة للسيطرة على تجارة العملة ، فلا تزال هناك سوق سوداء ناشطة يقدر حجمها بمليار دولار سنوياً .. أو ما يعادل ٥٠٪ من العملات الأجنبية المتداولة ، ويقرر المصرف المركزي السوري سعر الصرف إذ لاتزال هناك أسعار متعددة لسعر صرف الليرة السورية ، فالسعر الرسمي هو « ١١.٢٥ » ل . س و في حالات خاصة يستعمل « ٢٣ » ليرة سورية للدولار ، والسعر التشجيعي « ٤٢ » ل . س للدولار . وعلى الرغم من الإجراءات الاقتصادية والاستثمارات التي نشطت القطاع الخاص ، فإنه يجب على المستوردين الحصول على القطع الأجنبي بوسائلهم الخاصة وبدون العودة إلى المصرف المركزي حيث لايزال كثير من المستوردين يترددون في الاستجابة لمبادرة الدولة لخوفهم من أن يصبحوا ضحية في الحصول على العملة الصعبة من السوق السوداء .

وقد بلغت مستوردات القطاع الخاص حوالي ٦٥٪ من إجمالي المستوردات السورية ، وبما أن القطع الأجنبي المتوفر من التصدير لايسد حاجة المستوردين فمن الطبيعي أن يلجأ هؤلاء إلى السوق الموازية ، وقد أدت إجراءات صرف الليرة السورية المعقدة إلى زيادة نسبة التضخم ، وأدى إلى تباين بين سعر السلعة الذي تقره وزارة التموين السورية والسعر الحقيقي لها ذلك أن وجود سوق قطع للتصدير لا تعترف على وجوده السلطات التموينية قد انعكس بصورة سلبية ، وأدى إلى وجود سعرين للسلعة في السوق التجارية . فالطلب على قطع التصدير دفع أسعارها إلى ما يقرب من ٥٨ ليرة سورية للدولار

التصديري ، والذي يتضمن ضريبة التنازل عن قطع التصدير لدى البنوك السورية للراغب بالحصول عليها .

لقد أدى تدهور سعر صرف الدولار في الأسواق المالية الدولية إلى نتائج سيئة على النقد السوري لارتباطه بصورة غير مباشرة بالدولار الأمريكي ، فبينما تستورد سورية معظم حاجياتها والتي تقدر بـ ٦٠٪ من إجمالي المستوردات من دول تدفع قيمتها بعملات تلك الدول الصعبة كالدول الأوربية واليابان التي ارتفعت قيمتها بالنسبة للدولار الأمريكي . ارتفعت قيمتها بالنسبة للدولار الأمريكي ، تحصل سورية على قيمة صادراتها والتي تزيد على ٩٠٪ بالدولار الأمريكي الذي انخفضت قيمته الشرائية بالنسبة للعملات الصعبة للبلدان التي تستورد منها سورية . وبالتالي تدني قيمة الليرة السورية مقابل العملات الأوربية والين الياباني .

إن تدهور سعر صرف الليرة السورية هو نتيجة عدة عوامل إذ لا يستهان بتأثير صدمة هبوط قيمة العملة اللبنانية على الليرة السورية .. ووجود نقص في العملات الأجنبية في القطاعين العام والخاص .. والتي أدى تهافتهما على شراء العملات الأجنبية إلى إشعال فتيل الطلب على هذه العملات .. مما خلق ضغطاً على الليرة السورية وأدى إلى ظهور أزمة حقيقية لليرة السورية في أوائل عام ١٩٨٥.

في بداية الثمانينات أدى عجز القطاع العام الواسع إلى وضع ضغوط على قيمة العملة السورية ، وكان رد فعل الحكومة إيقاف قابلية تحويل العملة السورية ، وبالتالي حرمان القطاع الخاص من الحصول على القطع الأجنبي الرسمي ، وحتى للمواد الضرورية المستوردة ، وعلى الفور توقف العاملون السوريون في دول الخليج عن تحويل

أجورهم من خلال القنوات الرسمية ، ونشأ سوق موازٍ للعملات الأجنبية « أوفشور » مرتكزاً في بيروت ليلبي حاجات القطاع الخاص من العملات الأجنبية لعدم وجودها في سورية . ففي منتصف عام ١٩٩٣ قدر سعر الصرف للعملة السورية بأربع مرات للسعر الرسمي لعام ١٩٨٣ .

وبالإضافة لذلك فإن السياسات الاقتصادية الخاطئة ، وانهيار أسعار القطن والفوسفات والنفط ، وانخفاض المعونات والقروض العربية .. وعائدات العاملين السوريين في الخارج ، والنفقات العسكرية أدت إلى تخفيض عام للاستثمارات الاقتصادية .. كذلك تقلص موجودات مصرف سورية المركزي نتيجة الضغوط الاقتصادية من المجموعة الأوربية ودول الخليج العربي إلى أقل من ٣٥ مليون دولار ... أي ما يغطي حاجة سورية من المستوردات الأساسية مدة أسبوعين فقط .

إن وجود سوق مواز يتنافس على المواد الأولية إلى جانب الاقتصاد الرسمي كان له إيجابياته وسلبياته على سياسة الحكومة ، ومن ناحية فقد فقدت الحكومة سيطرتها على الاقتصاد وحرم البنك المركزي من العملات الصعبة التي يحتاج إليها ، ولكن من ناحية أخرى فإن الاقتصاد المواز قدم الدخول والعمل لشريحة كبيرة من الشعب ، بين بائع للسجائر في الشوارع ، أو عامل في المنشآت والذين كانوا سيحرمون من العمل لو لم تهرب مواد البناء ، كذلك فإن قطع الغيار المهربة ساعدت على استمرار الصناعة في القطاع الخاص والعام .

وفي أيار عام ١٩٩٣ قامت الدولة بحملة استهدفت عمليات تهريب البضائع (الكهربائيات - الموز - الليمون - السجائر) والتي بلغ حجم التهريب فيها نحو ٣٠٠ مليون دولار وأصبح من الصعوبة الحصول على

هذه البضائع .

ويتساءل كثير من المحللين الاقتصاديين عن أسباب حملة الدولة على التهريب الذي استمر سنوات عديدة وشكل حلقة مهمة في الإقتصاد السوري لا يمكن الاستهانة بها وإن لم تلق الترحيب من أصحاب الدخول المحدودة .

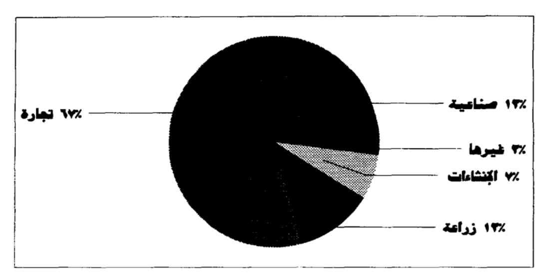
الكهرباء :

إن صيانة البنية التحتية لسورية كالكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية مهمة لتطور الاقتصاد ، ومشاكل الكهرباء تقف عثرة أمام عجلة التطور الاقتصادي والصناعي في سورية .. حيث قدرت الخسائر الناتجة عن الانقطاع المتكرر والطويل للتيار الكهربائي عن المصانع وضرب الإنتاج بما يقرب من مليار دولار سنوياً . وقد أدى انقطاع التيار الكهربائي في بداية التسعينيات إلى إيقاف بعض المصانع عن الإنتاج بصورة مؤقتة ، مما أضاف مزيداً من الخسائر للإقتصاد السوري . هذا وقد بلغ الإنتاج الكهربائي الإجمالي عام ١٩٩٣ /١٢٤٠٠/ ميغاوات ساعي، بينما بلغ الطلب حوالي / ١٥٤٠٠ / ميغاوات ساعي ، وتسيطر المؤسسة العامة للكهرباء على إنتاج وتوزيع الكهرباء وتحاول معالجة المشكلة الكهربائية على المدى المتوسط والبعيد ، حيث تم رصد ٤ . ١ مليار دولار لبناء محطات جديدة ، لإنتاج مايعادل ٣٧٠٠ إلى ٧٥٠٠ ميغاوات ساعي ، وقد بدأت محطتا تشرين قرب دمشق وزيزون بانتاج طاقة كهربائية قدرها ٢٥٦ ميغاوات للأولى و٢٧٥ ميغاوات للثانية . وتعد الدراسات الآن لإنشاء محطة في حلب بطاقة قدرها ١٠٠٠ ميغاوات ، ومحطة زارا بطاقة قدرها ٤٠٠ ميغاوات ، وهناك اتجاه للتحول في إنتاج الطاقة الكهربائية من المحطات الكهرمائية والبخارية إلى المحطات الغازية

والتي تنتج حالياً ١٦٪ من الطاقة الكهربائية ، وبانتهاء إنشاء المحطات الغازية فسيشكل إنتاجها ما يقرب من ٣٦٪ من الإنتاج الكهربائي العام ، ومن ناحية أخرى ، تعمل الحكومة على تجديد مراكز التحويل والكابلات الكهربائية حيث يفقد ما يزيد عن ٣٥٪ من الإنتاج الكهربائي السوري من خلال عمليات التحويل والاستعمالات غير المشروعة .

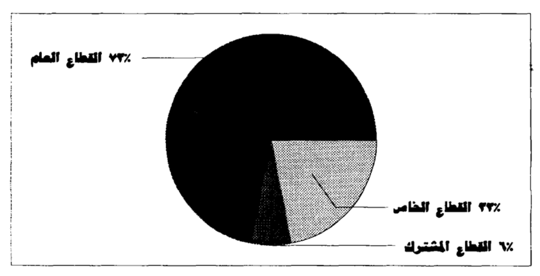
وقامت المؤسسة العامة للكهرباء برفع قيمة استعمال الكهرباء لتغطية تكاليف التوسع الكهربائي ، كما أن الزيادة الملحوظة في استعمال المولدات الكهربائية من قبل القطاع الخاص سمح لشركتين خاصتين باقامة مولدات في مناطق هامة من دمشق وحلب ، ومن ناحية أخرى طلبت وزارة الكهرباء السورية من أصحاب المصانع الخاصة إقامة مولدات تعمل بالديزل مما يعطي المجال لتوزيع الكهرباء على الاستهلاك المنزلي المتزايد وذلك يعطي فكرة عن احتمال ما قد ينشأ عن سياسة الانفتاح الاقتصادي المنضبط من تناقض أساسي في إجراءات إقتصادية متعددة الجوانب ومتشعبة . وفي قطاع الكهرباء أثبتت المؤسسة العامة للكهرباء على مدى السنوات عجزها عن تلبية الطلب المتزايد على الكهرباء مما أدى لتزايد إنقطاع التيار الكهربائي ، وهذا ما دفع المسؤولين السوريين للقيام بنشاط محموم لمعالجتها ، وذلك بتحسين خطوط الشبكات الكهربائية المتداعية ، لكن رئيس الوزراء السوري محمود الزعبي ربط أزمة الكهرباء بقدرة (٢٣٤٢) ميغا واط بما فيها المحطة الكهربائية على سد تشرين ، بالإضافة لازدياد الطلب بمعدل ١٢٪ سنوياً ، ورفض الحكومة استخدام المحطات الكهرمائية لسد الفرات حفاظاً على المياه لأغراض الزراعة والشرب مما أثر على الانتاج الكهربائي .

القروض المصرفية حسب الفعاليات الاقتصادية



المصدر مصرف سورية المركزي

القروض المصرفية حسب القطاعات الاقتصادية



المصدر مصرف سورية المركزي

مشاكل الاقتصاد السوري

التكاثر السكاني

كانت سورية في بداية القرن التاسع عشر تعاني من قلة السكان ونقص اليد العاملة اللازمة لإستثمار مواردها الطبيعية ، فالهجرات المتلاحقة إلى الأمريكيتين في بداية هذا القرن والتي ترافقت مع الحرب العالمية الأولى ، وكذلك الموجات الأخرى التي تبعتها في الستينات ، عقب صدور قوانين التأميم الاشتراكية ، أدت إلى عدم نمو عدد السكان بصورة ملحوظة ، ولكن الفترة التي تلت هذا التاريخ اتسمت بالنمو وازدياد عدد السكان ، حيث شهدت البلاد بداية انفجار سكاني هائل ، وحدث تغيير جذري في التركيبة السكانية السورية نتيجة الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة ، مما أدى إلى ازدحام السكان في المدن بحثاً عن فرص عمل جديدة .

فبينما كان عدد سكان المدن يشكلون عام ١٩٦٠ « ٣٦٪ » أصبحوا يشكلون ٥٠ ٪ عام ١٩٩٤ وباتت المدن السورية الكبرى غير قادرة على تأمين الخدمات الضرورية لجميع السكان ، وهذا ما أدى إلى تصدع البنية التحتية لدمشق ، بحيث يمكن أن تصبح قاهرة أخرى بعد قرن من الزمان ، فقد زادت الكثافة السكانية على « ١٠ » آلاف نسمة في الكيلومتر المربع الواحد ..

كما نتج عن هجرة السكان من الريف إلى المدينة ارتفاع نسبة الجريمة وتلوث البيئة ونقص كبير في بيوت السكن ، حيث يعاني الكثيرون من صعوبة الحصول على سكن لائق ، فهم مضطرون إلى

السكن في أماكن بعيدة عن المدينة ، وأن كثيراً من أبناء الطبقة الوسطى يعيشون في مجمعات سكنية في ضواحي المدينة على طراز الدول الاشتراكية السابقة في أبنية عالية يقطن فيها كثير من أبناء الريف الذين هاجروا إليها خلال الخمسة عشر سنة الماضية ، ويسكن الكثير منهم في مخيمات اللاجئين في ضواحي العاصمة ، وأصبح الفقراء السوريون في ظل المتغيرات الاقتصادية الجديدة يطمحون للقيام بدور فعّال في دفع التقدم الاقتصادي للبلاد .

ولا تخفى الآثار السلبية للهجرة من الريف إلى المدينة ، حيث تشير الاحصاءات إلى نسبة لابأس بها من المهاجرين الجدد الذين يبحثون عن مصدر للعيش يتمتعون بمستويات تعليمية ومهنية منخفضة ، فنسبة الذين يحملون شهادة ابتدائية لاتزيد عن ٨٠ ٪ ، وهذا ما سبب تردي الوضع الاقتصادي والاجتماعي للفئة المهاجرة التي ليس لها مرتكزات اجتماعية عائلية في المدينة ، فهي تعمل في أنشطة غير منتجة لا تسمح لها خلفيتها الاقتصادية والثقافية باستخدام المرافق الصحية والاجتماعية ، وتفضل البقاء في وضعها الاقتصادي المتدهور على أن تعود إلى الريف خشية وصمها بالفشل .

من جهة أخرى ، فإن خصوبة المرأة تعتبر من أهم العوامل التي تؤثر على مستواها التعليمي « خصوبة المرأة هي متوسط عدد الأطفال الذين تنجبهم الأنثى خلال حياتها الزوجية » . وقد بلغت هذه الخصوبة في الستينات « ٨ » أولاد ، وفي السبعينات ٦.٨ ولداً ، وتراوحت في النصف الأول من التسعينات بين « ٤.٢ – ٤.٧ » ، وبالتالي فقد انخفضت نسبة الأمية بين الإناث من حوالي ٨١٪ عام ١٩٦٠ إلى ٧٣٪ عام

١٩٧٠ ، وإلى ما يقرب من ٣٠٪ عام ١٩٩٣ .

هذا ويبلغ عدد السكان المتمتعين بالجنسية السورية حسب آخر إحصاء لهم / ٨.٠٦ . ٢٧٦ . ١٥ / نسمة ، مع الأخذ بعين الإعتبار عدم وجود مصادر يركن إليها من حجم الهجرة الخارجية ، إلا أنها تقدر بـ « ٩ . ٦ » بالألف ... إلا أن هذه الهجرة تحولت إلى هجرة عكسية نتيجة المتغيرات والأحداث الدولية والعربية الحاصلة وخاصة عقب حرب الخليج .

وتشير إحصائيات التعداد السكاني لسورية لعام ١٩٩٤ إلى أن حجم السكان قد تضاعف حوالي ثلاث مرات بين عامي ١٩٦٠ - ١٩٩٤ ويعتبر النمو السكاني السوري من أعلى المعدلات في العالم ، وقد تراوح خلال تلك الفترة من ٨ . ٣٢ بالألف في الستينات إلى ٥ . ٣٣ بالألف في السبعينات ومع قدوم التسعينات من هذا القرن بلغ ١ . ٣٣ بالألف ، أو مايزيد على ٤٢٠ ألف نسمة سنوياً ، وينعكس هذا الوضع بصورة واضحة على سوق العمالة . فأكثر من ٥٥ ٪ من سكان سورية هم دون سن « ١٨ » . وبالتالي يشكلون فئة مستهلكة من سكان الوطن .

فقد ارتفع عدد سكان سورية من خمسة ملايين نسمة عام ١٩٦٣ إلى ١٣٨١٢ مليون عام ١٩٩٤ ، ويتوقع أن يزيد على ١٨ مليون في نهاية هذا القرن .

هذا وتوجد هناك شريحة كبيرة من النساء وكبار السن هم خارج سوق العمالة ، وحسب تقديرات المكتب المركزي للإحصاء ، فإن القوى العاملة في سورية لم تتعد ٥ . ٣ مليون شخص عام ١٩٨٩ أو مايقارب من ٢٦٪ من مجموع السكان ، ولاتتعدى القوة النسائية العاملة ١٦ ٪ من

مجموع القوى العاملة . يعمل منهن ٩٠٪ بينما تبلغ البطالة بينهن ١٠٪ ، وتظهر الإحصاءات أن ٢٢ ٪ من القوى العاملة في سورية تتمركز في القطاع الزراعي و ٥٠ ٪ في قطاع الخدمات و ٢٨ ٪ في القطاع الصناعي ، وتبلغ نسبة مشاركة الإناث في الزراعة ٤٠ ٪ .

وتشير إحصاءات المكتب المركزي رسمياً إلى أن عدد العاطلين عن العمل لا يتعدى « ١٨٠ » ألف شخص أي ما يعادل ٦ ٪ من القوة العاملة ، ولايتعدى سوق العمالة ٢٥ ٪ من السكان ، ولاتعطي هذه المعلومات صورة صحيحة عن وضع البطالة في سورية ذلك أن كثيراً من العاطلين عن العمل يكفون البحث عن عمل بعد محاولات عديدة . ولايمكن تناسي البطالة المقنعة ، حيث يعمل البعض بضعة أيام في الاسبوع والموسمية أيضاً ... فآلاف الخريجين من المعاهد منذ عام ١٩٨١ بدون عمل ... إن الأرقام الرسمية عن البطالة ، ماهي الا ذر للرماد في العيون .

ويتمركز معظم المتعلمين في المدن السورية ، حيث تبلغ نسبة الأمية في سورية حوالي ٣٠ ٪ من سكان البلاد ، إلا أن هذا الرقم ينعكس بصورة سلبية على الوضع الثقافي والمهني ، حيث يوجد كثير من العمال ممن لم ينهوا تعليمهم الابتدائي ، ولا تتعدى كفاءة كثير من الحرفيين التعلم من خلال الممارسة وبدون تأهيل مدرسي مهني ، مما يؤدي إلى قلة العمال الفنيين المهرة ووجود أعداد كبيرة من المهندسين الجامعيين في سوق العمالة ، ممن لا تتوفر لهم فرص العمل أو لا يجدون العمال الفنيين الذين يستطيعون الاعتماد عليهم لانجاز أعمالهم على الوجه الأمثل .

وتكشف المعطيات السكانية الجديدة عن وجود مشكلة سكانية ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وإنسانية ، فارتفاع معدل النمو السكاني وتشكيل الأسر ، وتفريغ المناطق الإنتاجية الزراعية في الريف لمصلحة المدن بالإضافة إلى التركيبة السكانية ذات الوجه الطفولي والتي لها أبعادها الإقتصادية مما يؤدي إلى أخطار اجتماعية وسلوكية واقتصادية ، حيث ارتفع سن الزواج إلى (٢٦ - ٣٠) سنة عام ١٩٩٤ ، وانخفضت نسبة الأمية ، إلا أنها ترافقت بزيادة البطالة .

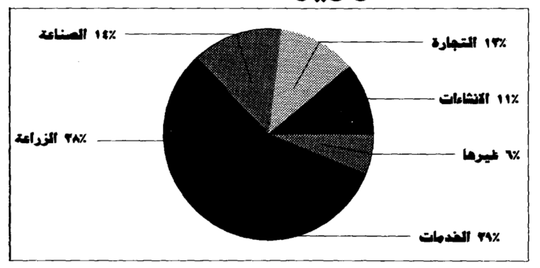
والسؤال : هل تسلك سورية الطريق السكاني المصري ، وهل سيتم احتواء النمو السكاني المتزايد على حساب النمو الاقتصادي السوري .

إن أي سياسة اقتصادية جديدة لابد من أن تأخذ بعين الاعتبار إيجاد فرص عمل جديدة لما يعادل ٢٠٠ ألف شخص سنوياً ... بينما تبلغ كلفة إيجاد عمل جديد في سورية نصف مليون ليرة سورية ، وهذا يعني استثماراً سنوياً بما يعادل ١٠٠ مليون ليرة سورية لاستيعاب جميع الراغبين بالعمل ، وفي الحقيقة فإن الاستثمارات السنوية السورية تبلغ « ٤٠ » مليون ل .س .

إن الناتج المحلي السنوي ينخفض بحيث لا يستطيع أن يواكب المتطلبات المعيشية لعدد السكان المتزايد ، وتتسع الفجوة الاقتصادية على مدى السنوات بين الناتج المحلي والمتطلبات المعيشية ، حيث بلغت ١ . ٩٨ مليار ل . س خلال سنوات « ١٩٨٥ - ١٩٩٠ » ، وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن عدد السكان يتضاعف كل عشرين عاماً ، فإن التنمية الاقتصادية السورية لابد من تغييرها ، وإن نسبة الإعالة المرتفعة في

المجتمع تشكل عبئاً ثقيلاً على العاملين والمجتمع بصورة عامة .. إن الإحصاءات السورية تدل على أن ربع سكان سورية يعيلون الثلاثة أرباع الآخرين ، وللمحافظة على المستوى المعاشي الحالي للسكان لابد من زيادة نسبة العاملين ، وفي الحقيقة فإن ما يزيد على ٣.٥ مليون من القادرين على العمل ، ويشكلون ما يقرب من ٣٠ ٪ من السكان ، يعانون من البطالة لعدم وجود عمل لهم .

توزيع العمالة



المصدر المجموعة الاحصائية السورية

الإصلاح الإقتصادي

إن الإصلاح الإقتصادي يحتاج إلى مواجهة قوى إقتصادية تخشى أن تفقد كثيراً من الإمتيازات ... كشبكات التهريب التي ترى في أية خطوة من خطوات الإصلاح تدميراً لمصالحها .. لذلك تقف حائلاً أمامها بحجة المحافظة على المكاسب .. إن الملامح الأساسية للإقتصاد السوري تتبدى من خلال إشتراكية الدولة أو التخطيط المركزي .. وأنه لابد من تعميق الإجراءات الإقتصادية لتشمل أكبر عدد من المواطنين في القطاع الخاص .. فالإجراءات الحالية لاتطال فوائدها إلا فئة قليلة من كبار الرأسماليين .. فهل ما يحدث هو إنقلاب إقتصادي يخالف الشعارات الإقتصادية التي طرحت على مدى العقود الثلاثة الماضية أم هو مجرد تصحيح مسار الإقتصاد . مما لاشك فيه أن تغييرات إقتصادية على درجة كبيرة من الأهمية تأخذ دورها على الساحة السورية ، والقرار الإقتصادي السوري بات يقرر على أعلى المستويات السياسية ، ذلك أن ما يقلق المسؤولين السوريين الآثار السلبية مما قد يخلفه تطبيق الإنفتاح الإقتصادي من إنعكاسات إجتماعية واقتصادية وحيث يمكن للإقتصاد السوري استيعابه وهضمه من دون آثار جانبية .

على أن ما يسمى بالإصلاحات الإقتصادية السورية ما هي إلا عملية تكيف مع الأوضاع الجديدة القائمة ، واستمرار لسياسة إقتصادية راسخة . ولكن من خلال ممارسة نهج جديد .. فلا يمكن للإقتصاد أن يتطور بمعزل عن العوامل والمتغيرات الإقتصادية الدولية .. على الرغم من أن هذا الإقتصاد يملك بعض المقومات التي تعطيه بعضاً من الحرية في اتخاذ قراراته الإقتصادية بعيداً عن الضغوط الخارجية وبشكل أقل من جيرانه من الدول العربية . فسورية تستورد كثيراً من المواد الأولية

وتصدر بترولها وتعتمد على المعونات العربية ، وترتبط بالعالم الغربي والذي يتجه نحو تحرير مبادلاته التجارية بعلاقات واسعة .. لذلك كان على سورية أن تتعامل مع هذه المتغيرات لتندمج في الإقتصاد العالمي ..

وتتجه سورية إلى مزيد من تدعيم علاقاتها الإقتصادية مع الدول العربية عقب حرب الخليج ، بعد فتور دام عقوداً عديدة .. فالشق الإقتصادي من إتفاق دمشق ينص على منح سورية معونات على مدى عشر سنوات ... كذلك لا يمكن إغفال التنسيق الإقتصادي مع مصر .. بيد أن الإتفاق اللبناني السوري من الأهمية بمكان حيث أفسح المجال لقيام مشاريع إقتصادية مشتركة كالشركة الزراعية السورية – اللبنانية .. وسمح للسلع اللبنانية بدخول الأسواق السورية معفاة من الرسوم الجمركية ..

والرئيس الأسد يدرك تماماً أن هذه الضغوطات الإقتصادية التي تتعرض لها سورية ما هي إلا لتغيير وجه سياستها ... ولكنه لن يقوم بتغييرات سياسية جذرية من أجل المعونة الإقتصادية العربية ... حيث لا يمكن فصل المشاكل الإقتصادية لسورية عن دورها السياسي في المنطقة .. وقد بدا ذلك واضحاً عندما اتهمت الولايات المتحدة والمجموعة الأوربية سورية بضلوعها في حادثة إرهاب غير مبرهن على صحتها في الثمانينات ... حيث خفضت بريطانيا تجارتها مع سورية ... وقامت الدول الأوربية بما يشبه المقاطعة الإقتصادية ... لقد تركت السياسة السورية بصماتها على الإقتصاد فالقطيعة مع العراق منذ أكثر من عقد من الزمن أدت إلى إغلاق خطي أنابيب النفط العراقية المارة عبر الأراضي السورية ... وفي الوقت نفسه تطورت العلاقات السورية – الإيرانية عقب قيام الجمهورية الإسلامية في إيران ... وتم عقد إتفاقيات إقتصادية كان أهمها الإتفاق النفطي ...

وقد تلقت سورية منحاً وقروضاً من الدول العربية في قمة بغداد عام ١٩٧٩ من خلال دول المواجهة مع اسرائيل وبموجبها حصلت سورية على ١.٨ مليار دولار سنوياً .. ولكن بعض دول الخليج توقفت منذ منتصف الثمانينات عن دفع التزاماتها أو تخفيضها .. لإستيائها من الموقف السوري اتجاه الحرب العراقية الإيرانية ... حيث وقفت تلك الدول إلى جانب العراق في حربه مع إيران ... ولاتختلف هيكلة الإقتصاد السوري في بداية الفترة الرئاسية الرابعة إلا من خلال التركيز على النمو الإقتصادي ، والحرية الإقتصادية ، وتقليل الإهتمام بالتوزيع العادل للدخول ، وتراجع الإستمرار في التطبيق الإشتراكي ، فالإصلاحات الإقتصادية ليست مهمة من حيث نوعيتها ، بل بقدر الإتجاه الإقتصادي المتحرر ... ولكن أي تغيير إقتصادي جذري في هيكلة الإقتصاد يعني تغيير الطبيعة السياسية للدولة .. ذلك أنه من خلال السياسة الإقتصادية تكمن السيطرة السياسية .. وعلى ما يبدو فإن مخطط السياسة الإقتصادية السورية كان مهتماً بالإدارة اليومية للشؤون الإقتصادية والحاجات الآنية للدولة دون اتباع استراتيجية تتناول جميع العوامل التي تمر بها البلاد .. ويمكن وصفها بأنها سياسة إدارة أزمات إقتصادية ..

إن أمام الحكومة السورية مسار طويل لتحقيق الإصلاح الإقتصادي المرجو ، ذلك أنه من الصعوبة بمكان الإنتقال من إشتراكية الدولة إلى اقتصاد السوق دون تعريض البلاد لأزمات إقتصادية تحدث تضخماً مفاجئاً ، كما حدث في الإتحاد السوفيتي "سابقاً " ، لذلك فإن الإجراءات

الإقتصادية السورية البطيئة لها ما يبررها ... ولكن لابد للقرارات الإقتصادية في المرحلة القادمة من معالجة الأمور التالية :

١- تراجع إنتاجية القطاع العام الصناعي ...
٢- تحمل موازنة الدولة لتمويل عجز القطاع الصناعي ..
٣- الفجوة الواسعة بين الأجور والأسعار ..
٤- عدم قدرة القطاع العام على مجاراة زيادة الأسعار ..
٥- استيعاب الزيادة في اليد العاملة ..
٦- تأثير تقلص الموارد المائية على الزراعة ..
٧- ضعف شبكات الإتصالات الهاتفية وتأثيرها السيء على الصناعة والتجارة ..
٨- الفساد الإداري في الدولة والقطاع العام ..
٩- البيروقراطية المعقدة ...
١٠- الهجرة من الريف إلى المدينة .. وما تفرزه من مشاكل إجتماعية وصحية وخلقية ..
١١- عدم توفر السكن اللائق في المدن وخاصة دمشق التي تعاني إكتظاظاً سكانياً رهيباً .. وارتفاعاً في أسعار المساكن مما يتجاوز قدرة المواطن العادي .

وعلى الرغم من الخطوات الهامة التي اتخذتها الحكومة على طريق الإنفراج الإقتصادي فإنها لم تقدم أي مبادرة لتأسيس مصرف متخصص لتنمية الصادرات السورية أو إنشاء مؤسسة تأمين لضمان الصادرات السورية ضد المخاطر التجارية ، وغير التجارية ، كما لم تحاول الاستفادة من البرامج الإقليمية لتحسين التصدير والصناعة مثل برامج تمويل

التجارة العربية ، ولازالت العوائق منتشرة في مجال الإدارة الإقتصادية والتمويل والسياسات النقدية والمالية وتحديد الأسعار وتطوير السياسات الإستثمارية . ولاتزال كثير من شركات القطاع العام ومؤسساته تسيطر على التصدير ، فالمؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب تسيطر على تجارة وتصنيع جميع أنواع الحبوب وتصدير القمح والشعير ، بينما تسيطر المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان على الأقطان وبذورها ومشتقاتها ، كما يسيطر مكتب تسويق البترول على تصدير النفط السوري ومنتجاته .

وتشارك ما يقرب من « ١٠٠ » شركة من شركات القطاع العام الصناعية في عمليات التصدير . ويتطلب التصدير في إطار إتفاقيات المدفوعات الثنائية إجازات خاصة ، بينما لا تخضع الصادرات الأخرى إلى إجازات ، وعلى المصدر السوري بيع القطع الأجنبي للمصرف التجاري السوري خلال مدة لا تتجاوز أربعة أشهر من تاريخ شحن البضاعة إلى الخارج .. حيث سمح لمؤسسات القطاع العام بالإحتفاظ بنسبة ١٠٠٪ من القطع الأجنبي الناجم عن التصدير و ٧٥٪ لشركات القطاع الخاص ..

وسمح للشركات العامة والخاصة بفتح حسابات مصرفية بالقطع النادر ويتم بيع حصيلة التصدير بالسعر التشجيعي ، والتي تقل بعض الشيء عن أسعار السوق الحرة .

ولا تعتبر سورية غنية بالمواد الخام الأولية وتقوم بتصنيعها وتصديرها على شكل مواد مصنعة ، ولا تملك قطاعاً صناعياً متطوراً ومتنوعاً وواسعاً يقوم بتصدير المعدات والأجهزة الالكترونية

والكهربائية .. وليس في سورية شركات صناعية كبرى تعمل على المستوى العالمي تستطيع تقديم دعم في تنويع الصادرات وتطويرها ، فهذه الشركات تحتاج إلى دعم وتمويل كبير ومساعدات فنية كبرى ، وعليه فإن السياسة الإقتصادية الحالية تتمحور حول الشركات الصغيرة والمتوسطة وبخاصة التحويلية التي لديها القدرة على التصدير ، والتي تستطيع أن تتطور من خلال خبرات محلية نتيجة المكننة الحديثة وانخفاض الأجور ، وتتمركز في قطاع النسيج والدباغة والنفط والفوسفات بالإضافة إلى صناعة الإسمنت وبعض الصناعات الدوائية والهندسية الصغيرة الحجم حيث بلغ عدد تلك الشركات ما يزيد على مئتي شركة تصديرية .

وعليه لابد من إيجاد صناعات تصنع سلعاً مطلوبة في الأسواق العالمية والتوسع فيها . وخاصة في مجالات التقنية الحديثة والكهربائيات ، ولا تستطيع سورية حالياً المنافسة على المستوى الدولي سوى في مجال المنسوجات والألبسة والأحذية في ظل السياسة الإقتصادية الحالية . وتتسم الصناعات العالية التقنية بمرونة دخل عالية حيث يرتفع الطلب عليها بارتفاع الدخل ، وتبقى هذه البضائع مطلوبة وغير معرضة للأزمات ، وبالطبع فإن هذه سياسة تتطلب تغييراً جذرياً في السياسة الإقتصادية السورية ، والتركيز على الطلب بدلاً من العرض ، وبمعنى آخر الولوج في إنشاء صناعات مطلوبة دولياً تستخدم التكنولوجيا الحديثة .

ولقد تم في سورية الدخول في هذه الطريق بإنشاء المصانع

الكيماوية ومصانع الأدوية والمحركات الكهربائية ، ولكن إنتاج تلك الصناعة تمحورت في السوق الداخلية السورية ، ولم تخَرَج إلى المنافسة العالمية ، ولم تهتم بالتصدير الذي هو المجال الرحب لتطوير قاعدة صناعية عريقة ومتطورة وبقيت الصناعة السورية تعاني من الروتين الإداري والتعقيدات الإقتصادية ... كذلك فشلت سورية حتى الآن بالدخول في صناعة التكنولوجيات العالية مثل صناعة الأجهزة الالكترونية و الكمبيوتر وبرامج الكمبيوتر ووسائل الإتصالات الحديثة .. حيث استطاعت كثير من الدول النامية تثبيت أقدامها والمنافسة في المجال الدولي .. هذا على الرغم من وجود أعداد كبيرة من المهندسين والفنيين والعاطلين عن العمل .

إن أي إصلاح إقتصادي سوري يجب أن يعتمد على منح جميع أفراد الشعب فرصاً إقتصادية متكافئة ، فبينما تتوفر الفرص الإقتصادية لكبار رجال الأعمال لتحقيق أرباح تزيد على ١٠٠٪ ، لا يستطيع الشباب المبدع لتحقيق مطامحه المشروعة من خلال الإجراءات الإقتصادية .

فما هي الشروط الموضوعية لتطوير الإقتصاد السوري لكي نتجاوز المعوقات التي تقف حائلاً دون بلوغ الأهداف الإقتصادية :

١- الظروف النفسية الإجتماعية الإقتصادية .

٢- تلازم الكفالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي .

٣- تمويل المشاريع .

٤- تحديث الاقتصاد « الصناعة - الخدمات - الزراعة ... الخ » .

٥- الكفاية الانتاجية .

٦- ربط التشريع المالي بالنمو الاقتصادي .

٧- تنسيق سياسة الانفاق الحكومي مع السياسة النقدية .

إن دعائم الظروف النفسية للنمو الاقتصادي هو الاستقرار السياسي والذي تنعم به بلادنا ، وإن كان الاستقرار السياسي مرتكزاً هاماً للنمو الاقتصادي ، إلا أن من مفرغاته وضوح السياسة الاقتصادية والاجتماعية للحكومة وثبات برامجها ، مما يعطي الثقة للمواطن حيث تتسم سياسات الحكومات السورية على مدى الأيام بعدم وضوحها ، فلابد أن يثق المستثمر بمستقبل استثماراته ويطمئن العامل على حقوقه الاقتصادية والمالية من التآكل في ظروف تشريعات متناقضة .

إن عملية التنمية الاقتصادية هي عملية مستمرة ، ولابد من تلازمها مع الاستخدام البشري الكامل ، أو بكلمة أخرى القضاء على البطالة الظاهرة والمقنعة لتوفير العمل اللائق والمستوى المعاشي المقبول للعامل والفلاح وسواد الشعب ، التي تستهلك معظم السلع والخدمات المنتجة ، فتوزيع الدخل العادل ، والاستخدام الكامل للعمالة الوطنية هما من دعائم تطور الاقتصاد ، فمن يشتري تلك السلع والبضائع المصنعة إذا لم يكن بيديه السيولة النقدية الكافية ، فالقضاء على البطالة وتوزيع الدخول بقدر ما هو نتيجة من نتائج التنمية الاقتصادية ، فإنه أحد أسبابها ، وليس الهدف من الاستثمارات الاقتصادية زيادة الانتاج القومي فحسب بل تحقيق الرفاه الاقتصادي الاجتماعي لسواد المواطنين .

وعلى الرغم من الخطوات الجيـدة لتطوير الصناعـة السـوريـة ، فـلاتزال صناعـاتنا في بداية الطريق ، ونطاق انتـاجـهـا ضـيق ونسبـة مساهمتها في الدخل القومي ضعيفة ، ويعود السبب في تعثر التصنيع في سوريـة إلى عدم تحديد الصناعات القابلة للنجاح من خلال دراسات الجدوى الإقتصادية ، وإغراق الأسواق ببضائع استهلاكيـة متشابهة وتدني الكفاية الانتاجيـة ، أي مردود العمالة ، مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة التكلفة . وبالتالي انخفاض دخل العامل والمستثمر وعدم قدرة البضاعة المنتجة على المنافسة في الأسواق الدوليـة .

كذلك فـإن عـدم تطبـيق الأسـاليب الحديثـة في التـسـويق العـالمي للبضائع السورية ، وعدم وجود سياسـة حمـاية للمنتـوجات السـورية مبنيـة على أسس متينـة . وعدم وجود مؤسسات تمويل صناعيـة سـوريـة كبيـرة ، فليس هناك سياسـة ماليـة متكاملة لتجـميـع الإدخار القومي وتكوين رأس المال السـوري ، واستـثـمـاره ، أو بالأحرى التـمـويل المحلي للمشاريع ، وتشجيع زيادة المدخرات القوميـة بمختلف أوجهها من صغار المدخرين إلى كبار الرأسماليين ، وتعبئة تلك المدخرات واستثمارها في المشاريع الإنتاجيـة .

سوريا والسلام الإقتصادي

لعبت الدوافع الإقتصادية دوراً كبيراً في قرار مصر عقد صلح منفرد مع اسرائيل نتيجة أزماتها الاقتصادية الحادة ، كما كان إفلاس منظمة التحرير الفلسطينية من الأسباب المباشرة لاتفاق غزة - أريحا ، والآن فإن معاهدات صلح مع سورية ولبنان في مفكرة العمل الدولي . ولابد لنا من التساؤل عن التأثيرات الاقتصادية لمعاهدات صلح عربية إسرائيلية على المنطقة .

إن المضمون الاقتصادي هو محور الصلح واتفاقيات السلام مع العرب ... فبقدر ما هو نتيجة للسلام .. فإنه ضرورة لبقاء إسرائيل وسلامتها .. فالضمانات الأمنية والسلاح لن تحمي إسرائيل .. بقدر الضمانات الإقتصادية التي هي أثمن سلاح من خلال إنشاء علاقات عربية إسرائيلية تعتمد على الإقتصاد التكنولوجي الإسرائيلي وتضمن انتقال البضائع الإسرائيلية إلى العرب .. مما يسهم في نقل الأفكار ، ويصبح تهديد السلام الإسرائيلي المندمج مع العرب تهديداً للمصالح الإقتصادية العربية ، ويصبح المعارضون عائقاً ويتحولون إلى مجموعة من المشاغبين هدفهم تقويض المنافع العربية ..

ويدور جدلٌ في العالم العربي حول المضمون الاقتصادي للسلام وهل يكون الإنفراج السياسي بداية انفراج اقتصادي للمنطقة ؟ لا يستطيع أحدٌ التنبؤ بالمستقبل العربي ، ولكننا لانحتاج إلى عرّافين على ما يبدو فالطريق قاتم ، وهل إلقاء السلاح هو مفتاح الرخاء الاقتصادي للمنطقة ؟ تختلف الآراء الاقتصادية حول العلاقة بين النمو الاقتصادي لبلد ما والإنفاق على التسلح العسكري . فبينما تذهب بعض النظريات الاقتصادية إلى فائدة صناعة السلاح وبناء القوة العسكرية في أوقات

الشدة والأزمات الاقتصادية ، يعترض فريق كبير من الاقتصاديين بأن البحبوحة الاقتصادية الناتجة عن الانفاق العسكري زائفة لأنها تحول الموارد الطبيعية للإنتاج المدني للشعب إلى إنتاج غير ذي جدوى ، ولكن الجواب ليس بهذه السهولة ، إذ تختلف درجات التطور الاقتصادي والتقدم الصناعي وتوفر المواد الأولية من دولة لأخرى ، فقد تكون الموارد البشرية من الكثرة كما في الصين والهند ، أو وفرة المواد الأولية كالولايات المتحدة .

وهنا لابد من بحث تأثير البناء العسكري السوري على التطور الاقتصادي والاجتماعي ، من خلال كون سورية دولة صمود أمام إسرائيل خلال العقود الماضية ، والتأثيرات المضادة لعمليات نزع سلاح المنطقة على الاقتصاد السوري ، وتأثير خفض النفقات العسكرية السورية ، وحجم قواتها المسلحة في حال الوصول إلى إتفاقية سلام سورية - إسرائيلية ، ومدى انعكاسها على الاقتصاد السوري ، وإذا كانت الدوافع الاقتصادية قد لعبت دوراً مركزياً في قرار مصر عقد صلح مع اسرائيل نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية . فالدوافع السورية أبعد ما تكون اقتصادية ذلك أن احتمالات عقد معاهدة صلح مع اسرائيل هي في مفكرة العمل العربي ، فما هي الفوائد الاقتصادية القصوى لسورية والأردن بوجه خاص ؟ وما الذي يجعل هذا السلام مختلفاً عن سلام كامب ديفيد الاقتصادي ؟ الذي جلب كثيراً من المصاعب الاقتصادية لمصر والذي لايحقق أية فوائد اقتصادية مباشرة لسورية والأردن ، بل قد تكون النتائج سلبية . فليس هناك من ضمانة ، ومن المستبعد أن لايكون للصلح مع إسرائيل تأثير يذكر على البنية الاقتصادية السورية فلابد أن تؤخذ التأثيرات المعنوية التي ينتجها السلام على الاقتصاد السوري

، فطبيعة التسوية المتوقعة لها علاقة بالمشاعر الشعبية العربية والتي قد تُرفض ما يسمى بالإندماج الإقليمي الاقتصادي ، فهناك ترابط بين الأمور السياسية والإقتصادية .

وعلى الرغم من تعقيدات حساب الموازنات العسكرية للدول العربية ، فإن نظرة على الإحصاءات الرسمية لعقد السلام المصري الإسرائيلي تدل على تكبد الخزينة المصرية أضعاف المليارات من الدولارات خلال تلك الفترة بالمقارنة مع عقود المواجهة مع إسرائيل .

يمكن تلخيص الفوائد الاقتصادية لسلام عربي إسرائيلي على سورية والأردن والتي يتوهمها البعض ويرددها البعض الآخر كالتالي :

١- تخفيض الإنفاق العسكري العربي .
٢- إلغاء الديون الأجنبية .
٣- المعونات المالية الدولية .
٤- الاستثمارات الأجنبية .
٥- التعاون الاقتصادي الإقليمي .
٦- السياحة .

وسنستعرض بالتحليل والشرح تلك التوقعات والأوهام .

والسؤال : إذا كانت النفقات العسكرية كبيرة فما هي آثارها على الاقتصاد السوري ؟ وهل امتصت الطاقات الوطنية سلباً أم أنها كانت أحد أسباب تطور الاقتصاد الوطني ؟ وكيف أمكن لاقتصاد محدود الإمكانيات تمويل العبء العسكري لمدة طويلة ؟

إنها تساؤلات جديرة بالتحليل وتعتمد إلى حد ما على فهم تطور التاريخ الاقتصادي السوري ومرتكزاته الاقليمية والدولية ، والدور السوري في المنطقة العربية . ومن جهة أخرى لابد من تحليل مصادر الإنفاق العسكري وتأثيره على الإقتصاد السوري ، لنصل إلى الطفرة النفطية . حيث جنت سورية أموالاً طائلة بصور مختلفة إذ بلغت تحويلات العاملين السوريين في الخليج (٥.٤) مليار دولار بين عامي (١٩٧٣ - ١٩٧٩) أو حوالي (٨٠٠) مليون دولار سنوياً (٦) .

هذا وقد ارتبط تطور الاقتصاد السوري ونموه بالأحداث الدولية على مدى نصف القرن الماضي التي تركت بصمات لا يمكن إزالتها ، فموقف سورية في السياسة العالمية منحها فوائد اقتصادية من الحرب الباردة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة وما تبع ذلك من توترات سياسية أو حروب دولية وإقليمية . حيث استفاد الاقتصاد السوري من الأزمات العالمية . فالحرب العالمية الثانية ، والحرب الكورية ، وحرب حزيران لعام ١٩٦٧ ، وحرب الكونغو ، وحرب عام ١٩٧٣ ، والحرب العراقية الإيرانية ، وعاصفة الصحراء لها أهميتها في تطور الاقتصاد السوري .

ومنذ نهاية الأربعينات والنصف الأول من الخمسينات تطور الاقتصاد السوري تطوراً ملحوظاً حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي ما يقارب (١٢٪) سنوياً ، معتمداً بصورة مباشرة على مصادره الداخلية التي تجمعت من العملات الصعبة خلال الحرب العالمية الثانية وماتبعه خلال الحرب الكورية ، بل لقد شكلت مخلفات الجيش البريطاني في سورية بعض الأسس لقيام الصناعة السورية خلال الأيام الأخيرة من الانتداب الافرنسي لسورية .

وحصلت سورية على دعم مادي ومساعدات عربية وهبات عقب حرب حزيران لعام ١٩٦٧ ساعدتها على استعادة طاقاتها السياسية والاقتصادية بل استطاعت الحصول على الهيبة والاحترام من الدول العربية عقب حرب تشرين لعام ١٩٧٣ بحيث أصبحت نقطة بداية لتدفقات مالية ضخمة .

إن تدفق الأموال الخارجية على سورية نتيجة العوامل السابقة خلق نوعاً من الرخاء العام ، ومكن سورية من الصمود والتصدي بل محاولة الوصول عسكرياً إلى التكافؤ الاستراتيجي مع إسرائيل . وحولت البلاد تدريجياً إلى مجتمع استهلاكي . وبالطبع فإن الفوائد الاقتصادية لم تذهب إلى الجميع .. بل لبعض الطبقات الاجتماعية التي جمعت أموالاً كبيرة كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة للحروب أو الأزمات الاقتصادية والتدفق المالي النفطي .

فالأثرياء السوريون استفادوا إلى حد كبير من حرب عام ١٩٦٧ ومن النزاعات الاقليمية والدولية ؛ والسؤال إذن لماذا ظهرت أزمات اقتصادية في سورية ؟ بل ما سبب الأزمة الاقتصادية في الثمانينات ؟ إنه مما لا مجال للشك فيه أن الضغوط الاقتصادية من قبل دول المجموعة الأوربية ، بل المقاطعة الاقتصادية ، وتخفيض الدعم المالي العربي والإدارة غير الكفؤة في بعض مؤسسات القطاع المالي ، والقيود الإقتصادية والمالية على القطاع الخاص ، والنموذج المركزي للإقتصاد هي الأسباب المباشرة .

وبالتالي فالأزمات الاقتصادية في الثمانينات لم تكن نتيجة مباشرة للنفقات العسكرية السورية ، فمعاناة ذوي الدخل المحدود تعود

للسياسات الاقتصادية وعدم الكفاءة الإدارية الاقتصادية آنذاك .

ويعتقد البعض أن تخفيض النفقات العسكرية سيعود بالنفع على الاقتصاد ، من خلال زيادة عملية الرأسمال المنتج ، من خلال المدخرات الوطنية ، وخلق فرص جديدة للاستثمارات . وفي الحقيقة فالإستثمارات قد لاتكون الحل الاقتصادي ، والمهم طبيعة الاستثمارات وكيفية صرف النفقات الاستثمارية ، بل قد تكون الاستثمارات غير المناسبة سبباً في الأزمات الاقتصادية . أي أن معاهدة سلام تعقدها سورية مع إسرائيل ستخرج سورية منها في وضع عدم تكافؤ لموازين القوى العسكرية ، وبالتالي فمن المتوقع أن تبقى الميزانية العسكرية على ما هي أو ربما تزيد للأسباب التالية :

١- لقد تدهورت الأوضاع المالية لدول الخليج نتيجة التكاليف الباهظة لحرب عاصفة الصحراء وأدى ذلك إلى تخفيض موازنات تلك الدول بما فيها المساعدات للدول العربية والدعم المادي لدول الطوق العربية وبالتالي يمكن القول إن المعونات تنخفض تدريجياً إلى درجة التوقف ، وعليه فإن أي معاهدة سلام ستؤدي إلى وقف الدعم وسينعكس سلبياً على الإقتصاد السوري .

٢- إن وضع سوريا الجغرافي يتطلب وجود جيش دفاعي مستعد . فمعاهدات السلام مع إسرائيل لاتعني ذهاب قوتها النووية أو عدم متابعتها تسليح وزيادة قدراتها العسكرية وبالتالي فإن سورية مجبرة على زيادة نفقاتها العسكرية على المدى البعيد .

٣- إن النفقات العسكرية السورية قد بدأت بالتناقص التدريجي

منذ منتصف الثمانينات متقلصة نسبياً بالقيمة الحقيقية للناتج القومي السوري .

٤- إنهيار الدعم العسكري الروسي لسورية وظهور روسيا كدولة مصدرة للسلاح بالعملات الصعبة في أسواق السلاح الدولية وبالتالي إرتفاع أسعار السلاح .

وتصعب مقارنة الإقتصادين السوري والإسرائيلي لإختلاف النظام الإقتصادي المتبع في كلا البلدين . وعلى الرغم من أن المؤشر الإقتصادي قد يكون إلى حد ما مقبولاً على تطور بلد ما إلا أنه لا يكفي بحد ذاته . ولكن يمكن اعتبار العامل الإقتصادي واحداً من عدة مؤشرات كالرخاء الإجتماعي .

كذلك لابد من تحليل العامل الاقتصادي وإن كان الدخل القومي العالي يشير إلى رخاء البلد فإنه لايعكس بالطبع تطوره فدول الخليج العربي تتمتع بدخول قومية عالية نتيجة تصدير سلعة غير إنتاجية لاتعكس قدرة العمالة بل قيمة النفط وعليه فلابد من مقارنة بنية الدخل القومي للبلد من ناحية والميزان التجاري وميزان المدفوعات والدين الخارجي والتضخم ونمو القطاعات المنتجة التي تشكل عمود الاقتصاد من ناحية أخرى . فعندما نقارن الصادرات الإسرائيلية والتي بلغت حوالي (٥ . ٢ مليار دولار) عام ١٩٩١ بالصادرات السورية التي تقدر بـ (٦ . ٩٤٥ مليون دولار) (سعر حر ٥٠ ل . س الدول المجاورة) فإن حجم الصادرات الإسرائيلية يزيد أحد عشر مرة على الصادرات السورية وإذا قارنا الواردات الإسرائيلية التي بلغت ٢٥ . ١٥ مليار دولار عام ١٩٩٠

بالواردات السورية التي تقدر بـ (٦٥٤ مليون دولار) ، فإن المستوردات الإسرائيلية تبلغ ١٣ ضعفاً أكثر من المستوردات السورية ، وبالطبع فإن هذه المقارنة للميزان التجاري للبلدين ليست لها مدلولات اقتصادية كبيرة ولكنها تعطي فكرة عن حجم الإقتصاد الإسرائيلي ونموه وتوسعه من ناحية أخرى ، آخذين بعين الإعتبار أن الشعب الإسرائيلي لا يشكل سوى ٥ . ٣٨٪ من الشعب السوري وأن الأراضي الإسرائيلية لاتشكل سوى ٥ . ١٥٪ من مساحة سورية كما أن إسرائيل فقيرة بالموارد الطبيعية ماعدا الفوسفات والبوتاس الذي يستخرج من البحر الميت بينما يلعب الإنتاج النفطي السوري دوراً هاماً في الإقتصاد حيث ارتفع الإنتاج اليومي إلى حوالي (٧٠٠٠٠٠ برميل) يومياً ، أما اسرائيل فليس لديها إنتاج نفطي وتعتمد على استيراده من مصر حسب إتفاقية كامب ديفيد وتعاني أيضاً من قلة المياه التي تشكل ضرورة ملحة للتقدم الزراعي والصناعي . وتتمتع إسرائيل بنسبة عمالة عالية تقدر بـ ٥٥٪ بالمقارنة مع سورية .

ومن ناحية أخرى فإن إسرائيل تستفيد من الهجرة الجماعية من الدول المتقدمة كالإتحاد السوفييتي السابق ودول أوروبا الغربية حيث يشكل أصحاب التقنيات العالية حوالي نصف المهاجرين من اليهود سنوياً ، مما يؤدي إلى دفع إسرائيل إلى مقدمة الدول المتقدمة صناعياً حيث بلغت نسبة المشاركين من التقنيين وأصحاب الإختصاصات العليا حوالي ١٧٪ من العاملين في الصناعات الإسرائيلية وهي من أعلى النسب في العالم حيث لاتتعدى ٧ . ١٣٪ في الولايات المتحدة ، ١٤٪ في

أوروبا الغربية في دول المجموعة الأوربية . وتتميز إسرائيل بوجود عمالة ماهرة ومتطورة نتيجة إنخفاض نسبة الأمية التي لاتتعدى (٩٪) بالمقارنة مع سورية . وقد انعكس التقدم التقني الإسرائيلي بوجود ١٨٠ مركزاً للبحث العلمي تمول الحكومة الإسرائيلية مايقرب من ٤٠٪ من ميزانياتها السنوية ، وينفق عليها مايقرب من ٣٪ من الناتج المحلي الإسرائيلي . كذلك تتلقى هذه المراكز معونات ومنح من الولايات المتحدة وأوروبا الغربية كمنحة ٤٠٠ مليون دولار من الولايات المتحدة لتطوير صاروخ السهم ، ويعمل في هذه المراكز مايقرب من ٦٠.٠٠٠ ألف شخص .

ومع أنه يوجد في سورية عدد من مراكز الأبحاث فإنها تتميز بقلة العاملين فيها وانخفاض ميزانيتها بشكل لايمكن مقارنته مع إسرائيل .

كذلك فإن قطاع النفط والزراعة لايزال يسيطر على الإقتصاد السوري حيث بلغ الإنتاج الصناعي السوري عام ١٩٩١ /٦ . ٣٥٪ / ، بالمقارنة مع إسرائيل التي يشكل الإنتاج الصناعي فيها ٨٨٪ من الإنتاج الإسرائيلي .

ولاستكمال دراستنا لابد لنا من بحث تأثير النفقات العسكرية على التسلح . إذ يعتقد بعض الإقتصاديين أنه سيكون لسلام سوري – إسرائيلي تأثير إيجابي على الإقتصاد السوري من خلال تخفيض النفقات العسكرية السورية الباهظة ، حيث تشكل نفقات الأمن القومي السوري (٣٠٪) من الإنفاق العام ، وقد تبلغ (٥٠٪) من النفقات الجارية كنتيجة طبيعية لزيادة الإنفاق العام والتكافؤ الاستراتيجي العسكري ،

وأن نسبة الإنفاق على الأمن القومي كبيرة إذا ما قورنت بالتعليم والصحة وغيرها من الخدمات التي تقلصت نسبتها تدريجياً من الإنفاق العام ، مع أن الإنفاق القومي الحقيقي حافظ على مستواه بالمقارنة مع الإستثمارات الإجمالية أو تشكيل رأس المال المحدود الإجمالي ، ولكن الأرقام تشير إلى أنه بحلول عام ١٩٨٧ فإن نفقات الأمن القومي كنسبة من الإنفاق العام قد تقلصت إلى درجة كبيرة . وفي الحقيقة فإن عبء النفقات الأمنية السورية على الإقتصاد السوري مبالغ فيها إذا نُظرَ إليها من خلال المعونات العربية أو القروض العسكرية السهلة الدفع .

وبصورة عامة يعتبر النمو الإقتصادي لدولة ما تابعاً لتكوين الرأسمال الوطني ، والذي يعتمد بدوره على المدخرات الوطنية ، وعلى حساب تقليص الاستهلاك العام والخاص للدولة . وهكذا فإن تقليص النفقات العسكرية لدولة ما سيؤدي إلى زيادة المدخرات الوطنية والاستثمار ، ومن البديهي أنه يمكن تقليص النفقات العسكرية السورية ، في حال قيام تسوية سلمية بين العرب وإسرائيل إلى ما يقارب المعدل الدولي للإنفاق العسكري والذي يقدر بـ (٥٪) من الدخل القومي للدولة ، وذلك أقصى ما يمكن تخفيضه ، فما من دولة تحافظ على كيانها الوطني إلا وستجد نفسها ملزمة بالحفاظ على قواتها المسلحة . وبناء عليه فإن تقليص الإنفاق العام للدولة نتيجة للتخفيضات العسكرية سينعكس إيجاباً بزيادة المدخرات الوطنية والاستثمارات الاقتصادية ، وسوف يزداد الدخل القومي بما يعادل (٥ . ١ – ٢٪) سنوياً . هذا إذا تحولت المدخرات الوطنية إلى الاستثمار بدل الاستهلاك ،

وتحققت جميع متطلبات الاستثمار . وهو أمر يستحق المناقشة ، ومع ذلك فإن نسبة النمو هذه تعتبر منخفضة جداً في المنطقة العربية بالمقارنة مع التزايد السكاني السنوي ، ومن ناحية أخرى لابد من التساؤل فيما إذا حدث تخفيض للنفقات العسكرية ، هل سينعكس التوزيع بصورة عادلة على أفراد الشعب ومن سيدفع الثمن ؟ ..

إن الوقائع والإحصاءات تشير إلى أن نفقات التسلح العسكري العربي كانت مفيدة للإقتصادين السوري والمصري من جهة التطور الإجتماعي . ومن جهة أخرى بتأهيل كوادر مهنية في القوات المسلحة من الطبقات الفقيرة ، وامتصاص القوى غير العاملة بالإضافة للدور المدني للقوات المسلحة من خلال بناء الطرقات والمباني والمؤسسات الصناعية . وبأقل الاحتمالات يمكن القول إنه لم يكن للإنفاق العسكري تأثير يذكر على الاقتصاد واستطاعت مصر وسورية والأردن تسليح جيوشها بدون معاناة اقتصادية تذكر حيث حول العبء العسكري المالي إلى الخارج أو الأجيال القادمة .

وتتعالى أصوات كثيرة بأن تلك الأوضاع قد انتهت بانتهاء الحرب الباردة وظهور النظام العالمي الجديد وحرب عاصفة الصحراء وتوظيف الفائض النفطي . وأن نفقات التسلح ستلعب دوراً هاماً في اقتصاديات المنطقة .

أما إذا أدرجنا تخفيف عبء الديون الخارجية وخدماتها كما هو متوقع كجزء من مكاسب السلام العربي – الإسرائيلي ، فإن تأثيره على الاقتصادين السوري والمصري لايذكر . فقد حصلت مصر على مكافأة

مالية من الدول العربية بتخفيض ديونها وإعادة جدولتها لاشتراكها في حرب الخليج وقد بلغ الدين الخارجي آنذاك لمصر بـ(١٥٠٪) من الدخل القومي ، بينما قدرت فوائد الديون بـ(١٠٪) من الدخل الوطني المصري بحيث أصبحت أكبر بلد مدين في العالم .

وعلى الرغم من أن على سورية ديوناً خارجية فليس لذلك أثر كبير على إقتصادها ، ومعظم هذا الدين لدول الاتحاد السوفيتي السابق ودول أوروبا الشرقية ، وبالإضافة لذلك فإن لسورية حقوقاً على تلك الدول لتخلفها عن تنفيذ كثير من تعهداتها الاقتصادية ، وبالتالي فهو مصدر جدل سياسي ولاتزيد الديون الخارجية لسورية للدول الغربية أو التي تؤثر على الدخل القومي عن (٤) مليارات دولار أميركي . ويعتقد بعض المسؤولين السوريين بإلغاء بعض الديون الأجنبية المترتبة عليها وخاصة لدولة الاتحاد السوفييتي المنهار والحصول على بعض المساعدات الاقتصادية والفنية من دول الجماعة الأوروبية ، وإلغاء العقوبات الاقتصادية الأمريكية ، بما فيها تصير التكنولوجيا المتقدمة والحصول على مساعدات أمريكية متواضعة في حال عقد صلح مع اسرائيل ، مما قد ينعش الاستثمارات الأجنبية والاقتصاد السوري بصورة عامة .

ويعتقد المتفائلون أن تدفق الأموال الأجنبية من مشاريع كبرى مشتركة سيجلب مليارات الدولارات سنوياً ، ولكن النزاع في الشرق الأوسط ليس عربياً إسرائيلياً فحسب بل صراعات عربية وحروب عربية قتل فيها عرب على يد عرب أكثر مما قتل في الحروب العربية – الاسرائيلية كحرب عاصفة الصحراء ، أو إسلامية كالحرب العراقية – الإيرانية ، أو نزاعات على السلطة كاليمن وشبه الجزيرة العربية ،

وبالتالي فتأثير الصلح مع إسرائيل على حرية رؤوس الأموال وتحركها محددة ولايمكن توقعها ، فدخول الرساميل الأجنبية والهجرة ، وهروب الرساميل الوطنية عملية مستمرة لها علاقة بعوامل عديدة داخلية وخارجية وتعود لطبيعة الهيكلة الاقتصادية وليس لعقد سلام مع إسرائيل .

وعند توقيع اتفاقيات السلام العربية – الإسرائيلية ستتلاشى المعونات الأميركية لمصر بانتهاء الدور المصري في المفاوضات ، وعلى الأقل سوف تستمر المعونة الأميركية للسنين القادمة ، ومن ناحية أخرى قد تتحول وعود المعونات المالية للعرب سراباً ، فالوعود الأميركية لغورباتشوف ويلستين ذهبت أدراج الريح عندما وقع المحظور وتلاشى الاتحاد السوفييتي .

ومن ناحية أخرى فإن هناك دلالات واضحة على تذمر شعبي أميركي بضرورة ضبط النفقات العامة ، وتقليص المعونات للدول الأجنبية نتيجة للوضع الاقتصادي السائد في الولايات المتحدة . ويشير بيريز إلى أن الولايات المتحدة تواجه الآن متاعب اقتصادية جمّة الأمر الذي يجعل قابليتها لتقديم العون المالي يتناقص بصورة واضحة .

هذا ولم تحصل روسيا حتى الآن إلا على بعض المساعدات المالية عن طريق صندوق النقد الدولي ومساعدات أمريكية إنسانية عاجلة . بينما حصلت أوكرانيا (١٠٠) مليون دولار لقاء تفكيك ترسانتها النووية . وتبني بعض الأوساط العربية آمالاً خادعة على بحبوحة اقتصادية تلف المنطقة بعد توقيع معاهدات السلام ، فالرهان على المليارات الأميركية

القادمة من أجل تطوير المنطقة العربية على نسق مشروع مارشال في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية هو ضرب من الخيال . ويقر بيريز بذلك فتدفق المعونات إن تحقق فهو مؤقت ولأهداف محددة ، فإدارة الرئيس الأميركي كلينتون قد وضعت في سلم أولويتها السياسية الإقتصاد الأميركي ، وتسعى للتخلص من المعونات المالية التي رتبتها اتفاقيات كامب ديفيد ثمناً لمشاركتها في السلام مع إسرائيل ، ولن تحول الولايات المتحدة عملية السلام بصورة مشابهة لاتفاقية كامب ديفيد وستدفع ثمنه دول الخليج مكرهة بالدرجة الأولى واليابان وأوروبا بالدرجة الثانية ، وبما يسمح للولايات المتحدة بدور وحصة في الشرق أوسطية المتوقعة . ويتصور البعض تدفق الاستثمارات المالية على سورية والأردن بل ومصر ، وهذه مبالغة بل قد تكون حقيقة معاكسة ، فالاستثمارات الأجنبية الخاصة تعتمد بدرجة كبرى على الثقة المالية والاقتصادية بالدولة بين أوساط المستثمرين وبما يعود عليهم بالنفع ، وللاستثمارات الأجنبية المباشرة قواعدها ، فهي ليست هبة .

وعلى الأغلب قد لا يجلب السلام في الشرق الأوسط أي دعم مالي ، يمكن الركون إليه ، وحتى دول الخليج التي يُعوّل عليها الغرب دفع نفقات السلام والتي كانت مجبرة على دعم سورية ومصر خلال أيام الصمود والتصدي ، قد لا تقدم دعماً مالياً لسورية ومصر والأردن لانتهاء حالة الحرب والصراع كسابق عهدها ، بل ربما تحاول دول التعاون الخليجي قطع معونتها المالية الخارجية مدعية إنخفاض أسعار النفط ، ازدياد الطلب على النفقات الداخلية لدولها بما فيها صيانة البنية التحتية ،

وديون حرب الخليج ، بالإضافة لاهتماماتها المتزايدة بالدول الإسلامية في الإتحاد السوفيتي سابقاً .

وإن ما يثير الاستغراب اعتقاد بعض الساسة العرب أن المساعدات الأجنبية أو قروض صندوق النقد الدولي ستؤدي إلى إزالة العوائق الداخلية للإصلاح الإقتصادي ، والدخول في اقتصاد السوق وبالتالي ستبدأ حلقة جديدة من النمو الاقتصادي ، ولكن حالة مصر الاقتصادية تخالف ذلك المنظور ، حيث تم تحقيق مكاسب مالية كبرى لبعض الطبقات ، استعملتها الحكومة كغطاء سياسي تدعي من خلالها إنجازات اقتصادية دون وجود برنامج اقتصادي بعيد المدى .

إن التعاون العربي الرسمي في المجال الاقتصادي سابقاً هو دليل على أن المستقبل لن يكون بأفضل ، بل إن دخول إسرائيل سيعقده وسيجعل من الصعوبة بمكان حدوث تعاون عربي .

ويعتقد كثير من الإقتصاديين الإسرائيليين أن نوعاً من التبادل يجب أن ينمو من خلال السلام . ففي البداية سيحدث نوع من التجارة غير المعلنة وغير الرسمية إن لم تكن تحدث حالياً بصورة من الصور . ولكننا إذا توقعنا نهاية حِدّة النزاع العربي الإسرائيلي وبدء عملية صعبة من التعاون والإندماج الإقليمي فإنه من الضروري أن نتوقع أشكالاً مختلفة من العلاقات والتبادل والترابط الإقليمي ، آخذين بالحسبان المصالح وعملية السلام نفسها .

إن حرية تبادل البضائع بين الدول العربية مقيدة والحواجز الجمركية على أشدها ، أما حرية انتقال الأشخاص فمحددة بإجراءات أقلها جوازات السفر وتأشيرات الدخول والخروج بين الدول العربية

إضافة للرسوم .

وعلى الرغم من تباين الإجراءات من حيث شدتها فإنها حواجز لايمكن نسيانها . إذ لا يستطيع المواطن العربي زيارة الدول الخليجية أو العمل بها بدون عمليات روتينية معقدة تتراوح بين دعوة وعقد عمل أو كفيل يتصرف بالكفالة والمكفول حسب مزاجه ، بل تباع الكفالات وتصبح مورداً للرزق لكثير من الناس . وعلى الرغم من أن الإصلاح والتطور الإقتصادي ليس مرتبطاً بعملية السلام إلا أن الإجراءات التحريرية للإقتصاد السوري ترتبط بالمجريات الدولية والتي لها علاقة غير مباشرة إلى حد ما بالمفاوضات السورية الإسرائيلية وما قد تتمخض عنه . فالإقتصاد السوري قد يتخذ أحد المسارات على المدى القصير ، ذلك أن تعسرها قد يبطئها بل قد تتوقف العملية برمتها نتيجة الضغوط الإقتصادية كما حدث لإيران لرفضها عملية السلام وبالتالي المقاطعة الأمريكية لها . كما لا يخفى على الجميع العلاقات الإقتصادية الجديدة بين الولايات المتحدة والغرب ، والتعاون الإقتصادي بين الأردن وسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني من جهة وإسرائيل ، وبالإضافة للتعاون الإقتصادي المخفي بين إسرائيل وعدد من الدول العربية من جهة أخرى ، وما نتج عنها من مؤتمر الدار البيضاء الإقتصادي ، وبنك الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للتنمية الإقتصادية كوسيلة لدعم التعاون الشرق أوسطي وتعزيز السلام القادم ، ومؤتمر عمّان الإقتصادي ونتائجه على العلاقات الإسرائيلية العربية وعليه فالسلطات السورية قد تتخذ رداً على أية إجراءات اقتصادية مشددة للحفاظ على التوازن

الإقتصادي السوري حيال احتمال حدوث ضغوط والعكس صحيح .

إن الاتجاهات الإقتصادية الجديدة لها علاقة بالمتغيرات الدولية ، فحين اتخذت سورية عقب حرب الخليج موقفاً متحفظاً جداً من الترتيبات الأمنية والتي تصورها إعلان دمشق عام ١٩٩١ ، ترافق مع ظهور طبقة تجارية غنية ، وعودة أصحاب المصالح الزراعية إلى التحالف الوطني الذي يسيطر على السياسة السورية ، فالقوى الإقتصادية السورية تعارض أي تحرك يؤدي إلى تحويل المصادر السورية الإقتصادية التي موّلت الإستثمارات المحلية الجديدة لخدمة وجود عسكري سوري في الخليج . فالطبقة الجديدة من الأثرياء تخشى من وضع قوات سورية في منطقة الخليج قد يؤدي في النهاية إلى استعداء دول النفط الخليجية ، والتي أصبح لحكوماتها دور هام في تقديم رؤوس الأموال الجديدة للإستثمارات السورية . ومع أن لعملية السلام أولويات في سلم السياسة الخارجية السورية وأن الكثير يربط الخطوات الحاسمة نحو الإنفتاح الإقتصادي بالسلام الكامل وأنه لابد أن يتواكب مع تقدم واضح نحو تسوية نهائية بين سورية وإسرائيل . إلا أن على الحكومة السورية أن تطور اقتصادها وتصلحه بمعزل عن معاهدة صلح سورية - إسرائيلية ، ولن يؤدي السلام مع إسرائيل إلى إعادة هيكلة الاقتصاد أو بحبوحة إقتصادية ، فتلك مسؤولية الحكومة السورية ، وعلى الرغم من أن السلام قد يجلب بعض المنافع المالية ، فإن المشاكل اقتصادية بالدرجة الأولى ولن يحلها السلام . صحيح أن الإستقرار السياسي الناتج عن حل الصراع العربي الإسرائيلي قد يولد

بعض الآثار الايجابية ولكن حل المشاكل الإقتصادية يكمن في الإصلاح الاقتصادي بزيادة فرص الاستثمار الوطني والقضاء على البطالة وتدريب العمال المهرة وجلب الأموال العربية من الخزائن الغربية واتخاذ إجراءات تضمن حقوق سورية من خلال أي تطبيع إقتصادي ، بالإضافة لحرية إنتقال الأشخاص والبضائع مع الدول العربية المجاورة والشقيقة .

المراجــع

AL-NAJJAR, SAEED (ed) , *Reform and Development in Arab Countries, Arab Monetary Fund, Abu Dhabi, 1989.*

Amach, Hussein, Urgent Issues for Structural Adjustment in the Arab Economy, Kuwait University Seminars, December 1988.

_____, The Future of Arab Development : Politics Review of Prospects and Priorities, AAUG Convention, Washington, 1989.

Hemming, Richard and Ali M. Mansoor, Privatization and Public Enterprise, IMF Occasional Paper 56, January 1988.

IMF, Recent Economic Developments in Syria various issues.

_____, Theoretical Aspects of the Desighn of Fund-Supported Adjustment Programs, Occasional Paper 55, September 1987.

- الصنــدوق العربــي للانمــاء الاقتصادى والاجتماعي ، تقريــر عــن **المتأخرات فـي سوريــة : الموارد الاقتصــادية والحلــول الماليـــة** ، حزيــران ١٩٨٩ (منكــرة داخليــة) ٠
- الجهـــاز المركـــزى للاحصـاء ، **المجموعــات الاحصائيـــة السوريـــة**
- المصـرف المركـــزى السـورى ، **النشرة الربـعيـــة**
- ـــــــ ، " دور القطـاع الخـاص فـي تمويــل استثمــارات التكامــــل العربـــي " ، **مجلـــة مجلس التعاون الخليجـــي** ٠ نيسان ١٩٨٧ ، صفحـات ١٧٢ ـ ١٨٠ ٠

ـــــــ ، " اصلاح نظـام الاسعــار فـي سوريــة " ، **مجلـــة الاقتصاد (السوريــة)** ، نيسان ١٩٩٠ ٠

الدكتور نبيل السمان

● مغترب عربي في الولايات المتحدة ، حاصل على درجة البكالوريوس والماجستير في الاقتصاد الهندسي (الولايات المتحدة الأمريكية) .

● ماجستير في إدارة الجامعات (الولايات المتحدة) .

● دكتوراه في الاقتصاد والمالية (الولايات المتحدة)

● درَّس في عدد من الجامعات الأمريكية :

THE UNIVERSITY OF NORTH CAROLINA

NORFOLK STATE UNIVERSTIY

OLD DOMINION UNIVERSITY

● عمل مستشاراً لعدد من المؤسسات الدولية والخاصة بما فيها مؤسسة :

WHARTON, UNIVERSITY OF PENNSYLVANIA

للتنبؤات الاقتصادية .

● صدرت له عدة مؤلفات اقتصادية باللغة الانكليزية .

● كاتب متخصص في الشؤون العربية الاقتصادية والسياسية في الولايات المتحدة ، وتصدر مقالاته في الصحف الأمريكية .

الفهرس

يتضمن الكتاب مسحا شاملا للإقتصاد السوري معتمدا على أحدث المعطيات الإقتصادية وتحتوي فصوله :

* لمحة موجزة عن تطور الإقتصاد السوري منذ العشرينيات وحتى التسعينيات من هذا القرن.
* عرض مفصل لآخر التطورات الإقتصادية في القطاع العام والخاص وفي مجال النفط - الزراعة - التجارة - الصناعة - المصارف - القطع الأجنبي والليرة السورية .
* مشاكل الإقتصاد السوري وأثرها على البنية الإجتماعية والإقتصادية للمجتمع السوري .
* فرص الإستثمار من خلال التشريعات الإقتصادية السائدة .
* نظرة مستقبلية لتطور الإقتصاد السوري وطروحات الإصلاح الإقتصادي .

